

جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس التركي - الأمريكي في سوريا
2019-2011

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية.

تحت إشراف الأستاذ:

د. محمد الطاهر عديلة

من إعداد الطالبة:

نعيمة رمضان

السنة الجامعية: 2019-2020



شكر وتقدير

الحمد لله العلي القدير الذي أمدنا بالعون الكافي لإنجاز هذه المذكرة،
سبحانه عز وجل، نحمده ونشكره على نعمه وحسن عونه.
أتقدم بالشكر الخالص وفائق الاحترام للأستاذ الدكتور محمد الطاهر عديلة،
على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى نصائحه وتوجيهاته.
كما أشكر كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية الذين
لم ييخلوا علينا بالعلم والمعرفة وبالارشاد والتوجيه
دمتم جميعا ذخرا وفخرا للجامعة والوطن
كما أشكر كل من ساعدني
من قريب أو من بعيد

الإهداء

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي،

الى إخوتي وزملائي،

الى أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم فضل كبير في مسار العلمي،

أهدي هذا العمل، شاكرة لهم دعمهم ومساندتهم.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الأزمة السورية من التدويل الى التدخلات الخارجية.

المبحث الأول: أسباب اندلاع الأزمة السورية ومسار تطورها وتداعياتها

المطلب الأول: أسباب اندلاع الأزمة السورية

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة السورية

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة السورية

المبحث الثاني: التدخلات الأجنبية في مسار الأزمة السورية

المطلب الأول: تدخل القوى الإقليمية في أزمة سوريا

المطلب الثاني: تدخل القوى الدولية في أزمة سوريا

المطلب الثالث: انعكاس التدخلات الأجنبية على مسار الأزمة السورية

المبحث الثالث: أثر الانقسامات الإقليمية والدولية حول كيفية حل الأزمة السورية

المطلب الأول: أثر الانقسام الإقليمي حول حل الأزمة السورية

المطلب الثاني: أثر الانقسام الدولي حول حل الأزمة السورية

المطلب الثالث: أسباب الانقسامات الإقليمية والدولية حول الأزمة السورية

الفصل الثاني: العلاقات التركية - الأمريكية في ضوء الأزمة السورية

المبحث الأول: المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية - الأمريكية

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية

المطلب الثالث: المتغيرات الدولية

المبحث الثاني: الأهداف التركية والأمريكية من التدخل في الأزمة السورية وتداعيات الأزمة السورية على

العلاقات بين البلدين

المطلب الأول: الأهداف التركية من التدخل في الأزمة السورية

المطلب الثاني: الأهداف الأمريكية من التدخل في الأزمة السورية

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة السورية على العلاقات التركية الأمريكية

المبحث الثالث: أدوار كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في مسار الأزمة السورية

المطلب الأول: الدور التركي في مسار الأزمة السورية

المطلب الثاني: الدور الأمريكي في مسار الأزمة السورية

المطلب الثالث: انعكاسات الازمة السورية على العلاقات التركية - الامريكية بعد انقلاب 2016

الفصل الثالث: تقاطعات وتناقضات التنافس التركي الأمريكي في سوريا

المبحث الأول: محددات التنافس التركي الأمريكي في سوريا وأسبابه

المطلب الأول: جوانب التعاون التركي - الأمريكي في سوريا

المطلب الثاني: جوانب الاختلاف التركي - الأمريكي في سوريا

المطلب الثالث: أسباب التنافس التركي - الأمريكي في سوريا

المبحث الثاني: المصالح التركية - الأمريكية في سوريا ومسار التحول في العلاقات بين البلدين

المطلب الأول: المصالح المشتركة التركية - الأمريكية في سوريا

المطلب الثاني: تناقض المصالح التركية - الأمريكية في سوريا

المطلب الثالث: مسار التحول في العلاقات التركية - الأمريكية

المبحث الثالث: مستقبل التنافس التركي - الأمريكي في سوريا والبحث عن حل لتأزم العلاقة بين البلدين

المطلب الأول: محددات مستقبل التنافس التركي - الأمريكي في سوريا

المطلب الثاني: آفاق التحالف التركي - الأمريكي في سوريا

المطلب الثالث: إمكانية تجاوز تأزم العلاقات التركية - الأمريكية في سوريا

خاتمة

مقدمة

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيرا جذريا في موازين القوى، إذ برز نظام أحادي القطبية، تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية، فتحول مسار العلاقات الدولية وتراجعت حدة الصراع الإيديولوجي الذي رافقه العديد من مظاهر تصدع المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والغربي، ومن هنا برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تنفرد بقيادة النظام الدولي، ومع مطلع القرن الواحد والعشرون شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولي، وظهور قوى دولية جديدة تتنافس للظفر بمكان لها بين القوى الكبرى، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وتصدع النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى ذلك الى تغيرات على مستوى العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي، فبرزت تركيا كقوة إقليمية، خاصة بعد تولي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحكم، والذي احدث تغييرا على الخطاب العام التركي حيث أصبح يتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر ندية، وقد شكلت العلاقات التركية الأمريكية نموذجا يجمع بين التوتر والصراع والتعاون الحذر، اذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر القوة؛ فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى في العالم، تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، وتركيا بوزنها السياسي و الاقتصادي والعسكري الجديد والمتنامي، وكذا بموقعها الاستراتيجي الحساس تسعى الى بسط نفوذها في المنطقة كقوة إقليمية، وتعمل على احتلال مكانة سيادية في النظام الدولي.

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وتحديدا سوريا مظاهر للتنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد امتداد ثورات الربيع العربي التي أدت الى اندلاع الأزمة السورية سنة 2011، وظهر هذا التنافس خلال العلاقات التركية الأمريكية المتضاربة والمتأرجحة بين التقارب والاختلاف والصراع، ويعود ذلك الى اختلافات مصالح كل منهما عن الآخر، فتركيا تنظر الى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى ذات مصالح وأطماع في الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية تنظر الى تركيا على أنها قوة نامية لها دورها الإقليمي والعالمي، ليس هذا فحسب بل أنها تشكل تهديدا لعودة ظهور النموذج الإسلامي وتزعّمها المنطقة، وهو الأمر الذي يهدد المصالح الأمريكية، وبذلك عاد التنافس بين الجانبين التركي والأمريكي في العديد من المجالات، بحيث سعى كل منهما في سياقه الى ترتيب اولوياته وصياغة استراتيجيته وفقا لمصلحته

ولقد وصلت حدة التنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا الى مستوى غير مسبوق بعد تفجر الازمة السورية سنة 2011، حيث ان دخول سوريا في صراع مسلح ادى الى تناقض واختلاف كبير في المواقف والمصالح بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية.

أولاً/ مبررات اختيار الموضوع:

1- مبررات ذاتية: تتمثل في:

- طموحي في تنمية مداركي العلمية حول موضوع العلاقات التركية - الأمريكية في جانبها التنافسي في سوريا، وتحليل دور كل منهما في سياق النزاع الدائر في سوريا.
- تزايد اهتماماتي البحثية بالعلاقات بين القوى الكبرى في شقها التنافسي وانعكاساتها داخليا وخارجيا
- تزايد ميولاتي البحثية حول العلاقات الدولية في شقها الصراعى بشكل يجعلني أسعى بالبحث في المواضيع المتعلقة بهذا الأخير إدراكا وفهما
- الرغبة في تنمية مكتسباتي العلمية حول موضوع التنافس التركي - الأمريكي والإحاطة به من جميع الجوانب

2- مبررات موضوعية: تتمثل في:

- ندرة الدراسات المتعلقة بالتنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا في ظل تطورات الوضع الحالية، فهي إن وجدت تتناول إستراتيجية ومصالح كل طرف على حدا، لذلك كان لابد من وجود دراسة تحلل وتبين أسباب وطبيعة التنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا
 - محاولة فهم تطورات التنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على سوريا
- ### ثانيا/ أهمية الموضوع:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية، فالدراسة تعتمد على ظاهرة التنافس التي تهيمن على العلاقات التركية الأمريكية في سياق تعاملهما مع قضايا الشرق الأوسط، وتحديدًا سوريا خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات سياسية في إطار أحداث الربيع العربي، والتي جعلت محاولات فهمها وتفسيرها يرجع الى ما تشهده الساحة الدولية من تنافس بين القوى الكبرى خاصة تركيا باعتبارها أصبحت طرفا فاعلا إقليميا ودوليا، وأصبحت تحتل مركزا محوريا في العلاقات الدولية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارها القوة العظمى في العالم وذلك من اجل الحصول تعزيز التواجد في مناطق سابقة والدفاع عن الاهداف والمصالح لكل طرف.

إضافة الى التطرق الى انتشار التنافس بين القوى الكبرى على الأراضي العربية وتحديدًا السورية، أي الانتقال في مجال التنافس بين الدول، الى التنافس على أراضي محايدة، وتعتبر سوريا من اكبر الساحات التي احتدم التنافس حولها، حيث بلغ التنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ذروته في ظل الأزمة

الراهنة، وهو ما دفع العديد من الباحثين الى البحث عن أهداف ومصالح كل طرف، انطلاقا من تحليل التحالفات والاختلافات بين البلدين، كما تم البحث في اسبابه، مظاهره وانعكاساته على حل الازمة في سورية باعتبارها تحتل موقع جغرافي واستراتيجي مهم جدا وحساس.

ثالثا/ أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة الى محاولة توضيح أهم المجالات والقضايا التي يدور حولها التنافس التركي الأمريكي في سوريا، بالإضافة إلى استعراض كيفية تعامل كل منهما مع دول المنطقة حسب ما تقتضيه أهدافه الإستراتيجية في كل مجال

- من أهداف هذه الدراسة أيضا محاولة إيجاد إجابة للتساؤلات التي تطرحها الأزمة السورية الراهنة، خاصة فيما يتعلق بإتخاذ كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مواقف متعارضة عند التعامل مع مجريات الأحداث في سوريا، هذا ما يبرر اختيار الأزمة السورية كدراسة حالة لمحاولة فهم وتحليل الجانب التنافسي بين القوتين التركية والأمريكية

- معرفة المتغيرات المؤثرة على التنافس التركي - الأمريكي في ظل الأزمة السورية
- معرفة أهداف وأدوار كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة السورية.
- الاطلاع على تداعيات التنافس التركي - الأمريكي على حل الأزمة السورية.
- تبيان محددات مستقبل التنافس التركي - الأمريكي في ظل الأزمة السورية والإجابة على التساؤلات التي تطرح حول استمرار الأزمة السورية.

رابعا/ إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي: كيف أثر التنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات بينهما في ظل الأزمة السورية؟
ويمكن طرح أسئلة فرعية للدراسة:

- ماهي أسباب وانعكاسات التنافس التركي الامريكي على مسار الأزمة السورية؟
- ماهي تداعيات التنافس بين تركيا والولايات المتحدة في ظل الازمة السورية؟
- ما مستقبل التنافس التركي الامريكي في ظل الأزمة السورية ؟

وتدور الاشكالية الدراسة حول التنافس التركي الامريكي في سوريا وتحتل المساحة الزمنية الممتدة من 2011 الى 2019 وما رافق هذه الفترة من تغيرات داخلية اقليمية ودولية.

خامسا/ الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- أدى تعاظم مكانة وأهمية الطاقة في السياسة العالمية إلى بروز مؤشر تنافس حقيقي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- أدى تعارض المصالح الإستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الى تعقد الأزمة السورية الراهنة.
- أدت مكانة وأهمية موقع سوريا في منطقة الشرق الأوسط الى رفع وتيرة التنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية الى مستوى غير مسبوق.

سادسا/ أدبيات الدراسة:

- هناك عدة أبحاث ودراسات عديدة تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا نذكر منها:
- 1- دراسة بعنوان تطور العلاقات التركية الأمريكية للدكتور احمد يونس زويد الجشعمي والدكتور احمد جاسم ابراهيم الشمري.
 - 2- دراسة بعنوان العلاقات الأمريكية التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي للدكتورة كوثر عباس الربيعي.

سابعا/ الاطار المنهجي:

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المقاربة المنهجية التالية:

أولا: المناهج:

- 1- المنهج الوصفي: الذي استخدمناه في هذه الدراسة وذلك من خلال توصيف المفاهيم المتعلقة بدراستنا المتمثل في التنافس، وكذلك الأزمة السورية، وقد تم استخدام آليات المقارنة في بعض الأحيان عند الحاجة لذلك في إطار الموضوع والمتعلق بالتنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد اندلاع الأزمة السورية.
- 2- منهج دراسة الحالة: الذي استخدمناه في دراستنا للأزمة السورية كنموذج لفهم طبيعة العلاقة التنافسية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل تناقض مواقف كل منهما إزاء التعامل مع أحداث الأزمة.

ثانيا: المقتربات:

- 1- المقترب الواقعي: الذي يركز في تحليله لسلوكات الدول على المستوى الدولي على مصطلحات مركزية تتمثل في الصراع والتنافس والقوة وفوضى النظام الدولي وهي مصطلحات تشكل معالم هذا المقترب وقد تم استخدامه في تحليلنا لمظاهر ومجالات التنافس بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة السورية.

2- المقترَب الليبرالي: هو تقريبا نقيض المقترَب الواقعي، فهو يؤمن بأنه رغم الفوضى التي تميز النظام الدولي إلا انه يمكن للدول أن تتعاون في مثل هكذا بيئة دولية لأن الدول فيه تسعى لتحقيق المصالح النسبية وليست المطلقة، كما يؤمن بالدور الايجابي للمؤسسات الدولية في تلطيف الفوضى الدولية، وقد تم استخدامه من خلال تفسير أوجه التعاون التي ميزت العلاقات التركية الأمريكية في بعض الملفات الهامة كمكافحة الإرهاب الدولي على سبيل المثال لا الحصر.

ثامنا/ هيكلية الدراسة:

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة وقياس مدى صدقية الفرضيات، اعتمدنا على خطة من ثلاث فصول، وكل فصل ينقسم الى ثلاث مباحث، وكل مبحث يتضمن ثلاث مطالب. حيث تم تخصيص الفصل الاول للحديث عن الازمة السورية من التدويل الى التدخلات الخارجية وتم التطرق الى اسباب الازمة كذا تدخل القوى الاقليمية والدولية في مجرياتها ، وبالإضافة الى اثر الانقسام الاقليمي والدولي حول حل الازمة السورية، اما الفصل الثاني فتم التطرق الى العلاقات التركية الأمريكية في ضوء الازمة السورية وفي هذا الفصل تم الحديث عن المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الأمريكية وكذا اهداف وادوار كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في الازمة السورية، اما الفصل الثالث فتضمن تقاطعات وتناقضات التنافس التركي الأمريكي في سوريا وتم التطرق من خلاله الى محددات ومصالح التنافس بين الطرفين التركي والأمريكي بالإضافة الى مستقبل التنافس التركي الأمريكي في سوريا

تاسعا/ العوائق والصعوبات:

كل عمل بحثي تواجهه العديد من الصعوبات والمعوقات، تنعكس سلبا على موضوع البحث وتجعله بحاجة للدراسة والتطوير من اجل تغطية أوجه القصور، ومن ابرز هذه الصعوبات التي واجهتنا صعوبات مرتبطة بالأساس بطبيعة موضوع الدراسة المرتبط هو الآخر بالتصريحات والخطابات الرسمية التركية والأمريكية، وهو ما اعتمدنا عليه في استقاء معلوماتنا كما ان المشكلة ايضا في ازدواجية الخطابات مما يجعل من التحليل صعب وبالتالي يجعل الوصول الى الحقائق مشوشا وغير واضح.

الفصل الأول:
الأزمة السورية من
التدويل الى التدخلات الخارجية

"تعد الازمة السورية من بين اشد الازمات الانسانية التي شهدتها العقد الاول من القرن الحادي والعشرين"⁽¹⁾، فقد بدأت حركة الاحتجاجات الشعبية في معظم مناطق البلاد، بل إنها نتاج البنية الأيديولوجية والإدارية لنظام حزب البعث الذي يحكم سوريا منذ العام 1963، والذي أخذ طابعاً استبدادياً ألقى بظلاله على كافة الجوانب المتعلقة بحياة المواطن السوري، وهو ما ولد احتقاناً لدى قطاع واسع من السوريين نتيجة الممارسات اللاديمقراطية من قبل النظام على باقي اطياف الشعب في البلاد، والذي أدى بالنهاية إلى اندلاع حركة احتجاجات واسعة النطاق في معظم المناطق، سرعان ما طغت عليها النزعة الطائفية المتطرفة بتحريض وتشجيع من الأنظمة الدولية والإقليمية على حد سواء.

المبحث الأول: أسباب اندلاع الأزمة السورية ومسار تطورها وتداعياتها

نشأت الاضطرابات في سورية على شكل احتجاجات، وقد تصاعدت الأحداث بين المحتجين وقوات الأمن السوري الى ان وصل الامر الى الاحتدام المسلح، ولاسيما بعد قيام رجال الامن السوري بفض الاحتجاجات الداعية الى الاصلاحات المنشودة، وسنبحث في ذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: أسباب اندلاع الأزمة السورية

أولاً: بداية اندلاع الأزمة السورية.

"عند اندلاع الثورات في بعض الدول العربية ابتداءً من تونس ومروا بمصر وليبيا واليمن لم يكن هناك من يتوقع ان تندلع الثورة في سورية لان النظام في سورية كان يحكم بطريقة مركزية محكمة وكان مسيطراً على الأوضاع بشكل يصعب معه اي تحرك شعبي"⁽²⁾، فالحياة السياسية للدولة كانت مغلقة، اي لا تشارك فيها منظمات المجتمع المدني ولا نقابات حقيقية ولا احزاب او تجمعات سياسية حقيقية مما يجعل من الصعب اندلاع ثورة في بلد فيه مثل هذه السيطرة الامنية التي تقف على كل شيء في حياه المجتمع، فعندما بدأت ارهاصات الثورة السورية تطفو على السطح في 15 كانون الثاني 2011 كانت على شكل تنظيم تظاهرات تضامنية مع الثورة المصرية من قبل بعض الناشطين السوريين، الا ان الامن السوري تصدى لهم وانهى حراكهم، وفي 17 شباط 2011 تم اغلاق سوق الحريقة في دمشق من قبل قوات الامن

(1)-حيدر زاير العامري، مقدس عبد الكاظم الجنابي، >> المواقف الاقليمية والدولية من الازمة السورية مانعكاساتها على حقوق

الانسان للاجئين السوريين <<، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 10، ع02، كانون الاول 2019، ص 48

(2)-اياد رشيد محمد وآخرون، >>الحكومة التركية وتطور القضية السورية دراسة في العلاقات والمواقف<<، مجلة دراسات اقليمية، ع 43، كانون الثاني 2020، ص 48

السوري فتجمع التجار والسكان في المناطق المحيطة⁽¹⁾، وردد خلالها المحتجون هتافات تندد بعمل الحكومة، وفي 22 شباط 2011 اعتصم عشرات السوريين امام السفارة الليبية في دمشق تضامنا مع الثورة الليبية أطلق فيها المعتصمون لأول مرة شعارات ضد الحكومات الدكتاتورية، وقامت قوات الامن السوري بفض الاعتصام بالقوة، وفي 26 شباط 2011 في مدينة درعا قام الامن باعتقال خمسة عشر طفلا اثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم، وفي 15 آذار 2011 خرجت تظاهرات ضمت شخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ودرعا ودمشق وفضت بالقوة، وكانت الانطلاقة الحقيقية للثورة السورية في 18 آذار 2011 تحت شعار (جمعة الكرامة)، خرجت التظاهرات في مدن درعا ودمشق وحمص وبانياس وقابلها الامن بصرامة خصوصا في درعا، فسقط اربعة قتلى على يد الامن السوري في تلك المدينة، وتحولت التظاهرات لباقي الاسبوع الى احداث دامية في محيط المسجد العمري ومناطق اخرى من المدينة، وذكرت مصادر ان هذه العملية ادت الى مقتل 100 محتج حتى نهاية الاسبوع ، و"في 25 آذار 2011 انتشرت التظاهرات للمرة الأولى لتعم العشرات من مدن سورية تحت شعار (جمعة العزة) لتشمل جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما والزبداني، وواجهه الأمن بالقوة وإطلاق النار فأوقعت 150 قتيلا"، واستمرت بعدها بالتوسع والتمدد شيئا فشيئا الى ان اصبح المطلب الاساسي للمتظاهرين هو اسقاط النظام، واستعمل المحتجون مجموعة من السياسات والتكتيكات مثل الاعلام البديل كالمواقع الالكترونية والاعتصامات وكتابة الشعارات المؤيدة للثورة على الجدران وعلى البالونات الطائرة للتأكيد على سلمية الثورة، الا ان كل ذلك لم يؤد الى نجاح الثورة ومن ثم تحولت الى ثورة مسلحة

ثانيا: أسباب اندلاع الأزمة السورية.

"بدأ الحرك السوري في المنتصف الثاني من شهر مارس 2011م، والذي تحول تدريجيا قبل ترسيخ قاعدته الشعبية بعد عدة اشهر الى حرب متعدد الصفات وانشق عن النهج السلمي، شاركت فيه اطراف عربية، اقليمية ودولية عديدة"⁽²⁾، نتج عنه تحول في الاهداف الاولى لهذا الحراك والمتمثلة في الحرية، الكرامة والعدالة الى اهداف الاطراف التي لعبت دور الممول، المسلح والموجه، وقد تأثر هذا الحراك في بادئ الامر بانتفاضتي تونس ومصر، ولم يكن من مؤامرات خارجية بل نتاج عن مجموعة تراكمات التي تعد الى بداية سبعينات القرن الماضي، "ومع النمو التدريجي لنظام الاستبداد وموجات القمع خصوصا بعد العهد الجديد 2000م "بحيث لم يعد النظام القائم لم يعد يلي مصالح الجميع، خاصة الفئات الشعبية الفقيرة والوسطى

(1)-المرجع نفسه، ص 48

(2)-العبد تلنزار، حسام الدين مكي، السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم

السياسية-جامعة 08 ماي 1945، -قالمة-، 2015-2016، ص 45

اي الاكثرية الواسعة من السوريين، ومن اهم الاسباب التي ادت الى الانتفاضة ضد النظام السياسي السوري القائم مايلي⁽¹⁾:

1- الاسباب الداخلية: وتمثل في مايلي:

أ- الاسباب السياسية: وتمثل في مايلي:

- هيمنة حزب البعث العربي السوري الاشتراكي على الدولة : وذلك منذ 1963، ولم تتغير هذه الهيمنة دستوريا الا بعد الغاء المادة 08 في الدستور الجديد سنة 2011 نتيجة انطلاق الحراك الاجتماعي، "فقد وضع خطوط حمراء امام باقي الاحزاب اثناء ممارستها للعمل السياسي في الشارع السوري"⁽²⁾ ، فقد ساهم حزب البعث في فكرة الشمولية الخاضع للتخطيط السلطوي
- غياب الاصلاحات التنموي الشاملة خاصة في الجانب السياسي
- غياب الاليات الديمقراطية والحريات العامة، والتوغل الامني في كل تفاصيل حياة المواطن السوري
- ضعف الاداء المؤسساتي اثبته تقييم منتصف المدة للخطة الخماسية فقد كشف التقييم عن ضعف الاصلاحات المؤسساتية المخطط لها، والغياب الشبه وطني لسنة 2010 اظهرت سوريا انها تعاني ضعف مؤسسات الحكومة في ادارة مواردها العامة
- اغلاق المجال السياسي والذي اصبح حكرا على العائلة الحاكمة واعوانها، وغياب التداول على السلطة
- غياب التمثيل السياسي الحقيقي واستبداله بتمثيل صوري وغطوي مستندا الى توازنات وحسابات مصلحة سلطوية وتحويل السلطة التمثيلية الى مؤسسة حكومية يشكل فكر القائد الاساس الشرعي والتشريعي لها
- التفرد والاقصاء واختفاء الحياة الحزبية جراء حالة الطوارئ التي تم فرضها في عام 1963
- المنصب السياسي او الاداري هو لشخص بعينه لمدة زمنية طويلة وذلك على اساس الولاء المطلق
- العلاقة المختلطة بين السلطات الثلاث، فهي غير منفصلة وغير مرتبطة ببعضها بل هي هياكل دولية لا بد منها فقط
- "ان الازمة السورية نتاج تراكم امتد عشرات السنين، من كتم الحريات السياسية ومنعها من التطور، لذلك خرجت الامور بالشكل الذي رأيناه"⁽³⁾

ب- الاسباب الاقتصادية : وتمثل في مايلي:

(1)-العبد تلنزار، المرجع نفسه، ص 46
(2)-معتز عبد القادر محمد الجبوري، <<الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية>>، مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ع10، (د.ت.ن)، ص 331

(3)-قديري جميل، الأزمة السورية الجذور والآفاق، (لبنان: دار الفراي، آذار 2019)، ص 10

- "شهدت القطاعات الانتاجية توجهات متباينة، اذ بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية 7.1 % خلال العقد الماضي ويعود ذلك الى انشاء المناطق الصناعية"، لكنها شهدت تراجع الانتاج، وقد اصبحت سوريا دولة مستوردة بعدما كان النفط مصدر رئيسي لكل صادراتها ووارداتها"⁽¹⁾، وقد شكل هذا التحول تحديا جوهريا للإدارة الاقتصادية
- شهد القطاع الزراعي ازمة نتيجة الجفاف واساءة ادارة الموارد المائية والتأخر في تنفيذ المشاريع الحيوية خاصة الري كل هذا الانكماش في القطاع الزراعي اثر على خلق فرص العمل
- "تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، اضافة الى ان الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد فلا بد من الرشوة من اجل انجاز اية معاملة، ولا بد من اذلال المواطن نفسه امام اجهزة الامن لان كل شئ مرتبط باجهزة الامن المختلفة"⁽²⁾
- انخفاض القدرة الشرائية والاستهلاكية
- الفساد المقنن وغير المقنن والذي اعتبر نظاما رسميا في التعاملات الرسمية
- اختلال عدالة التوزيع وزيادة نسبة السكان الذين اصبحوا تحت خط الفقر
- وجود مؤشرات تخفي اختلالات هيكلية مثل تضخم قطاعات المضاربة العقارية والمالية، وتوسع القطاع غير المنظم في التجارة والسياحة والخدمات بشكل عام، وترافق ذلك مع انتاجية منخفضة للعمالة واجور متدنية، وضعف كفاءة الانفاق العام وخاصة الاستثماري منه، والهدر في القطاع العام الاقتصادي، اما بيئة الاعمال فعانت من الفساد والاحتكار في الكثير من جوانبها⁽³⁾، ومن هنا فقد "اصبحت سورية مقسمة قسمين: الاول قلة من الناس تملك كل شئ وهم ال الاسد ومن حولهم، نهبوا كل خيرات ومقدرات سورية، والثاني وهم معظم الشعب لا يمتلكون ولا يجدون قوتهم وهم في فقر مدقع مما ادى الى ضيق الشعب وانفجاره، وكان هذا العامل الاقتصادي هو احد العوامل التي فجرت الازمة في 2011/03/15"⁽⁴⁾.

ج- الاسباب الاجتماعية والثقافية : وتتمثل في مايلي:

- انتشار الفقر وانعدام في عدالة التوزيع مما ادى الى زيادة نسبة السكان الفقراء واتساع رقعة اعداد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، مما ادى الى انخفاض القدرة الشرائية كما تدنت مستويات

(1)- العيد تلنزار، مرجع سابق، ص 47

(2)- معتز عبد القادر محمد الجبوري، مرجع سابق، ص 333

(3)- ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، (سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013)، ص 18

(4)- معتز عبد القادر محمد الجبوري، مرجع سابق، ص 333

استهلاك القوى العاملة الى نسب ضعيفة جدا، فالفقر الشديد في سورية هو عموما ادنى من المتوقع بالمقارنة مع الدول الاخرى في المستوى ذاته من دخل الفرد"⁽¹⁾

- تفشي الظلم وانعدام المساواة : يعاني المواطن السوري منتفشي الظلم وانعدام المساواة، اذ لا يصل الى حقوقه في اي مجال اقتصادي او تجاري او سكني او مالي او تعليمي الخ ... بشكل متساو مع مواطن اخر من ابناء الطائفة العلوية..، ولا يصل الى بعض حقوقه الا من خلال الاجهزة الامنية، فاحساس السوريين بعدم المساواة كان احد العوامل التي دفعتهم الى الثورة على هذا النظام.
- التمييز بين المواطنين السوريين : اذ تحتل الطائفة العلوية مكانة مميزة من خلال حصولها على كافة حقوقها كما تشغل الطائفة العلوية المناصب العليا في الدولة وبالمقابل تحرم الطوائف الاخرى من ابسط حقوقها في اي مجال من مجالات الحياة مقارنة بالطائفة العلوية، وهذا ما دفع بالمواطن السوري الى محاولة احداث تغيير ولو بالثورة من اجل استرجاع حقه وكرامته.
- توغل الاجهزة الامنية في الحياة العامة للمواطنين السوريين : كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية ربطها نظام بالاجهزة الامنية، ولهذا تعددت والتي وصلت الى سبعة عشر جهاز امني وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، فالمواطن السوري معرض للاعتقال دون مبرر يرافق احساس المواطن ان لا كرامة له⁽²⁾

2- الاسباب الخارجية: وتتمثل في مايلي:

أ- انتشار ظاهرة الربيع العربي:

"يعد عامل المحاكاة او الانتشار او العدوى من احد الاسباب التي تؤدي حدوث الثورات في دول متشابهة من حيث المشاكل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة في الدول المتقاربة جغرافيا، وازدادت اهمية هذا العامل مع الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات التي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة"⁽³⁾، اذ اصبح من الصعب على الحكومات الديكتاتورية السيطرة على عملية تدفق المعلومات من وإلى العالم الخارجي وان تحجب عن شعوبها معلومات عن سقوط الانظمة الدكتاتورية في الدول الاخرى، ولهذا فان نجاح الثورة في دولة ما سيشجع شعوب الدول الاخرى على القيام بالثورة من اجل التخلص من أنظمتها.

المطلب الثاني: مسار تطور الازمة السورية

(1)-ربيع نصر وآخرون، مرجع سابق، ص 23

(2)-العبد تلنزار، مرجع سابق، ص 48

(3)-اياد رشيد محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 51

شهدت الثورة السورية مراحل مختلفة، "فقد بدأت ثورة شعبية سلمية تعرض خلالها الشعب السوري لكل أساليب القمع والتنكيل، ولم ينجح الثوار حينها في توحيد صفوفهم برغم الحاضنة الشعبية التي كانت داعماً لهم منذ بدء ثورتهم".

فرضت المواجهة المسلحة نفسها على الثورة في العام الثاني، حينما تمكن الثوار من الحصول على الأسلحة الخفيفة بفعل الانقسامات داخل الجيش السوري، ولجوء الكثير من قياداته إلى صفوف المعارضة، والتي استطاعت أن تشكل كياناً ثورياً عُرف باسم «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» الذي جاء بديلاً عن المجلس الوطني بعد فشله خلال العام الأول في جمع قوى المعارضة.

برغم الانتصارات التي حققتها المعارضة على حساب النظام وتحيرها للكثير من المدن، إلا أن النظام غير من إستراتيجيته وخططه هرباً من الاستنزاف، مركزاً سيطرته على المدن الإستراتيجية ذات الأهمية، لكن دخول حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية مع بداية عام 2013م وما صاحبه من ولادة تنظيم الدولة (داعش) شكل عبئاً مضاعفاً على قوى المعارضة، التي تراجعت بفعل المواجهة في عدة جبهات؛ ما خلط الأوراق وجعل المشهد يبدو ضبابياً.

باتت الفرصة مهيأة للتدخل الدولي الذي استفاد من ضبابية المشهد السياسي، فاختلعت أهداف تلك القوى الخارجية وفقاً لمصالحها، فتحول نظام بشار الذي قتل مئات الآلاف وهجر الملايين من شعبه بعد أشهر قليلة من نظام إرهابي إلى نظام شرعي يستوجب حمايته، وهو ما شجع روسيا على التدخل العسكري مستغلة الاعتراف الدولي بالوجود الإيراني في سوريا والمنطقة عموماً، وعدم قدرة قوى المعارضة السنية على إسقاط النظام العلوي الذي استفاد من الدعم الإيراني وتعدد القوى المسلحة على الساحة السورية.

أولاً: ثورة شعبية ومقاطعة دولية وعربية

"بدأت الأزمة السورية مع تظاهرات مدينة درعا، في يوم الجمعة 18 آذار/ مارس 2011، في عدة مدن وبلدات سورية، بانياس، دوما، حمص، حلب، جسر الشغور، إضافة إلى منطقة حوران، ثم انضمت مدينتا حماة ودير الزور ومناطق واسعة من ريفي إدلب ودمشق في صيف 2011، واتخذت الاحتجاجات والمظاهرات طريقها تباعاً نحو المدن الساحلية في اللاذقية وجبلة، وكان هذا الحراك "يحمل مطالب بالتغيير السياسي، من دون الوصول إلى شعار «إسقاط النظام»" ⁽¹⁾، وقد قوبلت هذه المظاهرات برد فعل عنيف من جيش النظام السوري الذي ارتكب خلال العام الأول للثورة عشرات المجازر راح ضحيتها نحو 8500 من أبناء الشعب السوري.

(1) -يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، تر: لطفي زكراوي، (ط1؛ بيروت: منتدى

"وبرغم إعلان الأسد إلغاء قانون الطوارئ ومحكمة أمن الدولة وسن قانون التظاهر السلمي وإطلاق سراح بعض المعتقلين وتشكيل حكومة جديدة ومنح الجنسية لعشرات الآلاف من الأكراد، بالإضافة إلى إقالة محافظ حمص هذه الإجراءات السياسية التي اتبعتها النظام لم تصل إلى الحد الأدنى لمطالب الثوار، كما أن حديث النظام عن الإصلاحات السياسية الهزلية، لاسيما الاستفتاء على الدستور، واجراء انتخابات برلمانية في مايو 2011، جاء بالتزامن مع الحملات العسكرية الدامية في حماة وحمص وإدلب للتغطية على قمع الثورة،

في هذه الأثناء ظهرت أولى التصدعات على الجيش السوري، حينما أقدمت مجموعة من الضباط على الانشقاق، بقيادة المقدم حسين هرموش، الذي أسس حركة الضباط الأحرار، وقد أعقب هذه الخطوة النوعية تشكيل الجيش السوري الحر في يوليو من العام نفسه، برئاسة العقيد رياض الأسعد، ومنذ ذلك الحين اتخذت الثورة منحى أكثر خطورة لأن المواجهات مع النظام اتخذت طابعاً عسكرياً بحثاً، وبدأ الجيش الحر يشن هجماته على الكثير من المباني الحكومية، أهمها مقر المخابرات في ريف دمشق ومع اتساع تلك المواجهات تزايد عدد الضباط المنشقين عن صفوف الجيش، وبدأت صفوف الجيش الحر في تزايد، ووصلت مع نهاية العام الأول للثورة إلى حوالي عشرين ألفاً.

المعارضة العسكرية للنظام العلوي خلال العام الأول للثورة صاحبها تشكيل معارضة سياسية عُرفت بـ«المجلس الوطني الانتقالي» في أغسطس 2011م برئاسة برهان غليون، ثم جاء الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني السوري في أكتوبر برئاسة برهان غليون أيضاً، لكن الخلافات بين أعضائه وعدم انسجام أفكارهم ومطالبهم مع مطالب الشارع الثوري جعلته تجمّعاً ثورياً هشاً فجاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بديلاً عنه.

خلال تلك الأزمة السورية الداخلية، كان لافتاً موقف الأطراف الخارجية إذ سعت تركيا إلى ضرورة اجراء السلطة السورية للإصلاحات كان السفير الأميركي روبرت فورد مساهماً رئيسياً في الدفع باتجاه عقد مؤتمر لمعارضين سوريين فيما بعد اتجهت فرنسا وقطر وكذلك السعودية نحو القطعة مع السلطة السورية،"حتى وصلت الأمور إلى الذروة مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، في 18 آب/ أغسطس، من خلال دعوته الرئيس السوري إلى التنحي، ليتبعه في اليوم ذاته رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، "وكان الموقف الإيراني واضحاً، منذ الشهرين الأولين، في مساندة السلطة السورية، فيما لم يتضح الموقف الروسي سوى عبر فيتو 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في مجلس الأمن"⁽¹⁾

(1)-إياد رشيد محمد وآخرون، >>مرجع سابق، ص 51

على الجانب الآخر، شهد العام الأول للثورة تحركات دبلوماسية دولية، أهمها سعي تركيا إلى إيجاد حلول للآزمة، كما تم فرض عقوبات أمريكية أوربية على النظام السوري، لكن الجانبين الأمريكي والأوربي عجزا عن تمرير قرارات عبر مجلس الأمن بسبب الفيتو الروسي الصيني، الذي وقف بالمرصاد للمحاولات الأمريكية الأوربية في أكتوبر 2011م وفبراير 2012م.

بدورها تحركت جامعة الدول العربية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه عبر إرسال مراقبين في ديسمبر 2011م، دون أن يحققوا أي نتائج تذكر، وقد تم تعليق عضوية سوريا في الجامعة، لكن الأخيرة أرسلت بالتوافق مع الأمم المتحدة مبعوثاً مشتركاً هو الأمين العام السابق للأمم المتحدة «كوفي عنان» مبعوثاً للنظام السوري، وقد سلم النظام مقترحات تمثل مخرجاً للآزمة لكن استمرار الأزمة وتصاعدها حال دون أي نجاح للمساعي الدولية والعربية، الأمر الذي دفع معظم الدول العربية وفي مقدمتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي لإنهاء أي علاقة دبلوماسية تربطها بالنظام السوري.

ثانيا: التحول في الازمة السورية

مع دخول الثورة عامها الثاني بدت احتمالات التوصل إلى أي حلول غير ممكنة لأن مجازر النظام السوري فاقت التوقعات، فبحسب الأرقام التقديرية التي رصدتها جهات محلية سورية فإن النظام أنهى العام الثاني للثورة بقتل نحو 80 ألف مواطن سوري، وأكثر من 5 ملايين نازح ومهجر ومشرّد، وخراب شامل ودمار ممنهج؛ الأمر الذي استدعى دخول أطراف جديدة على مسار الأزمة تمكنت من تحرير بعض المدن السورية من النظام الذي بدأ يذهب باتجاه توظيف النزاعات الطائفية، ومن ثم دخول أطراف إقليمية لاسيما التدخل الإيراني عبر الميليشيات الشيعية المختلفة.

لقد حققت المعارضة المسلحة إنجازات مهمة، فبالنظر الى تعداد المقاتلين الكبير في صفوف المعارضة السورية بكافة أطيافها، وخصوصاً بعد انشقاق نحو 150 ألف عنصر من الجيش وانضمامهم لصفوف المعارضة، وكميات السلاح الكبيرة التي تمكنوا من الحصول عليها عن طريق الدعم الخارجي⁽¹⁾، أو من خلال السيطرة على العديد من مخازن الأسلحة التابعة للنظام؛ كل ذلك مكنهم من تحقيق إنجازات مهمة في المحافظات السورية الرئيسية، وبالتزامن مع تطور المعارضة المسلحة وما حققته من إنجازات ميدانية قبيل نهاية عام 2012م تم الإعلان عن الممثل السياسي الجديد للثورة السورية وهو «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة»، وحصل حينها على اعتراف بعض الدول العربية ممثلاً للشعب السوري لكنه لم ينجح في تحقيق الانسجام مع الطرف الثوري والعسكري في الداخل، مما استدعى عقد عدة مؤتمرات أهمها في القاهرة في يوليو من العام نفسه تحت رعاية الجامعة العربية، وقد صدرت عن هذا المؤتمر وثيقتا «المرحلة الانتقالية» و«العهد الوطني»

(1)- معتز عبد القادر محمد الجبوري، مرجع سابق، ص 342

"أقرت الوثيقة الأولى «إسقاط الأسد ورموز السلطة» كهدف أسمى للثورة، لكن ذلك كان محل اعتراض ورفض شعبي، لأن هذه الصياغة الملتبسة قد يُفهم منها السعي إلى إسقاط مجموعة من رموز النظام فقط وليس إسقاطه كاملاً بكل رموزه وأركانه ومؤسساته، كما لم تسلم الوثيقة الثانية «العهد الوطني» من انتقادات واسعة بسبب محاولتها طرح رؤية استباقية أحادية لمستقبل سوريا بعد التحرير، وهي رؤية تتسم بقصور كبير في تحقيق هوية سوريا الإسلامية.

من جانبها، كانت الجامعة العربية قد طرحت مبادرة في يناير عام 2012م اقترحت تنازل بشار الأسد عن كامل صلاحياته لنائبه وتشكيل حكومة وطنية توافقية بين المعارضة والنظام، لكنها قوبلت برفض النظام الذي استغل حالة الانقسام الدولي حول مستقبل سوريا، فكان مصير الرؤية الدولية المشتركة التي طُرحت دوليًا والتي عُرفت بـ«بجنيف1» أشبه بمصير المبادرة العربية المشار إليها أعلاه، لذلك ظلت المحاولات الإقليمية والدولية دون أي نتائج تذكر.

خلال العام الثاني للأزمة بدأ النظام السوري يتجه نحو إذكاء وتوظيف البعد الطائفي لتحويل مسار الثورة، وبرغم أن ثلاثة أرباع الشعب السوري البالغ 22 مليون نسمة هم من السنة إلا أن النظام حاول استغلال ذلك التنوع الطائفي "خاصةً أن معظم المعارضين للنظام هم من أهل السنة الذين دفعوا ضريبة المعارضة إما بالموت تحت نيران طائرات النظام أو بالهجرة خارج البلاد أو بالنزوح إلى مناطق أخرى أكثر أمنًا أو الزج بالآلاف منهم داخل سجون النظام، كما استغل الظروف الاجتماعية الصعبة للكثير من الأسر المسيحية واستدرج 1500 شخص مسيحي وضمهم للجيش بعد دخول الثورة عامها الثاني

ثالثاً: التدخل الاقليمي وظهور تنظيم داعش .

التحولات الجذرية التي طرأت على الأزمة السورية خلال عام 2012م بسبب دخول أطراف جديدة رفعت حجم الخسائر في الأرواح والممتلكات، ففي منتصف عام 2013م قُدر عدد الضحايا بحوالي بحوالي 90 ألفاً أغلبهم من المدنيين والمعارضة ونحو 10 آلاف من قوات النظام⁽¹⁾، واستغل نظام بشار هذا الوضع الجديد وبدأ في استخدام أكثر الأسلحة فتكاً فوصل الأمر إلى استخدامه للسلاح الكيماوي في غوطة دمشق الشرقية والغربية وزملكا وغيرها، ما أدى إلى سقوط نحو 755 من الضحايا أغلبهم من المدنيين، و أكثر من 12 مليوناً لاجئ

وقد "بدأت المشاركة العلنية لحزب الله في القتال إلى جانب النظام بداية عام 2013م، فكان واضحاً أن الصراع الدائر في سوريا صراعاً وجودياً بالنسبة إلى حزب الله، فسقوط النظام السوري هو بداية نهاية هذا الحزب والهيمنة الإيرانية في المنطقة، وقدر العدد الإجمالي للمقاتلين الشيعة الذين دخلوا الأراضي

(1)-رائد حاج سليمان، اثر المتغير القيادي على العلاقات السورية-التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000-

2011، (أطروحة الدكتوراه، غير منشورة)، كلية الاقتصاد-جامعة حلب-حلب-، 1436-2014، ص 264

السورية خلال عام 2013م 60 ألف مقاتل من جنسيات عراقية وإيرانية ولبنانية وأخرى يمنية، وذلك بحسب تقديرات هيثم المالح مسؤول المكتب القانوني في ائتلاف قوى الثورة. وردًا على الهجوم الكبير للمليشيات حزب الله والمليشيات الشيعية المختلفة في القصير وفي إطار تحول الصراع من حالته الثورية إلى حالته الطائفية، بدأ الكثير من المجاهدين العرب ينجدون إلى سوريا وقدر عددهم 10 آلاف مقاتل، لكن التطور الأسوأ في عام 2013م والكارثة الأكبر في تاريخ الثورة السورية جاء حينما تم الإعلان عن ولادة تنظيم «داعش» في أبريل من العام نفسه، ثم تمدده خلال الشهور الأربعة الأخيرة على مساحات واسعة في محافظات حلب وإدلب والرقّة والحسكة ودير الزور.. وحتى منتصف عام 2014م أصبح تنظيم داعش يسيطر على نحو 35% من الأراضي السورية بمساحة متصلة جغرافيًا، ممتدة على الحدود السورية العراقية و السورية التركية وخلال 2014م فقدت الثورة الجزء الأكبر من مكتسباتها الميدانية التي حققتها خلال مرحلة الصعود والانتصارات، بحيث صارت سوريا موزعةً بين خمس قوى رئيسية، هي: النظام، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي،⁽¹⁾ تنظيم داعش والقوى الثورية المستقلة أو ما يسمى اصطلاحًا الفصائل الإسلامية وكتائب الجيش الحر، وفي هذا السياق استمرت حالة الشلل المؤسسي على المعارضة السياسية (الائتلاف الوطني) بسبب طبيعته القائمة على الكتل والمحاصصات، وبلغ التدخل الخارجي والصراع على النفوذ ذروته، وتسبب صراع النفوذ في عرقلة وتعطيل أهم المؤسسات الثورية السياسية، وهي الحكومة الوطنية الانتقالية، بسبب الصراعات والتناقضات الداخلية

رابعاً: التدخل الدولي في سوريا.

ان اتساع رقعة سيطرة تنظيم الدولة على نصف مساحة سوريا أعطى مبررًا لتدخل الغرب عسكريًا في سوريا بعد فشلة في توجيه ضربة عسكرية لنظام بشار الذي استفاد أيضًا من قوة الموقف الروسي وتراجع الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وبدأ التحالف الدولي المكون من 60 دولة أولى غاراته على الارهاب في سوريا في أغسطس 2014م، تم خلالها توجيه أكثر من خمسة آلاف ضربة جوية وتدمير آلاف الأهداف، وبرغم ذلك فشل التحالف الدولي لعدة عوامل كانت كفيلة بإعاقة حملته العسكرية، أهمها:

- أ- استحالة التعاون مع القوات الحكومية التي تفتقد للشرعية بالنسبة لمعظم الدول.
- ب- ضعف وتشردم المعارضة المسلحة واختلاف أهدافها وتعدد ولاءاتها.
- ج- تخوف بعض القوى الإقليمية لاسيما تركيا من التواطؤ والدعم الغربي الصهيوني للأكراد في شمال سوريا بهدف عزل تركيا عن محيطها الإسلامي، الأمر الذي جعلها أقل دعمًا للتحالف الدولي

(1)- معتز عبد القادر محمد الجبوري، <<الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية>>، مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية،

د- فشل العمليات العسكرية الجوية في غياب العمليات البرية

وإذا كان التحالف الدولي قد رفض إعطاء أي شرعية لنظام بشار أثناء حربه على الإرهاب في سوريا فإن التدخل العسكري الروسي في سوريا مطلع أكتوبر 2015م جاء أصلاً لدعم وإنقاذ النظام السوري، بشار، وشكل التدخل العسكري الروسي في سوريا مرحلة جديدة في مسار الأزمة السورية، من خلال جملة من التحالفات في سوريا منها تحالف روسيا مع تركيا، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على روسيا من أجل بناء وجود عسكري في منطقة شرق الفرات⁽¹⁾، وبالتالي فالتحالف الروسي التركي سمح لأنقرة بالسيطرة على عدة مناطق

وفي سنة 2018 جاء القرار الأميركي بالانسحاب من سوريا، وترك قرار الرئيس دونالد ترامب بسحب قواته من سورية تداعيات كبيرة على أطراف الصراع خارج سوريا، مما مهد الطريق أمام أطراف أخرى لتوسيع نفوذها عبر المنطقة، ورغم صغر القوات الأميركية إلا أن القرار له عواقب بعيدة المدى على سوريا والمنطقة

المطلب الثالث: تداعيات الازمة السورية.

"تعد الازمة السورية من بين اشد الازمات الانسانية التي شهدها العقد الاول من القرن الحادي والعشرين"⁽²⁾، فلم يتوقع أحد أن تتطور مفاعيل الأزمة التي اندلعت في سوريا إلى نحو ما وصل إليه الحال في يومنا هذا منذ بدء شرارة الاحتجاجات في منطقة درعا في أعقاب اعتقال وتعذيب عدد من تلامذة المدارس بعد كتابتهم عبارات مناهضة للنظام السوري على جدران مدرستهم، وإن كان هؤلاء الأطفال كتبوها محاكاة للشعارات التي رفعت في تظاهرات الثورة التونسية والمصرية. وقد رفض ممثل النظام في درعا جميع محاولات عشائر المنطقة للإفراج عن أطفالهم، وقابل وفد العشائر بإهانات وألفاظ غير أخلاقية تتعرض لكرامتهم وأعراض نسائهم، وتسبب هذا التصرف في انتفاض عشائر المنطقة ضد النظام، فاستخدم النظام السلاح الحي ضد المتظاهرين في درعا، مما تسبب في سقوط ضحايا مدنيين. وهكذا وانتقلت حركة الاحتجاجات من منطقة إلى أخرى حتى شملت معظم أرجاء البلاد، ونتج عن هذه الازمة:

1- تدمير البنية التحتية:

نظراً لحساسية الموقع الاستراتيجي لسوريا، وتزامناً مع تصعيد النظام في قمع الاحتجاجات وإدخال كافة أجهزتها العسكرية والأمنية في ضرب وسحق مناطق الاحتجاجات، تطور الصراع من حركة احتجاجات شعبية إلى حرب طائفية، أودت بحياة عشرات الآلاف من السوريين، وتسببت في تهجير

(1)-إياد رشيد محمد وآخرون، مرجع سابق، ص54

(2)-حيدر زاير العامري، مقدس عبد الكاظم الجنابي، >> المواقف الإقليمية والدولية من الازمة السورية مانعكاساتها على حقوق الانسان للاجئين السوريين <<، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 10، ع02، كانون الاول 2019، ص 48

الملايين من مناطق الصراع إلى خارج البلاد، وكذلك في تدمير أجزاء كبيرة من المدن والبلدات السنية نتيجة تفوق نوعية الأسلحة لدى النظام.

وقد ذكر القائم بأعمال المنسق الأممي المقيم للشؤون الإنسانية في سوريا سجاد مليك في كانون الثاني 2017 أثناء زيارته مدينة حلب أنه "تم تدمير معظم المؤسسات والمرافق الحيوية للمدينة، وإن حجم الدمار في حلب يفوق الخيال، ولم يسبق قط أن شاهده خلال مهامه الإنسانية التي قام بها سابقاً بالصومال وأفغانستان".

وفي شباط 2019 قدّر خبير اقتصادي دولي وهو د. أسامة القاضي - يشغل رئاسة مجموعة عمل اقتصاد سوريا - تكلفة الحرب في سوريا بنحو 400 مليار دولار، وأن خسائر القطاع الزراعي السوري ناهزت 16 مليار دولار، وأن أكثر من 80% من السكان اليوم أصبحوا تحت خط الفقر، مشيراً إلى أن إعادة الإعمار قد تحتاج إلى أكثر من 100 مليار دولار.

2- الإرهاب والتطرف:

أدى تطور الأحداث إلى صراع طائفي إلى إفساح المجال لجذب المرتزقة الجهاديين إلى مناطق السنة في سوريا، ففي نهاية عام 2011 اجتمع أبو بكر البغدادي زعيم ما سميت بـ "دولة العراق الإسلامية" التابعة لتنظيم القاعدة الدولي، مع قيادي في تنظيم القاعدة من أصل سوري وهو أبو محمد الجولاني مع مجموعة مرتزقة إسلاميين كان النظام السوري قد أفرج عنهم في تلك الفترة، بهدف تشكيل فرع للقاعدة في سوريا وإقامة إمارة إسلامية هناك، وقد تمخض عنها تشكيل جبهة النصرة بقيادة أبو محمد الجولاني وقد توسع نفوذ جبهة النصرة في المناطق السنية غرب سوريا (دمشق، حمص، إدلب) ودخلت الحرب السورية مستفيدة من النعمة الشعبية على النظام وضعف تواجد قوات النظام في تلك المناطق،⁽¹⁾ وانصبّ كل جهدها على إقامة إمارة إسلامية في سوريا، ولكنها في الواقع لم تعمل في سوريا إلا خراباً وتدميراً مع شقيقاتها كتائب الإخوان وداعش التي عاثت دماراً فساداً وخراباً في المنطقة، ولم يسلم من شرها أي شعب أو طائفة في سوريا والعراق، فقد مارست أعمالاً إجرامية لم تشهد لها مثيل في العقود الأخيرة

3- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية:

إن الوضع الجغرافي والتركيبية الأثنية وطبيعة النظام الحاكم في سوريا دفعت لأن تكون الأرض السورية مسرحاً لصراع إقليمي ودول، فروسيا التي تعتبر وجود نفوذها في الشرق الأوسط عامة وسوريا خصوصاً رهناً بوجود نظام الأسد، عملت كل جهدها لمنع النظام من السقوط، وتدخلت بكل ثقلها العسكري والاقتصادي لصالحه في الحرب الدائرة في البلاد، وقد أدرك النظام أن الطرف الأكثر قدرة على مساعدتها وإبقائها على قيد الحياة هو روسيا، ولذلك قدمت لها التسهيلات اللازمة على أراضيها للقواعد

(1)- معتز عبد القادر محمد الجبوري، مرجع سابق، ص 346

العسكرية الروسية في مهمة ضرب الفصائل العسكرية التي تحارب النظام، واقتصادياً دعمت روسيا النظام بالمال وزودتها بالقمح وبأسعار زهيدة بعد تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير خلال سنوات الحرب السورية. أما الولايات المتحدة فقد دخلت الأزمة السورية عسكرياً بدعم رمزي للفصائل المسلحة في وسط وجنوب سوريا في بداية الأمر، ومن ثم تخلت عنهم لصالح دعمها لقوات سوريا الديمقراطية مع حلفائها الأوروبيين بعد توسع داعش في شرق الفرات، وعقدت اتفاقاً مع روسيا باعتبار نهر الفرات حداً لنفوذ كل منهما في سوريا مع إبقاء منطقة التنف أقصى جنوبي وسط سوريا بأيدي الأميركيين.

إيران أيضاً لها مصلحة في بقاء نظام الأسد، فهي تعتبر سوريا/نظام الأسد العلوي ومعها لبنان/حزب الله الشيعي جزءاً من مجالها الحيوي أو نفوذها في الشرق الأوسط، وهي تدرك أنّ سقوط نظام الأسد سيفتح المجال لأطراف سنية بالوصول إلى سدة الحكم في سوريا، الأمر الذي يشكل ضربة لمشروعها التوسعي في المنطقة.

وقامت السعودية بدعم فصائل مسلحة معينة، لعلها تستطيع إسقاط النظام وإقامة نظام سني موال لها، كما ساهمت قطر بدعم مالياً حركة الإخوان المسلمين السورية، أما تركيا، فبالإضافة إلى الاحتضان السياسي والعسكري للإخوان المسلمين السورية، فقد دعمت وسهلت انتقال مقاتلي النصرة وداعش عبر أراضيها إلى الداخل السوري، وزجت بقواتها إلى الأراضي السورية واحتلت أجزاء من شمال سوريا.

5- التغيير الديمغرافي:

رافقت الأزمة السورية ظاهرة في غاية الخطورة على مستقبل سوريا والمنطقة عموماً، وهي أعمال التهجير والتغيير الديمغرافي الممنهج والتي حصلت ولا تزال في العديد من المناطق السورية، وكان من نتائج اتفاقات التهجير أنه تم نقل معظم عناصر الفصائل والسكان المتبقين في المناطق المستهدفة إلى منطقة إدلب، وشملت عشرات الآلاف من المدنيين.

واستطاع النظام من خلال اتفاقيات التهجير تلك من إجراء تغييرات جذرية في البنية الديمغرافية لمناطق واسعة من البلاد، ومع الأعداد الكبيرة للمهاجرين خارج البلاد يكون عدد نفوس المكون السني قد تناقص إلى حد النصف تقريباً، وإن معظم المناطق السنية قد تدمرت وأخلت من سكانها.

المبحث الثاني: التدخلات الأجنبية في مسار الأزمة السورية وانعكاساتها

"يشكل التدخل الدولي أو الدعم الخارجي أحد أهم العوامل المساهمة في امتداد الصراع، ولا يزيد الدعم الخارجي أما للدولة أو المعارضة من احتمال انتشار الصراع فحسب بل قد يطيل أيضاً أمد

الصراع"⁽¹⁾، ويرتبط التدخل الأجنبي في الازمة السورية بالدعم السياسي والعسكري والعملياتي للأطراف المنخرطة فيها، وبشكل عام انقسمت التدخلات الاجنبية الى تدخلات القوى الاقليمية، وتدخلات القوى الدولية، "طرف يؤيد النظام السياسي ومثلته ايران وروسيا وبعض القوى الاقليمية الاخرى، وطرف آخر يؤيد المعارضة المسلحة ومثلته معظم دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية وتركيا.. والتي رفعت شعارا بضرورة ازالة واسقاد النظام السياسي في سوريا"⁽²⁾، من جهة أخرى؛ يتلقى الاكراد دعمًا عسكريًا ولوجستيًا من إقليم كردستان العراق ودعم جوي من الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، وفرنسا، بينما تلقى تنظيم الدولة الاسلامية دعمًا من جماعات ومنظمات غير حكومية عدّة من جميع أنحاء العالم.

المطلب الاول: تدخل القوى الاقليمية في الازمة السورية أولاً: تركيا.

"شكلت العلاقات التركية السورية نموذجاً للقوة الناعمة التركية من خلال تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والمساهمة في انهاء عزلة سوريا من خلال اتفاق السلام مع اسرائيل، وظهور تركيا بدورها كوسيط في المنطقة مما عزز دورها ومكانتها"⁽³⁾، لكن هذه العلاقات لم تدم طويلاً بعد ان امتدت موجة الثورات العربية الى سوريا في مارس 2011 ضد النظام السوري اذ "سُرعان ما انهارت هذه العلاقات حينها طلبت تركيا من الحكومة السورية إنهاء أعمال العنف في حق الشعب السوري"، لكن الحكومة السورية لم تلتزم بما تقوله تركيا، وقد ابدت تركيا اهتماماً خاصاً بالازمة السورية، وارتبط الموقف التركي بالازمة السورية بالعديد من الاعتبارات اهمها حرص انقرة في الحفاظ على امنها وان لا يؤدي التغيير في سوريا الى اثير الاستقرار فيها اذ يثير قرابة مليوني كردي سوري في المناطق الحدودية المجاورة لتركيا قلقاً متزايداً لدى انقرة من قيام دولة كردية وتتخوف انقرة من حدوث نزاع طائفي في سوريا بين الاقلية العلوية والاعلبية من السنة الامر الذي يهدد الاستقرار داخل تركيا نظراً لتشابه النسيج المجتمعي بينهما، اضافة للتنافس الاقليمي بين كل من تركيا وايران وبدا ذلك واضحاً من خلال تناقض مواقف كل منهما من الثورات العربية

وقد حرصت تركيا على القيام بدور فعال في الازمة السورية وكان رد الفعل الاول هو الضغط على الاسد للقيام باجواء اصلاحات سياسية، وكانت هذه المبادرة تستند على اساس ان العلاقات بين اردوغان والاسد ستوفر نفوذاً لتركيا في ان تؤدي دوراً في الانفتاح السياسي في سوريا دون ان يستلزم تغيير النظام

(1)-وليام يونغ وآخرون، امتداد الصراع في سوريا: تقييم للعوامل التي تساعد وتمنع انتشار العنف، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2014، ص

(2)-حيدر زاير العامري، مرجع سابق، ص 49

(3)-مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط (2002-2016)، (المانيا: اصدارات المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص 76

القائم، "فعندما اندلعت الاضطرابات في سوريا في بداية الامر، نصح اردوغان الاسد ان يقوم ببعض الاصلاحات التي يمكن ان تهدئ من حدة التوترات الاجتماعية، ووعد الاسد المبعوث والمحاورين الاتراك بالقيام بالاصلاحات، غير انه شرع عوضا عن ذلك في اتخاذ اجراءات قمعية تهدف الى وأد الاضطرابات"⁽¹⁾ واستخدام القوة المفرطة ضد مواطنيه وجاءت الفرصة لتركيا لتقطع علاقاتها مع النظام السوري وتطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من انقرة، على اثر قيام النظام السوري بمحاصرة مروعة في مدينة الحولة قرب ريف حمص، "فبدأت تركيا بالتحرك على كافة المستويات الاقليمية والدولية لمعالجة الازمة السورية، وفي اطار التحرك الاقليمي دعمت انقرة قرارات الجامعة العربية مثل تعليق عضوية سوريا وعلى الصعيد الدولي عملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الامن الدولي بسبب الرفض الروسي لاصدار قرارات اداة بحق النظام السوري"⁽²⁾ في مجلس الامن وطالبت باقامة منطقة امنية عازلة على حدودها مع سوريا، وقد استضافت تركيا مؤتمر اصدقاء سوريا الدولي في اسطنبول في نيسان 2012، واعترفت تركيا بالمجلس الوطني السوري المعارض ممثلا شرعيا للشعب السوري واقامت مخيمات للاجئين النازحين السوريين

قدّمت تركيا اللجوء للسوريين المنشقين عن النظام منذ الأيام الأولى للصراع السوري، وتلقت قوات المعارضة السورية الأسلحة والتدريب والدعم التقني واللوجستي لجميع عناصرها من تركيا والولايات المتحدة على حدٍ سواء، كما "قامت تركيا بتقديم الاسلحة للمعارضة السورية لحماية انفسهم في مواجهة النظام ولجأت تركيا لذلك من اجل منع اي تدخل من الغرب او حلفائهم لان تركيا تدرك مدى خطورة هذا التدخل الغربي في حال حدوثه على سوريا ودول المنطقة"

ونتيجة للتدخل التركي في سوريا تزايدت المخاطر الامنية على الحدود التركية السورية بسبب دعم النظام السوري لجماعات حزب العمال الكردستاني حيث انسحبت قوات النظام السوري من المناطق الشمالية المحاذية للحدود التركية الجنوبية تاركة زمام الامور لحزب العمال الكردستاني، وهذا ما كانت تتخوف منه تركيا لان وجود الاكراد الاترك في المناطق الشمالية السورية على غرار ما حصل في الشمال العراقي قد يعزز النزعة الانفصالية لدى الاكراد في تركيا ، ومن خلال الازمة السورية وجهت اتهامات الى تركيا بتأثير البعد الايديولوجي في سياستها الخارجية، ومن خلال الدعم العسكري الذي قدمته سواء بشكل مباشر او غير مباشر للمعارضة السورية وتأمين ممرات امنية للجهاديين اثناء عبورهم الى سوريا من خلال

(1)-إف ستيفان لارابي، عاليرضا نادر، العلاقات التركية الايرانية في شرق أوسط بات متغيرا، (ط1)، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2013)، ص 8

(2)-عماد يوسف قدورة، مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، (الدوحة (قطر): المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص

الحدود التركية ومعسكرات التدريب الا ان تركيا ترفض ذلك وتؤكد على انها تنظر لدول المنطقة بمنظور واحد، لانه في حال اعتمادها على الايديولوجيا في مواقفها الدولية ستؤدي حتما الى انزلاقها في مخاطر امنية تؤثر على استقرارها وامنها القومي لاسيما بأن هناك تداخل كبير في النسيج القومي والمذهبي بين تركيا وجوارها⁽¹⁾. وقد طلبت تركيا من الولايات المتحدة تركيز الضربات الجوية على داعش وكذا على معازل النظام السوري من أجل إجباره على التنحي من السلطة كما طالبت بمنطقة آمنة، وفي نهاية تموز/يوليو 2015؛ اتفقت حكومتا الولايات المتحدة وتركيا على الخطوط العريضة لمنطقة آمنة على طول الحدود التركية-السورية ، وقد أصدرت تركيا بياناً ذكرت فيه بوضوح أنّ أي توغل لأي قوات غربيّة من نهر الفرات في شمال سوريا على طول الحدود التركية ستعتبره الدولة التركية انتهاكاً للخط الأحمر.

تداعيات انقلاب تموز 2016 على الموقف التركي من الازمة السورية : لقد ساهم الانقلاب الذي وقع في تركيا في تموز 2016 بأن تراجع القيادة التركية سياستها الخارجية خاصة ان من اسباب الانقلاب تسليح المعارضة السورية على حساب ميزانية الجيش التركي، "ويرى التيار العسكري ان تركيا والتي يجب ان تهتم بشؤونها الداخلية لذلك استنادا للطابع العقلاني الذي تتسم به القيادة التركية تم تنويع ادوات الضغط على نظام الاسد فالى جانب الدعم العسكري والمادي الذي تقدمه تركيا الى الثوار في سوريا⁽²⁾، اتجهت تركيا الى تطوير اداة اخرى وهي الدعم والمساندة الدبلوماسية للثوار السوريين في الاشهر التي سبقت الانقلاب العسكري كانت خيارات اردوغان في سوريا تعتمد على تحالفات انقرة الاقليمية والدولية وكان اردوغان قد بدا بمراجعة سياسته الخارجية من اجل الخروج من العزلة الدولية المتزايدة، وبدا ذلك من خلال اعتماد انقرة على الضربات الاستباقية والمهجومية في الاراضي السورية

ان هاجس تقسيم المنطقة على اسس مذهبية وعرقية هو السيناريو الاسوأ الذي تخشاه انقرة ففي خضم الاحداث التي تجري في سوريا يلاحظ حرص تركيا وسعيها لانهاء الازمة في سوريا .. وذلك لتداعياتها الامنية الخطيرة على الجانب التركي من ارباك للامن القومي التركي وتعزيز النزعة الانفصالية في جنوب البلاد ، الا انه من غير الممكن الوصول الى حل بدون تعاون دولي والوصول لحل وسط مقبول لجميع الاطراف المعنية، لكن المجتمع الدولي لم يصل لاتفاق من اجل حل الازمة السورية مما شكل تحديا للدور الاقليمي لتركيا"⁽³⁾

ثانيا: إيران.

(1)-مليحة بنلي ألتون إيشيق، سياسات تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية، (ط1؛ الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص108

(2)-مي سامي المرشد، مرجع سابق)، ص79

(3)-المرجع نفسه، ص80

تُعدّ إيران حليفة الدولة السوريّة في المنطقة، إذ قدّمت دعمًا كبيرًا للنظام السوري في الازمة السورية؛ من خلال مدّ الجيش السوري بالدعم الفني والمالي هذا فضلًا عن المقاتلين تنظرُ إيران إلى الازمة السورية باعتبارها الجبهة الحاسمة في معركة وجودية تتعلق بشكل مباشر بأمن الدولة الجيوسياسي، جديرٌ بالذكر هنا أنّ المرشد الاعلى علي خامنئي قد صرّح جهارًا في سبتمبر/أيلول 2011 أنّ طهران تدعم وستواصل دعمَ الحكومة السورية، وهو ما تجسّد فعليًا من خلال توفير إيران للدعم الفني لنظام بشار الاسد خلال مرحلة التظاهرات، وبعدها تطوّر هذه التظاهرات والاحتجاجات الى تشابك عنيف ومسلح قامت ايران بزيادة الدعم العسكري لسوريا وذلك «ردًا على الدعم العسكري للمعارضة السورية، وبالمقابل حصلت ايران على مدينة الزبداني السورية وصارت معقل الحرس الثوري الايراني

في خريف عام 2015؛ وقّعت إيران على مفضض على خارطة طريق استنادًا إلى مؤتمر جنيف الثاني للسلام مؤتمر جنيف الثاني للسلام والذي تم التوصل إليه خلال جولتين من محادثات السلام في فيينا بعد اللقاء بين فلاديمير بوتين وعلي خامنئي في طهران في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛ تمثل قرارُ إيران بالأساس في توحيد موقفها تجاه القيادة السورية مع روسيا حليفة الأسد

ثالثًا: حزب الله

"يعد حزب الله حليفًا لحزب البعث الذي يُسيطرُ على الحكومة السورية بقيادة الرئيس بشار الاسد فقد قام بمساعدة الحكومة السورية في حربها ضد المعارضة السورية المسلّحة في وقت مبكر من نوفمبر عام 2011"؛ في آب/أغسطس 2012؛ فرضت الولايات المتحدة عقوباتٍ على حزب الله وفي المقابل؛ نفى زعيم حزب الله حسن نصر الله مقاتلة حزبه بالنيابة عن الحكومة السورية، الا ان مقاتلو حزب الله اعترفوا أنهم ساعدوا الحكومة في قتال الثوار خلال معركة الزبداني في دمشق، هذا وشارك حزب الله في حصار حمص خلال سنة 2011، كما شارك في معركة الزبداني والقصير وحلب خلال سنوات 2012-2016، وبعده عمليات الحزب المتكررة ودعمه الالمحدود للحكومة السورية؛ هاجم الجيش الحر اثنين من مواقع الحزب الشيعي في 21 شباط/فبراير؛ واحد في سوريا والثاني في لبنان، مما ادى بقيادة تحالف 14 آذار، وشخصيات لبنانية بارزة الى دعوة حزب الله إلى إنهاء مشاركته في سوريا من أجل تفادي انتقال الحرب إلى لبنان الا ان حزب الله استمر بمشاركته في عديد المعارك داخل الاراضي السورية

رابعًا: العراق

حينما اندلعت الازمة بسوريا عام 2011؛ "قامت الحكومة العراقية بارسال الدعم المالى للحكومة السورية وفتحت الحكومة العراقية مجالها الجوي للاستخدام من قبل الطائرات الإيرانية التي تدعم الحكومة السورية كما سمحت لشاحنات متجهة إلى سوريا تحمل إمدادات من الحرس الثوري الايراني بالمرور

عبر أراضيها، ولم يقتصر دعم الحكومة العراقية للحكومة السورية على هذا فقط بل تعاونت الحكومتان في عددٍ من القضايا على غرار توقيع العراق لصفقة مع سوريا من أجل تزويد هذه الأخيرة بوقود الديزل.

المطلب الثاني: تدخل القوى الدولية في الأزمة السورية

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

"عند اندلاع الانتفاضة السورية في آذار/ مارس 2011؛ امتنعت الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما عن الخروج بأيّ تصريحات"⁽¹⁾ تدعو فيها الرئيس بشار إلى الانسحاب من على رأس السلطة رغم الضغوط ورغم أنّه مطلب حلفاء الدولة في المنطقة مثل تركيا، بعدها قامت الإدارة الأمريكية في أفريل من نفس السنة بفرض عقوبات على حكومة الأسد وستة من كبار المسؤولين، تم تنفيذها في ماي وصرّحت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون بأنّ الرئيس بشار الأسد قد فقد الشرعية ثم أصدر أوباما في 18 آب/أغسطس من نفس العام بياناً خطياً أرسله لقادة المملكة المتحدة، فرنسا وألمانيا، وعلى أثرها قام رئيس الولايات المتحدة بتجميد أصول الحكومة السورية في الولايات المتحدة كما منع الأميركيين من التعامل مع الحكومة وحظرت عليهم استيراد النفط السوري وكذا باقي المنتجات النفطية

بحلول حزيران/يونيو 2012؛ شاركت الاستخبارات في بعض العمليات السرية على طول الحدود التركية-السورية. هناك قدمت دعماً محدوداً لبعض الجماعات المخترطة في الثورة السورية. ساعدت أجهزة المخابرات هذه قوات المعارضة في تطوير طرق الإمداد كما وفرت لهم التدريب في مجال الاتصالات، والبدء في بناء قوات الأمن للحفاظ على النظام في حال سقوط الأسد

لقد تحوّلت سياسة الولايات المتحدة في سوريا من دعم الثوار ضدّ الجيش النظامي المدعوم من ميليشيات شيعية إيرانية وسلاح الجو الروسي إلى مكافحة داعش، وبحلول أوائل عام 2015؛ تحوّلت سياسة الولايات المتحدة إلى دعم الأكراد من أجل مواجهة داعش. وأكد باراك أوباما أن الولايات المتحدة ستواصل هذا الدعم لأنّ روسيا قد انضمت إلى الصراع، وأعلنت الولايات المتحدة أنّ شحنات الأسلحة والذخائر قد أرسلت إلى مجموعات ثوريّة سورية بما في ذلك صواريخ مضادة للدبابات، وابتداءً من 2017؛ شنت الولايات المتحدة سلسلة هجمات استهدفت قاعدة الشعيرات الجوية في سوريا وذلك ردّاً على الهجوم الكيميائي على خان شيخون الذي نفذته القوات النظام

وفي سنة 2018 جاء الانسحاب الأمريكي من سوريا، ولا شك أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسحب قواته من سورية جاء ضد مصالح أطراف كثير، في مقدمتهم الأكراد ونزعتهم الانفصالية، لكنه بالتأكيد صب في صالح أطراف أخرى، ترى في الوجود الأمريكي في شمال سورية معطل لتحركاتها

(1)-إياد رشيد محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 57

السياسية والعسكرية، وقد ترك القرار تداعيات كبيرة على الصراع في سورية وعلى أطراف المعادلة، "فان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تدور حول جملة من المحاور اهمها، استمرار تدفق النفط والغاز، وكذلك الحفاظ على امن اسرائيل وتفوقها النوعي، وايضا منع تقدم نفوذاي طرف على حساب النفوذ الامريكي في المنطقة"⁽¹⁾

ثانيا: روسيا

"شكلت روسيا حليف عسكري لسوريا قبل سنة 2011، وقد استمرت بتزويد حكومة الأسد خلال الازمة السورية بالأسلحة وإرسال المستشارين العسكريين والتقنيين لتدريب الجنود السوريين على استخدام الأسلحة روسية الصنع، وساعدت في إصلاح وصيانة الأسلحة السورية"⁽²⁾، وهذا ما ادى الى انتقاد الغرب مراراً تصرفات روسيا، ولكن روسيا واصلت نفيها اذ أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده "لا تدعم أي طرف في الصراع على نحو قد ينشأ عنه خطر اندلاع حرب أهلية، وفي يناير 2014 صعدت روسيا إمداداتها من العتاد العسكري لسوريا لتشمل العربات المدرعة والطائرات دون طيار والقنابل الموجهة ورادارات ونظم الحرب الإلكترونية وقطع غيار لطائرات الهليكوبتر

وقد "شكل التدخل الروسي العسكري المباشر في سبتمبر 2015، نقطة تحول جوهريه في أزمة التدخلات الدولية في الشأن السوري، وفتح الباب أمام تدويل الصراع بعد أن كان الطابع الإقليمي هو الأبرز فيه، وذهبت روسيا لتقف إلى جانب النظام ضد المعارضة المسلحة بحجة محاربة تنظيم «داعش»"⁽³⁾، بتفويض من المجلس الأعلى للبرلمان الروسي، بدأت روسيا بشن ضربات جوية ضد داعش وجبهة النصرة وقوى أخرى عدوة للحكومة السورية، وزعمت روسيا ان "هجماتها كانت ضد مواقع داعش.. في حين استهدفت غالبية الضربات الجوية الروسية أماكن خاضعة لسيطرة الجيش الحر المدعوم من قبل السعودية وتركيا

وفي 2016/03/14 اعلنت روسيا عن سحب معظم القوات الروسية من سوريا وقد مثلت هذه التطورات نقطة تحول مهمة في ظل انطلاق مفاوضات سياسية بين الأطراف السورية برعاية أمريكية وروسية، وقد شكل التدخل العسكري الروسي أبرز العناصر المؤثرة وأحدثها في سياق سلسلة التدخلات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، ويأتي هذا التدخل في سياق سبعة أبعاد، أولها يتعلق باستراتيجية روسية ترى ضرورة اختراق «سياسة الاحتواء الجديدة» لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي"⁽⁴⁾،

(1)-زياد يوسف حمد، <<الازمة السورية (2011-2018) دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها>>، مجلة اتجاهات سياسية، ع 06، كانون الاول، 2018، ص 78

(2)-اياد رشيد محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 59

(3)-حيدر صلال، << أزمة التدخلات الاقليمية والدولية في سوريا >>، مجلة دراسات شرق اوسطية، ع 02، 2018، ص 23

(4)-اياد رشيد محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 61

التي تعتقد روسيا أن معالمها تتوالى مع اتخاذ إجراءات مؤثرة تبدو ممنهجة بعد أزمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، أما ثاني هذه الأبعاد فيرتبط بالأهمية الاستراتيجية الحيوية لقاعدة طرطوس، وهي القاعدة الوحيدة للاتحاد الروسي على البحر المتوسط، وثالثها يرتبط بالأهمية الاستراتيجية للتواجد الروسي بجوار تركيا في سوريا كعضو في حلف الناتو، "بينما يتعلق رابع هذه الأبعاد بإعادة التوازن المبدئي لجيش النظام السوري، ثم تمكنه من إحراز بعض التفوق والتقدم، في حين يتعلق خامسها بالعقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي تم تبنيها عام 2014، وتعزيزها ببرامج تطوير وتسليح نوعية وبحجم كبير وبكلفة تقترب من 300 مليار دولار، أما البعد السادس فيثير التساؤلات عن إسرائيل ومواقفها العسكرية من هذا الحضور الروسي القوي بحراً وجوياً في سوريا، ويتعلق البعد السابع والأخير بالمصالح الاقتصادية الروسية في سوريا.

ثالثاً: المملكة المتحدة

منذ آب/أغسطس 2011؛ أصرت بريطانيا جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة، فرنسا وبعض الدول العربية على ضرورة تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، وبحلول عام 2012؛ قدمت المملكة المتحدة بعض المساعدات العسكرية البسيطة لقوات المعارضة بما في ذلك معدات الاتصالات والإمدادات الطبية، ليس هذا فقط بل قدمت المملكة المتحدة الدعم الاستخباراتي من خلال الكشف عن تحركات الجيش السوري وإطلاع المسؤولين الأتراك بذلك والذين يقومون بدورهم بتوصيل المعلومات إلى الجيش السوري الحر، وقد عُقد تصويت بخصوص ما إذا كانت المملكة المتحدة ستتنضم إلى الولايات المتحدة في بدء برنامج يمنع قوات الأسد من استخدام الأسلحة الكيميائية. وافق 285 مُشرعاً مقابل رفض 272 ، وفي ديسمبر 2015 من ذات العام؛ صوّت البرلمان البريطاني بأغلبية ساحقة لصالح تمديد التدخل العسكري للمملكة المتحدة في سوريا من جهتها رحبت فرنسا بدور المملكة المتحدة العسكري في سوريا

رابعاً: فرنسا

تشارك فرنسا ذات الفكرة مع المملكة المتحدة حيث تصر منذ آب/أغسطس 2011 على تغيير النظام في سوريا. وبحلول عام 2012؛ قدّمت فرنسا لقوى المعارضة بعض المساعدات العسكرية البسيطة بما في ذلك معدات الاتصالات والإمدادات الطبية، فقد دعت فرنسا إلى التدخل العسكري ضدّ حكومة الأسد المتهمة باستخدام أسلحة كيميائية في منطقة الغوطة بالقرب من دمشق، وأكّد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن فرنسا على استعدادٍ لبدء تصدير الأسلحة الثقيلة إلى الجيش السوري الحر لمساعدته في معركته ضدّ النظام ومليشيات إيران وكذا حزب الله وفي نهاية أيلول/سبتمبر 2015؛ بدأت فرنسا بتوجيه بعض الضربات الجوية في سوريا ضدّ «المنظمات الإرهابية» مثل داعش لكنّها تفادت استهداف النظام السوري أو معاقله

وفي أعقاب هجمات باريس سنة 2015 أكدت وزارة الدفاع الفرنسية على تكثيفها للضربات الجوية في سوريا بالتنسيق مع الجيش الأمريكي وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام؛ وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على مسودة القرار الذي صاغته فرنسا والمملكة المتحدة على حدّ سواء لشنّ عددٍ من الضربات الجوية ضد داعش في سوريا

خامساً: الصين

إلى جانب محاربة كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والجيش السوري، لوجود تنظيم داعش في سوريا، قررت الصين العمل عسكرياً للهدف نفسه، مؤكدة أن وجودها في سوريا لمكافحة الإرهابيين في أنحاء سوريا كافة، ولكن يبدو أن الأمر أكبر من مجرد مواجهة الإرهاب في تلك الآونة، الا أن الدوافع الحقيقية تكمن في المشاركة في إعادة الإعمار، وإدخاله دمشق ضمن استراتيجيتها بالاستحواذ على حصة الشركات الصينية لعدة مشروعات صينية بما يخص قطاعات البنى التحتية والتعليم والصحة، وبالفعل بدأت الصين في الخطوات الأولى لتمويل مشاريع إعادة الإعمار، التي تشمل عملية ترميم المستشفيات، إذ تجاوز مجموع المشروعات التي ستتكفل الصين ببنائها 20 مشروعاً، ولكن تظل استعادة صناعة النفط والغاز الطبيعي من المسائل ذات الأولوية بالنسبة لها.

المطلب الثالث: انعكاس التدخلات الأجنبية على مسار الأزمة السورية

ان "استمرار الاقتتال وحالة الفوضى في سوريا، وفشل محاولات التوصل إلى حلول سياسية، ورغبة الأطراف الإقليمية والدولية بتحقيق مصالحها في سوريا، وحالة الضعف والانقسام العربي، وتنامي دور العامل الطائفي والعربي، والقلق الدولي من انعكاسات الأزمة وتداعياتها على سوريا والمنطقة"⁽¹⁾، حيث فاقمت التدخلات الإقليمية والدولية في الصراع السوري من حالة الفوضى وغياب الاستقرار في المنطقة، وأسهمت في تعقيد الصراع وأدت لتحويل سوريا إلى ساحة لخوض الصراعات الإقليمية والدولية، وأدت إلى تفاقم الانقسامات في الموقف العربي وزيادة حالة التقلب في التحالفات والمحاور وتأجيج الصراعات والاستقطاب الطائفي، الحضور القوي للمجموعات المتطرفة كطرف بارز في الأزمة، ورفعت التدخلات الخارجية في الشأن السوري من مستوى التطرف والتناقضات الثقافية في المنطقة، ووفرت مبرراً للمجموعات المتطرفة لتسويق خطابها وحشد التأييد لمواقفها، كما تسببت الأزمة بتدفق اللاجئين السوريين إلى دول الجوار التركي واللبناني والأردني ومؤخراً إلى الدول الأوروبية، وتعود التدخلات الأجنبية الإقليمية والدولية في سوريا بالاساس الى عنصرين هامين وهما محركات وطبيعة الصراع ومصالح الاطراف المنخرطة في الصراع

أولاً: محركات وطبيعة الصراع الدولي.

(1)- حيدر صلال، مرجع سابق، ص 18

لقد شهد العالم تغيرات ضخمة منذ تسعينات القرن الماضي، تتجاوز سقوط الكتلة السوفيتية الشيوعية كقطب عالمي متصارع مع القطب الغربي الرأسمالي؛ فالثورة العلمية التقنية وثورة الاتصالات وثورة حركة الأموال والتجارة فيما بين الدول⁽¹⁾، غيرت طبيعة الصراع البشري وأدواته واتجاهاته، ويمكن ملاحظة التغيير في طبيعة الصراع من خلال:

1- تغير طبيعة السوق العالمي: تغير طبيعة السوق العالمي، من سوق مرسوم وفق حدود الدول والتحالفات الاقتصادية والسياسية، إلى سوق يتجاوز الحدود وأحيانا سيادة الدول، فقد سارعت الولايات المتحدة والدول الغربية لتأسيس منظمة التجارة العالمية، التي تهدف بشكل رئيسي لفتح الحدود أمام المال والتجارة وفق قواعد حددها المعسكر الغربي؛ مما ضمنته منظمة التجارة العالمية أن عصر المضاربات الاقتصادية انتهى، يتجلى ذلك من خلال عدة مؤشرات منها: تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة السنوية عالميا بحوالي 50 مرة ما بين العامين 1980 و2016، من 51 إلى 2449 مليار دولار، خلال هذه الفترة، هذه الزيادة ليست فقط بالقيمة المطلقة للاستثمارات بل أيضا مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة هذه الاستثمارات من 0.5% إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. كذلك ارتفع مجمل التجارة العالمية ما بين العامين 1980 و2017 من 2790 إلى 27000 مليار دولار، أي تضاعف سبع مرات، بالتوازي مع ذلك فإن الناتج الإجمالي العالمي تضاعف أيضا بأكثر من 7 مرات خلال نفس الفترة.

2- زيادة قوة الدول الصاعدة اقتصاديا: "الصعود الهائل لبعض الدول التي توصف بالصاعدة اقتصاديا وعلى رأسها الصين، هذا التطور الاقتصادي كان أيضا من نصيب عدة دول مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وماليزيا وتركيا وفيتنام. من ناحية ثانية أطلقت الصين متحالفات مع الاقتصاديات العالمية الصاعدة أكبر مشروعين يهددان السيطرة الغربية"⁽²⁾: الأول هو مشروع "حزام واحد، طريق واحد One Belt and One Road" الذي سيربط الصين بوسط آسيا وصولا لأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، والذي تصل تكلفته التقديرية إلى 900 مليار دولار، وهو بالتالي سيكون أكبر استثمار شهده العالم عبر التاريخ في مشروع واحد. الثاني هو بنك آسيا للاستثمار في البنية التحتية Asian Infrastructure Investment Bank، والذي من خلاله ستحاول الصين الوقوف أمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان تسيطر عليهما الولايات المتحدة والدول الغربية⁽³⁾.

(1)-علاء الدين الخطيب ، << الصراع الدولي والأزمة السورية: الأسباب والنهايات >> ، مجلة مينا للدراسات، ع01، 2018، ص

(2)-نور الشريجي، علاء منصور، <<الدور التركي في الأزمة السورية>>، مجلة دراسات سياسية، مداد مركز دمشق للبحوث والدراسات، أكتوبر 2017، ص 28

(3)-علاء الدين الخطيب ، مرجع سابق، ص 11

3- تنوع المصادر: والمقصود به أنه لم يعد ممكناً لدولة أو إقليم احتكار انتاج المصادر الطبيعية الأساسية. فمثلاً من المعروف والثابت أن مصادر الطاقة، بالذات النفط والغاز الطبيعي، كانت حتى الثمانينات من أهم مسببات الصراعات الدولية لأنهما يشكلان شرايين الإنتاج الاقتصادي في كل العالم، فالسيطرة على مصادرها بشكل مباشر أو غير مباشر من ضرورات الأمن القومي لكل الدول، لكن مع التطور التقني وارتفاع أسعار النفط ازدادت الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط ما بين 1980 و2016 من 683 إلى 1707 مليار برميل نفط، وبدون احتساب دول الشرق الأوسط من 321 إلى 893 مليار برميل نفط، أي تضاعف الاحتياطي العالمي المؤكد مرتين ونصف تقريباً. ضمن نفس الفترة ارتفع الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي من 72 إلى 187 تريليون متر مكعب، وبدون احتساب دول الشرق الأوسط من 47 إلى 107 تريليون متر مكعب أي تضاعف مرتين ونصف. إذا رغم أن الشرق الأوسط ما زال صاحب أكبر حصة بين مناطق العالم، لكن هذه الزيادة الكبيرة في الاحتياطي العالمي المؤكد منحت سوق الطاقة مرونة أكبر، من حيث توزع المصادر. هذا لا يعني أن الشرق الأوسط فقد أهميته كأكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي.

من نتائج هذه التغييرات العالمية، ونظراً لجمود السلطة السياسية، تراجعت أهمية منطقة الشرق الأوسط نسبياً، فمحمل النمو الاقتصادي من حيث الناتج الإجمالي المحلي وحركة الاستيراد والتصدير بقيت تتأرجح حول المتوسط العالمي، وهذا نمو ضعيف مقارنة بالدول الصاعدة اقتصادياً والتي انتقلت لتصبح من أقطاب السوق العالمي

ثانياً: مصالح الأطراف المتصارعة في سوريا

الصراع الدولي في سورية تعود أسبابه الأولى إلى موقع سورية الجغرافي وسياسة الرئيس السوري بشار الأسد الذي مَرَّكَزَ سورية كحليف استراتيجي للنظام الإيراني والروسي⁽¹⁾، وبما أن النظام الإيراني هو حليف الضرورة الاستراتيجي للصين وروسيا في وسط آسيا، فقد تصادمت المصالح الإيرانية مع المصالح التركية السعودية والقطرية في سورية، فتضخم الصراع فتدخلت الدول الكبرى خاصة روسيا والصين والولايات المتحدة.. لحفظ التوازن ما بين وسط آسيا والشرق الأوسط، فتحولت سورية لساحة لأكبر صراع شهده بلد بحجم سورية خلال القرن الماضي.

1- المصالح الإيرانية:

(1)-نور الدين حشود، <<جيوبوليتيك الثورة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات ادوار الفاعلين الاقليميين في مسرح الصراع السوري>>، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع16، جانفي 2017، ص 21

بعد الثورة الإيرانية على الشاه الإيراني عام 1979، دخلت إيران في حالة عزلة خانقة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها العرب في الخليج، هذه العزلة والحرب طورت لدى السلطة الإيرانية استراتيجية فتح قنوات بديلة دولية للخروج من العزلة، وبسبب والدعم الاستراتيجي الذي تلقت من حافظ الأسد فقد كان القرار الإيراني واضحاً في العام 2011، لا يمكن لإيران التخلي عن كون سورية حليف استراتيجي تابع أو متعاون؛ فضياع سورية من السيطرة الإيرانية يعني أن إيران أصبحت معزولة من جهة الغرب⁽¹⁾، فضمن عملية الصراع الطويلة هذه على جبهة الخليج العربي، وجبهة السوق الدولي في مواجهة العقوبات الغربية، استخدم النظام الإيراني الأداة الدينية الشيعية، مثلما استخدم الآخرون الأداة الدينية السنية، لكن كلا الطرفين مستعدان للتخلي عن أي معيار ديني عند تعارضه مع المصلحة المباشرة.

2- المصالح الروسية:

عند بداية أحداث الأزمة السورية في عام 2011، كان الموقف الروسي واضحاً جداً، إذ لا يمكن لروسيا القبول بقلب نظام الحكم السوري، فسقوط نظام الأسد يعني أيضاً زيادة قوة تأثير تركيا في المنطقة، فرغم أن تركيا شريك اقتصادي استراتيجي لروسيا، إلا أنها ما زالت عضواً في حلف الناتو، وتاريخ العلاقات بين البلدين لا يسمح بالمغامرة بزيادة قوة تركيا أمام تراجع القوة الإيرانية، بالواقع إن التوازن التركي الإيراني استراتيجية روسية أساسية ليس من مصلحتها انقلابه لصالح أي من البلدين⁽²⁾، بالإضافة لذلك أتت أزمة انخفاض أسعار النفط في العام 2015 لتزيد من أهمية التواجد الروسي في المنطقة عبر حليف موثوق تاريخياً مثل النظام السوري. ويسود رأي في روسيا أن الانخفاض الغير مسبوق تاريخياً الذي أصاب أسعار النفط، كان نتيجة مؤامرة أمريكية سعودية لضرب الاقتصاد الروسي والإيراني.

3- المصالح الصينية:

استخدمت الصين حق النقد الفيتو في مجلس الأمن الدولي في عام 2011 ثلاث مرات متتالية وبالتشارك مع روسيا لصالح النظام السوري، فالصين تشارك روسيا في العديد من مصادر الاهتمام والقلق، لذلك فإن نجاح الثورة في 2011 في قلب النظام السوري كان سيؤدي لانتشار عدوى الثورات الشعبية لا لتصيب فقط النظام الإيراني، وهو حليف الصين المهم، بل سيصل إلى دول وسط آسيا، الحكومة كلها بأنظمة ديكتاتورية، وبالتالي خطر الوصول إلى مقاطعات الصين الغربية، الأقرب عرقياً ودينياً إلى دول وسط

(1)- أسماء شوفي، <<استراتيجية خلق منطقة آمنة في سوريا "كألية لحماية الأمن القومي التركي في مواجهة التنظيمات الارهابية - داعش نموذجاً">>، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع02، أبريل 2018 ص 13

(2)- محمد الملقب الداه ولد الشيخ، <<الانقلابات العسكرية في تركيا ومرحلة التحول الديمقراطي (دراسة في الاسباب)>>، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، ع01، 2019، ص 37

آسيا وتركيا، والتي ما زال تحديثها وتحسين أوضاعها الاقتصادية مقارنة بالشرق الصيني أحد أكبر الهموم الصينية، في سعيها الحثيث لتكون أكبر اقتصاد عالمي.

إذا فالمصالح الروسية والصينية متشابكة ومتشابهة في سورية إلى حد كبير، تتلخص في توافقهما على صد النفوذ الغربي المباشر أو غير المباشر في وسط آسيا وصولاً إلى إيران، والحفاظ على النظم الحاكمة القائمة في هذه الدول، لأن سقوط أحدها سيشكل أكبر خطر يمكن أن يواجه البلدين داخل حدودهما، في غرب الصين وجنوب روسيا، فتمسكهما بالنظام السوري يأتي من باب تمسكهما بمصلحة استراتيجية وأمن قومي يريانه ممتداً جغرافياً من حدودهما وصولاً إلى سورية، والنظام الإيراني مرتبطاً بسورية يمثل قاعدة استقرار أساسية ضمن هذا المجال.

4- مصالح دول الخليج:

كان موقف دول الخليج متردداً في بداية اندلاع الأزمة السورية، وخاصة الموقف السعودي الذي كان ميالاً أكثر لبقاء الوضع كما هو، لكن بعد أن تبين أن النظام السوري لن يتراجع عن استخدام العنف المفرط في مواجهة الشارع ولن يتنازل عن أي من سلطاته، ولأن الموقف الغربي كان ميالاً لمعارضة نظام الأسد، انتقل الموقف السعودي والقطري والخليجي عموماً للوقوف ضد النظام السوري، أما السبب الأهم فهو الفرصة التي رآها دول الخليج في سحب سورية من السيطرة أو الحلف الإيراني، لذلك قررت الحكومتان التحكم بحركة ونتائج الثورة وبالتنسيق مع تركيا

5- المصالح التركية:

كانت علاقات تركيا مع سورية والنظام الحاكم ممتازة قبل الثورة، لكنها لم تصل لمرحلة الحلف الاستراتيجي، ومع بداية الازمة السورية وتطور الأحداث بشكل غير متوقع، والتدخل الأمريكي والروسي المباشر، وصعود إشكالية القضية الكردية في الشمال السوري، ازدادت قناعة الحكومة التركية بضرورة استمرارها كلاعب أساسي في سورية لضمان عدم قيام دولة كردية مستقلة أو شبه مستقلة على حدودها على الجنوبية⁽¹⁾، لأن تركيا تحتل موقع جيوسياسي حساس فهي على علاقة استراتيجية تفرضها ضرورات الموقع الجغرافي مع روسيا وإيران، فالأمن القومي للدول الثلاثة مرتبط بدول بحر قزوين ووسط آسيا، والشرق الأوسط، كذلك فإن تركيا مرتبطة تاريخياً وعسكرياً واستراتيجياً واقتصادياً بالمعسكر الغربي، كذلك جغرافياً. ورغم كل أزمات تركيا مع روسيا، أو مع الغرب، فإنها تدرك تماماً أنه لا يمكن إصالتها لمستوى الصدام المباشر أو القطيعة الكاملة، كما أن وجود ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف سوري في تركيا يزيد من تعقيد الموقف التركي.

(1) - جمال منصور، <<العلاقات السورية - التركية التحولات والرهانات>>، مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ع 10، 2017،

6- المصالح الامريكية والإسرائيلية:

"ان من مصلحة الولايات المتحدة تنفيذ سياساتها وفق رؤاها، وبما يتناسب مع استراتيجيتها، وامام افلاس النظام العربي وعجزه عن تقديم اي مشروع سياسي اقتصادي للنهوض بالمنطقة، وجدت الادارة الامريكية الفرصة سانحة لفرض مشروعها على المنطقة سواء بالحرب او بالتحالفات أو بالضغوط السياسية"⁽¹⁾ وبالتالي فإن فان المصالح الامريكية في سورية مرتبطة بحماية الأمن الإسرائيلي؛ لذلك فإن الولايات المتحدة والدول الغربية وكذلك إسرائيل قرروا من 2011 متابعة تطورات الأزمة السورية وإدارتها، فالأزمة السورية بالنسبة للسياسة الأمريكية هي بؤرة استنزاف للأعداء في المنطقة، واحتفاظها بدور المراقب يعطيها أوراق قوة ضد الجميع، بما في ذلك حلفاءها من دول الخليج وتركيا، فإسرائيل تتمتع بحماية مطلقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ اضافة الى كونها تملك أقوى جيش في المنطقة مجهز بأفضل الأسلحة الموجودة بالعالم، وتمتلك حوالي 200 رأس نووي

المبحث الثالث: اثر الانقسامات الاقليمية والدولية حول كيفية حل الازمة السورية

فرضت الثورة السورية نفسها على الواقع السياسي السوري والإقليمي والدولي وأصبحت لها تداعيات إقليمية وعالمية كبيرة. والثورة السورية في طبيعتها الحالية هي ثورة كرامة وثورة أيديولوجية دينية جهادية. إنها ثورة كرامة قادتها جماعات من الطبقة الوسطى السورية ضد التسلط والظلم والطغيان، وليست ثورة فقراء جياح ثاروا لأجل لقمة العيش، ولكن سرعان ما انضم غالبية فقراء سوريا للثورة بسبب كرههم للنظام السوري المستبد الظالم. وخلال أحداث وتطورات الثورة السورية أصبحت هذه الثورة تقوم على أساسين اثنين عوضاً من أساس واحد؛ فإلى جانب كونها ثورة كرامة أصبحت أيضاً ثورة دينية جهادية . والدافع الأول لإدخال هذا العنصر المستجد على الثورة السورية هو تمسك النظام بهويته العلوية وحصوله على الدعم المستمر من إيران وحزب الله لحماية نظامه المتهالك.

المطلب الأول: اثر الانقسام الاقليمي حول حل الازمة السورية

"انقسمت مواقف القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط حيال الازمة السورية ما بين مواقف تركيا ودول الخليج، ومواقف إيران والعراق وحزب الله اللبناني، والأزمة السورية هي ببساطة أزمة تعامل النظام السوري مع شعبه"⁽²⁾ فعلى الصعيد الإقليمي وقبل استخدام السلاح الكيماوي يمكننا ملاحظة أن تزايد عدد القتلى واللاجئين السوريين قد أدى إلى زيادة وتيرة وحدة رفض دول المنطقة لأعمال العنف

(1)-أبو بكر المبروك بشير، <> المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط بعد ثورات الربيع العربي <>، مجلة جامعة سبها، المجلد 13، ع01، 2014، ص 57

(2)-إيمان أبوزيد مخيمر، <> استراتيجية المصالح بين الصراع والثورة "الأبعاد الإقليمية والدولية" في المسألة السورية <>، المركز الديمقراطي العربي، 2015، ص 23

والقمع التي يقوم بها النظام السوري، وتأتي في مقدمة هذه الدول تركيا والمملكة العربية السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والأردن. وارتبطت مواقف هذه الدول بأسباب إنسانية أولاً، وأسباب سياسية ثانياً تمثلت في معارضتها لدموية النظام السوري واعتماده الكبير على إيران وحزب الله في قمع شعبه وتسهيله توسيع النفوذ الإيراني في جنوب لبنان والعراق، الذي أصبحت حكومته تتجه أكثر وأكثر نحو تبعيتها.

فإيران والعراق وحزب الله يدعمون النظام السوري من طرف، وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن تدعم المعارضة السورية من طرف آخر. ومن التأمل في الصفة المذهبية لكل طرف من هذه الأطراف تبرز مباشرة مشكلة الإنقسام السني الشيعي في هذه المسألة، وانحياز الشيعة بصفة عامة لجانب نظام بشار الأسد، وانحياز السنة بالمقابل لصف المعارضة السورية. يضاف إلى ذلك انحياز العلويين في شمال لبنان وتركيا إلى جانب النظام السوري. فالمشهد بصفة عامة يؤكد أن الفتنة الطائفية قد بدأت تكشر عن أنيابها في المنطقة بعد تطورات أحداث الثورة السورية.

ويتضمن البعد الإقليمي للحالة السورية أيضاً دور جامعة الدول العربية في معالجة هذه المشكلة، الذي تمثل في الوساطة أولاً ثم الإدانة لنظام بشار ثانياً، وصولاً إلى وقف عضوية سوريا في الجامعة العربية ثالثاً. بيد أن أهم عنصر من عناصر البعد الإقليمي للحرب في سوريا يتعلق بالجماعات التي قدمت للقتال إلى جانب النظام السوري أو ضده؛ فهناك حزب الله الذي رمى بثقله العسكري الكامل لجانب النظام السوري، إضافة إلى بعض الجماعات الشيعية في العراق وغيرها، وهناك بالمقابل الجماعات الإسلامية الأخرى التي قدمت للقتال ضد النظام السوري وبعضها على صلة بالقاعدة مثل جبهة النصرة، ودولة الإسلام في العراق والشام.

إن الإدراك الكامل لدور وثقل هذه الجماعات الجهادية وتأثيرها الكبير لن يتضح إلا إذا عرفنا أن بعض التقارير الدولية تقدر عدد أفرادها بحوالي مئة ألف مقاتل، بما في ذلك أفراد الجماعات السورية التي ترفع شعار الجهاد في الثورة السورية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين السوريين. ولقد بدأت بعض مشكلات هذه الجماعات.

تظهر في عمليات الإقتتال بينها وبين قوات الجيش الحر، وكذلك بينها وبين الأكراد في شمال شرق سوريا وينبغي أن نأخذ في الإعتبار سلبية أخرى لهذه الجماعات، إذ أن حجمها وإيديولوجيتها الجهادية يزيدان من تردد الغرب في التدخل ضد النظام السوري وضد قوات حزب الله وطردها من سوريا.

وهناك البعد الإقليمي المتعلق بإسرائيل في المسألة السورية، فالنظام السوري لم يتورط بأي صدام عسكري فعلي مع إسرائيل منذ حرب أكتوبر (تشرين أول) 1973، ولكنه بقي في كل هذه السنوات يرفع شعار “الصمود والمواجهة” مع إسرائيل. ولقد سخر الكثيرون من موقف النظام السوري هذا، واتهمه

البعض بتأمين الحماية لإسرائيل من خلال إبقاء جبهة الجولان هادئة. وأما الحكومة الإسرائيلية فلقد أعلنت من جانبها منذ بداية الثورة السورية أنها لن تتدخل في أحداث سوريا

المطلب الثاني: اثر الانقسام الدولي حول حل الازمة السورية

مثلما انقسم المجتمع الاقليمي حيال الازمة السورية، "اتسم التعامل الدولي مع الازمة السورية بالانقسام في مجلس الأمن⁽¹⁾، وهو انقسام عكس اختلاف مواقف دول العالم ما بين تلك التي تظهر تعاطفاً مع الثورة السورية، وداعمة لمطالب الشعب في الحرية والكرامة وبناء دولة مدنية ديمقراطية، ومواقف أخرى داعمة للنظام واستمرار بقائه في حكم السوريين وقمع حرياتهم ونهب ثرواتهم، وفيما لم تقدم القوى الداعمة للثورة سوى دعم إعلامي وسياسي شابه التشريط والتردد، إلى جانب دعم مادي محدود، فإن القوى الداعمة للنظام لم توفر مساعيها وجهودها في تغطية أفعال النظام من عنف مفرط وقتل يومي، وساندته ودعمته عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، بل وفرت له مظلة حماية سياسية دولية وإقليمية، إلى درجة منعت المجتمع الدولي من اتخاذ أي قرار يدين انتهاكات النظام وجرائمه، ومنعت كذلك اتخاذ أي عقوبات اقتصادية دولية، أو حتى التلويح بها، حيث استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات متتالية في مجلس الأمن الدولي، منعت بواسطتها صدور أي قرار أممي ضد النظام السوري، "والواقع هو أنه لم يشهد تاريخ العالم الحديث موقفاً دولياً موحداً حيال أي أزمة من الأزمات، بل كان الانقسام - على الدوام - هو سيد المواقف"، فلم يتحقق إجماع دولي في أزمات البلقان أو رواندا أو الصومال أو العراق أو ليبيا وسواها. لكن المشكلة هو في إرادة القوى الفاعلة الداعمة للتغيير، وفي اختلاف أجنداتها وحساباتها ومصالحها.

وربما من حق أي مراقب أن يتساءل عن اختلاف المعيارية في المواقف من الأزمات الدولية، وخصوصاً في جانبها الأخلاقي والإنساني، وعن أسباب التردد في تطبيق مهام الأمم المتحدة وهيأتها - ومنها مجلس الأمن الدولي - في حفظ السلام العالمي والدفاع عن حقوق الإنسان، فالشعب السوري يتعرض أمام مرأى العالم وسمعه لجرائم ومجازر باتت يومية، في ظل صمت وتردد المجتمع الدولي، بل إن هناك دولاً وحكومات تبارك هذه المجازر وسائر أعمال القتل، وتقدم أعذاراً وتبريرات مختلفة وواهية.

أولاً: القاسم المشترك بين القوى الدولية الفاعلة:

لعل القاسم المشترك بين مواقف القوى الدولية الفاعلة في الملف السوري - سواء المؤيدة للثورة أم المدافعة عن النظام - هو تسليمها بأن الحل في سوريا هو حل سياسي - بوصفه الحل الوحيد - ترصف

(1)- أحمد سعيد نوفل وآخرون ، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير) 2014، ص 74

طريقه الدبلوماسية والحوار، لذلك توافقت على خطة المبعوث الدولي العربي المستقل كوفي أنان، الذي اقترح خطة من ست نقاط، طالب فيها جميع الأطراف بالالتزام بها، ورحب بها المجتمع الدولي، ودعمها بقرار مجلس الأمن الدولي، الذي قضى بوضع آلية مراقبة دولية للإشراف على تطبيق وقف إطلاق النار، من خلال إرسال بعثة مراقبين دوليين.

لكن البعثة -التي قضت في سوريا ثلاثة أشهر- لم تراقب سوى الانتهاكات والقصف بمختلف أنواع الأسلحة وأعداد الشهداء. وبالتالي، فشلت المهمة بسبب إمعان النظام في الحل الأمني والحسم العسكري، وعدم توفر الدعم الدولي اللازم، الأمر الذي اضطر كوفي أنان إلى إعلان فشله واستقالته، واضطر الأمم المتحدة إلى إنهاء عمل بعثة المراقبين.

وبعد تعيين الأخضر الإبراهيمي ممثلاً خاصاً مشتركاً -دولياً وعربياً-، ظهر الانقسام أيضاً، بالرغم من الموافقة المبدئية الدولية الواسعة على تعيينه، إذ رحبت روسيا به لكنها اشترطت عليه، وقدمت شروطها في صيغة توقعها أن يسير على أساس خطة أنان، واتفاق جنيف الذي توصلت إليه مجموعة العمل حول سوريا، طبعاً حسب قراءتها للخطة وللاتفاق. أي أنها تريد إنهاء المهمة قبل بدئها، وبدورها أبدت الولايات المتحدة الأميركية استعدادها لدعم الإبراهيمي، وطالبت بمزيد من الإيضاحات حول مهمته. وكعادته رحب النظام السوري بالإبراهيمي. وسبق له أن رحب بسلفه أنان وقبل نقاط خطته الستة، لكنه لم ينفذ منها شيئاً، بل عمل على الأرض في اتجاه يعاكس الخطة تماماً، واللافت أن "بعثة أنان -التي قضت في سوريا ثلاثة أشهر- لم تراقب سوى الانتهاكات والقصف بمختلف أنواع الأسلحة وأعداد الشهداء. وبالتالي، فشلت المهمة بسبب توسع النظام في استخدام الأسلحة".

ثانياً: اختلاف مواقف القوى الفاعلة:

إن القاسم المشترك بين القوى الفاعلة في المجتمع الدولي لم يترافق مع موقف دولي موحد، بغية التوصل إلى الحل السياسي المنشود الذي تفضله غالبية السوريين، فراحت كل من موسكو وطهران تسوّقان أن الحل السياسي يعني بقاء النظام، مع بعض الإصلاحات الشكلية التي "يحددها السوريون" المعنيون بتحديد مصيرهم ومصير رئيسهم. وتعني كلمة "السوريون" -في تصور ساستها- أولئك المؤيدين للنظام، مع بعض القوى المعارضة "الوطنية"، التي صنعها النظام أو هي قريبة منه، أو تلك التي ترضى بالحوار معه تحت سقفه ودون شروط مسبقة، وتؤيد بقاء قمة هرم السلطة في مكانها، وتحافظ على المصالح الروسية، وعلى دوام النفوذ الإيراني في سوريا. أما القوى الأخرى الداعمة للتغيير في سوريا، فشهدت مواقفها تعرجات وانكسارات كثيرة، وفترات من صعود لهجة تصريحات مسؤوليها الإعلامية، وأخرى خافتة وباهتة، وسارت في خط متغير بتغير المعطيات على الأرض السورية.

ففي بداية الثورة، ارتفعت أصوات التنديد والشجب لممارسات النظام مع تأييد مطالب المحتجين، وبلغت سقفها بمطالبة الرئيس الأسد بالرحيل، واعتباره فاقد الشرعية. ثم أقرت الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية سلسلة من العقوبات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، التي شملت رموز النظام وأزلامه وأركانه الأمنيين والعسكريين والمالي، ولم تخف معظم الدول الغربية -ومعها تركيا ودول الخليج- دعمها الصريح لمطالب الشعب السوري في التغيير، بل تحدث معظم زعماء دولها وساستها عن ضرورة رحيل الأسد، وأن أيامه في الحكم باتت معدودة، غير أن المفارق في الأمر هو أن سقف التصريحات السياسية انخفض بعد أشهر من الثورة، وراح يكرر نفس المقولات.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بخصوص تعامل المجتمع الدولي مع الأزمة السورية، يطال افتراق المواقف وعدم تناسبها "مع حجم الانتهاكات لحقوق الإنسان في سوريا، وممكنات ومفاعيل تهديد الأمن الإقليمي والدولي"⁽¹⁾. ويبدو أنه بالرغم من اختلاف المواقف الدولية، فإن ما يجمعها من مشتركات تفضيل للحل السياسي.

المطلب الثالث: أسباب الانقسامات الإقليمية والدولية حول حل الأزمة السورية.

ان الاهتمام الإقليمي والدولي بالأزمة السورية، يعود لموقع سورية الجيوستراتيجي كنقطة التقاء ثلاث قارات وطرق برية وبحرية وجوية تربط العالم، والدور الذي تلعبه سورية بهذا الموقع الاستراتيجي بات الحاجز الذي يفصل تركيا عن العالم العربي، والذي تخوض الولايات المتحدة الأميركية عبره حربها على المجتمعات العربية، وتشكل سورية خط الدفاع الأول عن الأمن السياسي والاقتصادي الروسي والصيني والایراني، وبعد اكتشافات الغاز المؤكدة في سورية ولبنان ومياهما الإقليمية والتي ادت بمختلف القوى الإقليمية والدولية الى السعي لامتلاك الطاقة والتحكم بمصدرها، اضافة الى الغاز والمنافسة بين مختلف الاطراف على امتلاك هذا السوق الكبير.

اما في الجانب السياسي فإنه يهدف الى تقسيم المنطقة الى دويلات عرقية طائفية متصارعة وذلك لإكمال فرض هيمنة القوى الكبرى على المنطقة، بحجة حماية سوريا من التدخلات الخارجية ودفاعاً عن مصالح المنطقة.

ولأن ثمة انتقالاً لمركز الثقل الاقتصادي والسياسي من الغرب الى الشرق وتحديدًا الى جنوب آسيا، وما سيترتب عن هذا الانتقال من تبعات اقتصادية وسياسية وعسكرية، ولأن موقع سورية الجيوستراتيجي كبوابة آسيا الى أوروبا وهي واحدة من أهم مناطق التداخل بين القوى البرية والبحرية، والقوى الجوية، بل

1- Hplbrad carsten, the super power and international conflictolicy, (usa : the macmillan press,ltd 1979, p.112

وتشكل جزءاً حساساً للغاية من المنطقة العربية التي تشكل المعبر الذي يربط قارتي آسيا وأفريقيا وأوروبا، لهذا تدخلت كل الاطراف المحلية والعربية والإقليمية والدولية في سورية وبات الحل معقداً ومركباً، ان الأزمة السورية هي أهم أزمة من نوعها في العصر الحديث وتشكل مرحلة متقدمة في مشروع “الشرق الأوسط الجديد” لرسم خرائط جديدة للمنطقة على أساس اثني مذهبي لإشعال الفتنة السنية الشيعية والسيطرة على منابع ومسارات الغاز.

ان ندرس التداخل الدولي والاقليمي والعربي فيها وعليها، فالمنطقة يتجاذبها صراع عالمي على الطاقة منذ بداية القرن الماضي والقوى الكبرى المتنافسة على الموارد⁽¹⁾ لا تهتم لحريات الشعوب ولا للديمقراطية وتداول السلطة بل تستغل هذه الشعارات لنهب خيرات الامم وتقسيمها والسيطرة عليها. وسورية اصبحت ساحة صراع عالمي، كما وصفها بان كي مون الامين العام للامم المتحدة والذي اعترف فيه ان الاحداث في سورية هي معركة بالنيابة بعد تداخل أخطر ملفات العالمية بها وهذه الملفات هي كالتالي:

- ملف الطاقة العالمي (الغاز) مصادره وطرق إمداده.
 - معركة التحدي بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية على الغاز والقواعد العسكرية، والصراع على القرن الجديد وملف النزاع على المناطق الاستراتيجية العالمية كالمضائق والبحر الابيض المتوسط والدول المطلة عليه.
 - معركة التحدي الصيني الاميركي على الاقتصاد والطاقة والنظام العالمي الجديد والمحيط الهادي.
 - الملف النووي الايراني ودور ايران الاقليمي وامن الخليج ومسارات الطاقة والتدافع بين ايران وحلفائها على دور ومستقبل المنطقة.
 - ملف الصراع التركي السوري (حزب العمال الكردستاني).
 - الربيع العربي والنزاع الطائفي في العالم العربي والاسلامي وتحدياته وملف القاعدة والجماعات المتطرفة.
- هذه الملفات المفصلة والمعقدة اصبحت كلها مطروحة على في كل ابعاد الازمة السورية وتدايها والتي على حلها يتوقف مصير سورية والمنطقة ورسم خرائطها الجغرافية، ومن ما سبق يوضح ان الدور المركزي لسورية في خط الغاز والنفط واسباب اخرى استراتيجية وامنية تفسر الانقسامات حول الازمة من قبل القوى الاقليمية والدولية وفقاً لمصالح القوى المتواجدة على الساحة السورية

1- Edkins jenny and williams nick vaughan, critical theorist and internationa relation, (new york :routledge, 2009, p.159

الفصل الثاني:

العلاقات التركية – الأمريكية في ضوء

الأزمة السورية.

المبحث الأول: المتغيرات المؤثرة في العلاقات الامريكية التركية

تحتل البيئة الداخلية موقفا مهما في تراتبية سلم المتغيرات المؤثرة في سير العلاقات الدولية، اذ تعكس تفاعلات الداخل وانعكاساته على توجهات صانع القرار وعلى عملية صنع القرار فيها ولا يخرج الداخل الامريكي والداخل التركي عن هذه البديهية اذ تتأثر ومكوناتها بالحصلة النهائية على توجد كل طرف من طرفي العلاقة نحو الطرف الاخر.

المطلب الاول : المتغيرات الداخلية :

1- المتغيرات الداخلية على الصعيد الامريكي :

"تمر عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة من خلال بيروقراطية موسعة فضلا عن ان الكونغرس يمتلك تأثيرا كبيرا في السياسة الخارجية، فكل هذه الامور تهيأ وضعا مريحا لعمل جماعات الضغط بما يساعد ان يكون لهم دور في صنع القرار السياسي الخارجي"⁽¹⁾، ويركز حول ممارسة الضغوط من خلال الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة وجهودهم على افراد من نواب وشيوخ الكونغرس بهدف تأييد بعض التشريعات، وفيما يخص جماعات الضغط المؤثرة في العلاقات الامريكية التركية فينقسم الى مجموعتين :

أولا : جماعات مضادة متكونة من لوبيين رئيسيين وهما :

1- اللوبي الارمني : وازداد ظهوره في اروقة السياسة الامريكية في السبعينات من القرن الماضي الذي يسعى الى تحقيق الاهداف التالية :

- منع تطور العلاقات الامريكية التركية بشكل يضر بالقضية الارمنية
- لتذكير بموضوع (الابادة الجماعية الارمنية) عام 1915 التي قامت بها الحكومة التركية.
- اعاقا المصالح التركية في الولايات المتحدة قدر الامكان بالتعاون مع اللوبي اليوناني والجماعات الانفصالية الكردية

2- اللوبي اليوناني: حيث يتكون هذا اللوبي من الامريكيين ذو الاصول اليونانية، ويتجاوز عددهم اكثر من 03 ملايين وذا مركز مالي وسياسي كبير وتهدف الى مايلي :

(1)-انعام عبد الرضا سلطان، <> العلاقات الامريكية التركية للمدة (2009-2016)><، مجلة قضايا سياسية، ع5، 2019، ص

- الحصول على السيادة واستقلال قبرص
- ربط المساعدات الأمريكية بشرط الانسحاب من شمال قبرص
- السعي الى اصدار قرارات من الولايات المتحدة تطالب تركيا باحترام وحماية الحقوق الدينية للأقلية اليونانية في تركيا.

ثانيا : الجماعات المتحالفة : وتنقسم بدورها الى :

- 1- اللوبي اليهودي (الاسرائيلي) : ويمتلك خزينا ماليا كبيرا ومؤثرا في الرأي العام ومراكز صنع القرار، وتبلغ نسبة اليهود الأمريكيين حوالي 2.7 % من مجموع نفوس الولايات المتحدة⁽¹⁾، ويدافع اللوبي اليهودي بشكل جدي عن المصالح التركية في امريكا، وذلك لان العلاقات التركية الاسرائيلية على وفاق كبير لكن تضائل الدعم اليهودي لتركيا على اثر احداث المرمرة الزرقاء في 2010/05/31 وبعد هذه الاحداث سعت تركيا الى تقليل اعتمادها على اللوبي اليهودي وذلك من خلال استنادها الى متغيرين الاول حصول تركيا على الدعم الكامل من الادارة الأمريكية من خلال اتخاذها خطوات جادة في مسالة التطبيع مع أرمينيا والثاني دخول اترك الولايات المتحدة في مرحلة الجماعات الضاغطة.
- 2- اللوبي التركي : حيث استطاعت حركة فتح الله غولن ان تفهم قواعد اللعبة الأمريكية وبدأت في بناء نفوذ في قطاع التجارة واقامة علاقات مع اعضاء السلطة التشريعية بمناحيها
- 3- لوبي الصناعة الدفاعية والطاقة وأدى دورا كبيرا في حماية المصالح التركية في امريكا حيث اصبحت تركيا من ممرات الطاقة بالاضافة الى انهم يسعون عن طريق تركيا للحصول على امتيازات التنقيب في منطقة البحر الابيض المتوسط

2- المتغيرات الداخلية على الصعيد التركي :

لابد من الوقوف على جملة من التطورات في الامور الداخلية للنظام السياسي التركي، والاصلاحات التشريعية الدستورية التي اجراها حزب العدالة والتنمية والتي قلصت دور المؤسسة السياسية وفتحت الباب واسعا امام الاستثمارات الاجنبية، واتخذت خطوات واسعة في مجال حقوق الانسان، مثل الغاء عقوبة الاعدام والغاء المحاكم العسكرية، لكن هذه الخطوات لم تثمر عن تقدم تركيا في مفاوضاتها للانضمام الى الاتحاد الاوربي مما جعلها اكثر رغبة في دعم العلاقات مع الجانب الأمريكي ومعظم الدول في العالم وخاصة في منطقة الشرق الاوسط.

(1)-أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب و قضايا الشرق الأوسط..حدود التغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، مجلد 52،

"واقتصاديا ارتفع الناتج القومي الاجمالي خلال فترة صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة بنسبة وصلت الى 300 % مما جعلها ضمن قائمة اكبر عشرين اقتصادا على مستوى العالم، وهي مرشحة لان تكون ضمن اعلى عشر اقتصاديات خلال السنوات القادمة⁽¹⁾، بفضل تحقيقها لمعدل نمو سنوي يناهز 6 % وهو معدل ربما لا تحققه غيرها من القوى الصاعدة في العالم لكن مع ذلك تواجه تركيا عدد من التحديات الداخلية على رأسها مسألة حرية الرأي والتعبير، علاوة على عدم اتخاذ انقرة خطوات سريعة ومؤثرة فيما يتعلق بدمج الاقلية الكردية في المجتمع التركي، حيث تعتبر المشكلة الكردية الاكثر تأثيرا في مجمل الحسابات التركية بكل انعكاساتها على السياستين الداخلية والخارجية، حيث كلفت الحرب مع حزب العمال الكردستاني نحو مئة مليار دولار قبل ان تخفف وطأتها في شباط 1993 (بعد اعتقال عبد الله اوجلان) زعيم حزب العمال الكردستاني التي اتخذت مراحل عديدة كانت من ضمنها اتباع سياسة الانفتاح الكردي في تموز 2009، حيث ان قناعة حزب لعدالة والتنمية بأن هذا الحل سيخلق المزيد من الاستقرار والتعايش السلمي والاجتماعي والتنمية والنمو والتوافق السياسي بين القوميات والمذاهب وهناك ايضا معاداة الامريكان من قبل الرأي العام التركي حيث ظهرت العديد من الاحداث التي ادت الى زيادة زخم هذه المعاداة مثل الحرب الامريكية غير المشروعة على العراق، وكذلك حادث اعتقال عشرة من افراد القوات التركية الخاصة في العراق من قبل القوات الامريكية ليرمز هذا الحادث لدى الرأي العام التركي الى عدم رغبة الولايات المتحدة في معاملة الاتراك بوصفهم شريكا فعليا، وهناك ايضا خشية الشعب التركي من هاجس قضية التقسيم يحتل موقفا مركزيا في الذهنية الفردية التركية وفي العقل الجمعي لبركي، وإيمان العقل التركي بنظرية المؤامرة الغربية، حيث كشف الاستطلاع ان الثقة في الولايات المتحدة قد تراجعت من 33 % الى 13 % وكانت بذلك اكثر الدول الاسلامية تراجعا فيما يتعلق بالثقة بالرئيس اوباما، وكان هذا التطور ناشئا عن دعم اتجاهات الرأي العام لسياسة حكومة حزب العدالة والتنمية وثقتهم بتطورات العاقبة وليس بالولايات المتحدة.

ومع كل هذه التحديات نجح حزب العدالة والتنمية في جعل النظام السياسي التركي نموذجا يلفت الانتباه لان صعود هذا الحزب ذي الخلفية الاسلامية الى مواقع السلطة والتزامه بالدستور التركي العلماني وبالذولة المدنية والتداول السلمي للسلطة اصبح يتمحور حول ثلاث قيم اساسية هي الديمقراطية والعلمانية والاسلام، وتوسيع هامش المناورة مع القطب العالمي الاوحد، حيث أصبحت تركيا دولة (نموذج) للغرب تجاه الشرق ومن ناحية اخرى اخذت الولايات المتحدة ومنذ احداث 11 ايلول تبحث عن نموذج ديمقراطي اسلامي معتدل يصلح لان يكون نموذجا قابلا للتعميم على دول منطقة الشرق الاوسط في اطار استراتيجية ايجاد نموذج لديمقراطية الافكار الغربية.

(1)-انعام عبد الرضا سلطان، مرجع سابق، ص 129

المطلب الثاني : المتغيرات الإقليمية :

حيث تعد المتغيرات الإقليمية من العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين، لذا سوف نستعرض بعض الاحداث والقضايا الاقليمية المؤثرة في هذه العلاقة.

1- الحرب على الارهاب :

لقد ادت تركيا دورا رئيسيا في اطار ما عرف ابان ادارة الرئيس بوش الابن بالحرب على الارهاب، فقد تجاوزت تركيا بإيجاب مع تفعيل المادة الخامسة من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو، وخلال اقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام اراضيها ومجالها الجوي للقوات الامريكية لبدء الحرب على افغانستان في تشرين الاول 2001، واستمر الموقف التركي بالوقوف الى جانب الادارة الامريكية في مكافحة الارهاب في افغانستان، وقدمت تركيا دعما لوجستيا واستخباراتيا للحكومة الافغانية المدعومة من الولايات المتحدة، وكان الدور التركي في افغانستان مهما للولايات المتحدة لاسباب عدة منها :

- ان تركيا تمثل قاعدة عسكرية مهمة قريبة من افغانستان والتي تعد الاخيرة واقعة في نطاق الامن الاقليمي التركي، وتشكل تركيا البوابة الرئيسية التي ينفذ منها 70 % من الامدادات الجوية للقوات الامريكية الموجودة في العراق وافغانستان عن طريق قاعدة انجريك، فضلا عن وجود عدد من البوارج الحربية الامريكية على السواحل التركية.

- ان تركيا قريبة من منطقة اسيا الوسطى كما ان لها صلات وثيقة مع افغانستان اهمها العامل الجغرافي⁽¹⁾ استفادت الولايات المتحدة معنويا ورمزيا من مشاركة دولة مسلمة في اطار حربها على افغانستان، اما موقف تركيا ودورها في المرحلة الثانية يكن مرضيا ولا متوقعا من قبل الولايات المتحدة بل على العكس، ان الموقف التركي الراض للقوات الامريكية في العراق والمعارض للمشاركة فيه كان له اثره الكبير في اعاقا الجهود العسكرية الامريكية في هذا المجال، لكن من اجل الحفاظ على مصالحها المشتركة في اطار تحالفها الاستراتيجي حيث عملت تركيا على تزويد القوات الامريكية في العراق بالامداد عبر الاراضي التركية وفتح حدودها لارسال مواد تموينية للقوات الامريكية الموجودة في شمال العراق بعد الاحتلال بناء على الاتفاق بين الحكومتين الامريكية والتركية واصبحت تركيا المحطة الرئيسية في تأمين الدعم اللوجستي في عمليات التبديل الدوري لتلك القوات، وبعد اعلان أوباما عن إستراتيجية الانسحاب من العراق عام 2010-2011 فانه اصبح من الواضح ان الادارة الامريكية في الوقت الذي تتخلى عن مصالحها النفطية الاستراتيجية في العراق الا انها ستلجأ الى ادارة ملف العراق بالنيابة من خلال وكلاء اقليميين وعهد الى تركيا موضع هذه الترتيبات محلية واقليمية.

2- ازمة الملف النووي الايراني :

(1)- أسماء شوفي، مرجع سابق، ص 13

قامت تركيا بالوساطة بين ايران والولايات المتحدة حول برنامج ايران النووي ونجحت في تحريك المفاوضات بعد توقفها لمدة دامت اشهرًا من خلال جولة جنيف في كانون الاول 2010. "حيث بدأت هذه الازمة في آب 2002 بعد معرفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قيام ايران بنشاطات في المجال النووي من دون اعلام الوكالة⁽¹⁾، ولان الوضع الدولي كان متأزماً ومتشابكاً على اثر احداث 11 أيلول وحرب افغانستان فوجهت ايران دعوة الى الدول الاوروبية (بريكانيا، فرنسا، المانيا) لمناقشة ازمو الملف النووي الايراني وتم الاتفاق على توقيع ايران بروتوكول يسمح باجراء تفتيش اوسع امام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي شباط 2006 دخل ملف الازمة النووية الايرانية امام اتفاق مجموعة (1+5) اي الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن زائد المانيا، اما على صعيد الموقف الامريكي من الملف فازدادت مخاوف الامريكان وحلفائهم من امتلاك ايران تكنولوجيا معقدة يمكن ان تستخدم في الاغراض العسكرية وينطلق هذا الموقف من عدة اسس أهمها:

- تخشى الولايات المتحدة اذا ما سمح لايران بالانضمام الى النادي النووي.
- شكوك الولايات المتحدة بايران على الصعيد النووي بالاختصاص بعد اعلان الرئيس الايراني احمد نجاتي تخصيب اليورانيوم الذي يستخدم في صناعة الاسلحة النووية.
- انشأت ايران كثيراً من المنشآت السرية النووية وهو ما يتناقض مع النوايا السليمة حسب وجهة النظر الامريكية.
- يعتبر تهديداً على وجود (اسرائيل) الحليف الرئيس للولايات المتحدة الامريكية، اما على صعيد الموقف التركي من هذا الملف فكانت تنظر تركيا اليه بوصفه ارضية مناسبة لتحويل التهديدات الى فرص لذلك فانها:

- تسعى لاستلام زمام الحوار بين طرفي الصراع واثبات قدرتها على الموازنة بين الجهان المختلفة
- تسعى انقرة للحصول على امتيازات كثيرة من امريكا واوروبا من خلال متابعتها ملف ايران، ومن خلال ذلك تعمل على حل مشاكلها الاقتصادية وعضويتها في الاتحاد الاوربي
- ضمان استمرار المعاهدة الامنية بين تركيا وايران وبذلك تمهد لتركيا الاستفادة من التجارب والخبرات الايرانية لمصلحة مشروعها الحديث.

وملخص القول اصبح تأثير هذا الملف على العلاقات الامريكية التركية ذات اثر سلبي واصبحت من اهم المشاكل التي تواجه العلاقة، الا ان بعض التغييرات التي شهدتها قضية الملف النووي الايراني في عهد الرئيس الامريكي السابق اوباما خففت من وطأة التوتر فيما بين امريكا وتركيا.

(1)-رنا مولود شاكر، العلاقات الأمريكية-التركية بين الشراكة الاستراتيجية و التداعيات الأمنية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 12، 2018، ص 62

3- الموقف الامريكي - التركي من الانتفاضات العربية منذ 2010 :

ان الموقف الامريكي من الانتفاضات العربية ساوره التردد والحذر في بداية الامر ثم ما لبث ان بدأ بتحديد موافقه بما ينسجم مع قرارات المجتمع الدولي كما هو الحال في ليبيا ومصر وسوريا التي كانت تمثل النموذج الابرز لسياسة تصفير المشكلات⁽¹⁾، في حين ان كلا من الولايات المتحدة واوروبا ما بين عامي 2011-2012 قد حاولتا استغلال سياستهما الخارجية في الشرق الاوسط بهدف تأمين استمرار نفوذهما ومصالحهما في ظل شرق اوسط جديد يتشكل بفعل ثورات شعبية تقوض الانظمة السياسية التقليدية الحليفة للغرب، ففي الحالة السورية فضلت الخيار الدبلوماسي في انهاء الحرب الاهلية السورية وفي اسقاط نظام بشار الاسد بدون جدوى حقيقية، فكان التعاون التركي الامريكي امر ضروري لتحقيق اهداف السياسة الامريكية في المنطقة، هذا من جانب ومن جانب اخر يجب ان تحافظ تركيا على التوازن في ظل تحالفاتها مع امريكا وجيشها الموجود في المناطق المجاورة، وعلى الرغم من الخلافات في المواقف بين الطرفين الا ان الاحداث الاخيرة التي قامت بها واشنطن واعلان الرئيس الامريكي الحالي (ترامب) بتوجيه هجوم صاروخي على سوريا ردا على هجوم كيماوي شنته القوات السورية على المدنيين السوريين، لذلك كان لأمريكا دورا في تحديد طبيعة التوازنات الاقليمية في المنطقة بوصفها الظهير الاستراتيجي لتركيا وعليه كان للمتغير الامريكي دلالة واضحة على مدى تأثير تركيا وارتفاع مكانتها نسبيا في المنطقة من خلال الادوار التي منحت لها امريكا⁽²⁾.

4- الازمة السورية:

وضعت الازمة السورية العلاقات الامريكية التركية تحت ضغط هائل، وهو توتر ناتج عن الاولويات المختلفة لدى الدولتين، ففي حين تريد انقرة اسقاط نظام الرئيس السوري بشار الاسد باعتباره خطرا محققا عند حدودها⁽³⁾. حددت واشنطن اهدافها بمحاربة تنظيم (داعش) الارهابي المعروف ايضا باسم (الدولة الاسلامية) وفي المقابل تخشى كل دولة ان تتبنى اهداف الدولة الاخرى فتهمش بذلك اهدافها الرئيسية الخاصة، فبعد ان كانت تتبنى الشراكة الودية والاتصالات الهاتفية المنتظمة تجمع الرئيس الامريكي

(1)- النقيب رشيد حوراني، <<تفاعلات السياسة الامريكية في سوريا: "العوامل المؤثرة والسيناريوهات المحتملة">>، مجلة المؤسسة

السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2018، ص 57

(2)- عقيل محفوض، <<العلاقات السورية - التركية التحولات والرهانات">>، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات: الدوحة، يناير

2011، ص 13

(3)- محمد عبد الله علي السويدي، <<العلاقات التركية السورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من 2002-2014م">>، المجلة

العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2015، ص 74

السابق (باراك اوباما) و(رجب طيب اردوغان)، بات الخلاف بينهما على الحرب السورية شديدا الى درجة انهما يتفاديان التواصل بانتظام احدهما مع الاخر حيث يمكن ان تؤدي هذه الاهداف المتضاربة بين الدولتين الى تقويض الروابط الثنائية. لقد تمتعت تركيا بتقدم اقتصادي ملحوظ في ظل حكم حزب العدالة والتنمية⁽¹⁾ لكن الحرب السورية قوضت حلم الحزب بتحويل تركيا الى قوة اقليمية، وبعد ظهور المعارضة السورية في اوائل عام 2011 حاولت انقرة في البداية مد يدها الى نظام الاسد وأوصته بإجراء إصلاحات على أمل أن تستفيد من تأثيرها الاقتصادي الجديد على دمشق لكن الاخيرة لم تتجاوب مع تركيا واستجابة لهذا الرفض، دعمت انقرة المعارضة ضد نظام الاسد، لقد جاء موقف النظام التركي من الازمة السورية مبنيا لعدة اسباب:-

- عدم اتخاذ تركيا بأي خطوة متقدمة نسبيا تجاه الازمة ما لم تحصل على مساعدة ودعم من قبل المجتمع الدولي بصفة عامة والقوى الكبرى (امريكا) بصفة خاصة تجاه الازمة وذلك في اطار التطلعات الى فرض مشهد سياسي اقليمي محدد في المنطقة.

- الحرص التركي على التنسيق مع الجانب الأمريكي فيما يخص بكيفية التعامل مع الأزمة وكذلك التعامل مع تداعياتها، اذ وضع تنسيق أمريكي تركي في مهمة الاتصال⁽²⁾ بالمعارضة السورية والتنسيق بينها وفتح مقرات لها داخل الاراضي التركية، فضلا عن انخراط تركيا في التنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على النظام السياسي السوري، اما الموقف الأمريكي من الازمة السورية فهو متردد ولم تتبنى خيارا عمليا للإطاحة بالحكومة السورية بالقوة، وذلك خشية تعرض مصالحها ومصالح (امن اسرائيل) للخطر بفعل اتساع نطاق الأزمة وتحويلها الى حرب داخلية إقليمية.

5-الموقف الأمريكي التركي من تنظيم داعش :

منذ دخول تنظيم داعش الإرهابي في الموصل في 10 حزيران 2014 توجهت الانظار الى اتهام تركيا بأنها من الدول الناعمة لتكوين هذا التنظيم الارهابي، ودخول وتمدد التنظيم الى الشمال السوري وعددا من المعابر الحدودية مع تركيا دون ان يدخل الجيش التركي في مواجهات عسكرية معها، وامتناع تركيا عن مقاتلة التنظيم بعد دخول عين العرب (كوباني) ومحاولة تحريرها من قوات التحالف الدولي ووحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من الولايات المتحدة بحجة ان معظم سكان عين العرب هم من الاكراد ولم تستطع وحدات الشعب من دخول عين العرب (كوباني) الا بعد تقديم تركيا تسهيلات لقوات البيشمركة

(1)-مراد بشلطاش، عمر اوزكيجالجيك، <<السياسات التركية في سوريا وفاقها من المنظور التركي>>، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2019، ص24

(2)-بولند ارينج، <<حركة التغيير في العالم العربي.. نظرة من تركيا>>، مركز الشرق الاوسط للدراسات الإستراتيجية، ع05، يوليو 2014، ص36

الكردية القادمة من العراق ان تدخل الى سوريا عبر الأراضي التركية ولم تتورط بنفسها عن محاربة التنظيم وتجنبتة بل رفضت مشاركة قوات التحالف الدولية في العمليات العسكرية والطلعات الجوية ضد مواقع التنظيم في سوريا والعراق حتى تستجيب قوات التحالف وأمريكا لشروط الحكومة التركية الثلاثة في فرض منطقة آمنة للشعب السوري في شمال سوريا تكون تحت الحماية الدولية وفرض حظر جوي عليها ودعمها لقوات (الثورة السورية) حين قيام حكومة سورية جديدة، هذه السياسة التركية كانت واضحة وعلنية، ولكن امريكا لم تكن توافق على الأولويات التركية لانها كانت تصطنع أولويات أخرى يرى البنتاغون الأمريكي انها هي التي تحقق أهدافه وفي مقدمتها إدامة الصراع في هذه المنطقة لسنوات طويلة وإبقاء الفوضى والدمار في المنطقة حتى يكونون بحاجة الى المساعدات الأمريكية العسكرية لذلك جعلت أمريكا بحسب خطط البنتاغون أولويتها الأولى محاربة تنظيم داعش الارهابي وطالبت جميع الأطراف المشاركة في الصراع بما فيهم تركيا والعمل وفق الأولويات الأمريكية والشروع بمحاربة هذا التنظيم، حيث أكد الجنرال مايك فلين (ان تركيا هي أقوى حليف لنا ضد داعش).

المطلب الثالث : المتغيرات الدولية :

إن إدراك الولايات المتحدة بأنها لن تكون وحدها مهيمنة على شؤون العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بل سيكون هناك قوة مهمة أخرى وربما ليس على قدم المساواة معها عسكريا او اقتصاديا او سياسيا لكنها لاتزال قادرة على الهيمنة في مناطقها الخاصة وفي أكثر المناطق تنافسا في العالم مع كل من روسيا والصين، لقد ركزت روسيا بعد عام 2000 حول التعاون السياسي والاقتصادي والتكامل في النظام العالمي الذي يسيطر عليه الغرب وكذلك استعادة حالة القوى العظمى واستعادة مكانتها العالمية، حيث تركز روسيا الاتحادية نشاطها على مناطق التوتر في العالم والتي تكسبها نفوذ وقدرة في التأثير، وبعد الشرق الاوسط الاقليم التالي الذي يتيح لروسيا المجال الملائم لممارسة هذه الإستراتيجية حيث تتقاطع في هذه المنطقة المصالح الاقليمية مع المصالح الدولية وتتعدد فيها الفرص الاقتصادية والسياسية لتكوين النفوذ، خصوصا بعدما اتضح الموقف الروسي البارز في قضايا منطقة الشرق الاوسط من حيث موقفها من الازمة السورية والبرنامج النووي الإيراني الذي اثر على ميزان القوى بين روسيا الاتحادية وأمريكا، بالاضافة الى روسيا الاتحادية برزت الصين الشعبية لاعبا مهما في التوازنات الدولية وارتباطاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية وتركيا، فضلا عن ثقلها في الامم المتحدة وقدرتها التصويتية في مجلس الامن حيث برز هذا الثقل بشكل واضح بتحالف بتحالف كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية على المستوى الدولي وتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة بالتنسيق مع اللاعبين الإقليميين وبشكل خاص مع تركيا وبنا شراكات مهمة معهم⁽¹⁾، وبحكم العلاقات الروسية الصينية المتينة بدت استعدادها للتنسيق مع تركيا لإحباط محاولات

(1)-أحمد سعيد نوفل وآخرون ، مرجع سابق، ص. 46

الولايات المتحدة الرامية للهيمنة على العالم⁽¹⁾، ويمكن القول ان كلا من روسيا والصين استطاعت ان تبني علاقات قوية مع تركيا من خلال الاستفادة من اجواء التوتر الذي يصيب العلاقات الأمريكية التركية في بعض القضايا والمواقف، فمثلا نجد ان العلاقات الروسية التركية على الرغم من التوتر الذي أصابها في الآونة الأخيرة بعد قيام الدفاعات التركية باسقاط الطائرة الحربية الروسية عام 2015 على الحدود السورية الا انه ما فتأت وان عادت بعد ما وقفت روسيا مع تركيا في ليلة الانقلاب ولم تلبث تركيا في تقديم الصلح مع روسيا، وكذلك بالنسبة للصين، ان التعديلات الدستورية التركية التي ستحول الرئيس التركي صلاحيات واسعة ستمكن الرئيس رجب طيب اردوغان من تمرير العديد من المشروعات الضخمة التي تحتاج الى رؤوس اموال ومتعهدين قادرين على توفير مليارات الدولارات، وهنا سيكون اردوغان قادرا على استخدام سلطاته الجديدة للاستفادة من علاقة جديدة مع الصين وإتاحة المجال للشركات الصينية لتصدير رؤوس الأموال والتكنولوجيا⁽²⁾

المبحث الثاني: الاهداف التركية الامريكية من التدخل في الازمة السورية وتداعيات الازمة على العلاقات بين البلدين

المطلب الاول: الاهداف التركية من التدخل في الازمة السورية

1- اقامة منطقة امنية شمال سوريا : تهدف تركيا الى ضرورة انشاء منطقة امنية في شمال سوريا لتمكين قوات المعارضة من تنظيم صفوفها وفرض منطقة حظر جوي لحمايتهم من نظام الاسد، وكانت انقرة تسعى لاقناع حلف الناتو لتحقيق هذه المطالب، فقد رأت تركيا انه من الضروري وجود منطقة شبه امنية لايواء الاعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين في منطقة ملاصقة للحدود التركية بحيث يسهل توفير المساعدات والعون لمن يلوذ بها من السوريين⁽³⁾.

2- تقديم تركيا الدعم العسكري والبشري للمعارضة السورية : قدمت تركيا الدعم المباشر للمعارضة السورية، كما سمحت الحكومة التركية للمقاتلين بعبور الحدود نحو سوريا.

3- الحد من خطر تصاعد حزب العمال الكردستاني : إيقاف أي تمدد لحزب العمال الكردستاني فقد اصبح هذا الحزب يشكل تحديا كبيرا للقيادة التركية، وفرض نفسه كلاعب مهم في معادلة حل النزاع في

1- Amanda sloat, united states and turkey should fix their relationship before it's too late, foreign policy, 14/2/2018

(2)- مدين علي، راما سليم فارس، <<تطور العلاقة السورية - التركية خلال الفترة (2000-2012)>>، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 36، ع4، 2014، ص 159

3- Amanda sloat, how to save the U.S.-Turkey relationship, foreign affairs, 30/7/2018

سوريا عن طريق نشوء هكذا جيوش في المنطقة تأخذ الطابع الكردي، كما أن هذه العملية الوحيدة التي اجتمع واتفق عليها جميع المكونات التركية المعارضة والمؤيدة لاردوغان، وهو ما سيحقق انتصاراً سياسياً داخلياً له

4- القضاء تماماً على قوات سوريا الديمقراطية "قسد"

5- إطلاق عملية "نبح السلام" والتي حظيت بردود فعل دولية قوية، والتي كانت رافضة بشكل عام لهذا التحرك، وهو ما شكل التحدي الأكبر أمام تركيا من حيث قدرتها على تسويق العملية والاستمرار فيها، والقدرة على التعامل مع الضغوطات الدولية التي تشكل تحدياً سياسياً ودبلوماسياً جديداً لها.

6- التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبار الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر/ أيلول كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.

7- "السعي لخفض المشكلات مع دول الجوار الى نقطة الصفر (أي مع اليونان، سوريا، إيران، قبرص، وأرمينيا وغيرها)"⁽¹⁾، أو ما يسمى بـ"تصفير" المشكلات وبالتالي إخراج تركيا من المشكلات واقامة علاقات جيدة مع الجميع، وهذا ما يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

8- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك تماشياً مع الظروف الدولية الحالية

9- تهدف تركيا بأن تكون "مصدر حل" للمشكلات، وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلداً يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.

10- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، فعلى تركيا أن تكون "بلد مركز" جاذب وفاعل.

11- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

12- "تعزيز العلاقات مع شركائها العالميين على نحو أكثر تولزنا (الاتحاد الاوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والتحالفات والمنظمات الدولية متعددة الاطراف)"⁽²⁾

13- "تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة "القوة الرخوة" (الدبلوماسية الاقتصادية)"

14- "الحفاظ على وحدة الدول في الجوار وطابعها المتعدد في اطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية"

(1)-عربي لادمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا، والقضية الفلسطينية 1990-2010م، (ط1، برلين

المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص 54

(2)-نفس المرجع، ص 55

15- "ضرورة تحقيق الامن المشترك للجميع في منطقة الشرق الاوسط"

المطلب الثاني: الاهداف الأمريكية من التدخل في الازمة السورية

"لاشك في ان الولايات المتحدة الامريكية مصالح ماهدافا كونية بأبعادها الاستراتيجية، تستند وترتكز عليها في تفسير مصالحها القومية العليا، وتأخذ الادارات الامريكية المتعاقبة بنظر الاعتبار اهمية تلك الاهداف، مع تباين درجة تأثير أحدها عن الآخر واولويته"⁽¹⁾، وتتحكم في موقف الولايات المتحدة من الاحداث الجارية في سوريا مجموعم من الدوافع والاهداف التي تسعى الادارة الامريكية لتحقيقها، فالتصور الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة اتجه المنطقة يعمل على توظيف عنصر الاهتزازات العنيفة في البنية الاجتماعية والسياسية لتلك النظم الاقليمية بما فيها النظام السوري لخلق واقع سياسي واستراتيجي "جديد، فالاهداف الامريكية الكلية والاستراتيجيات الاقليمية للادارة الامريكية بقت منسجمة مع المبادئ الامريكية التقليدية في المنطقة"⁽²⁾

بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فان الهدف الاول في سوريا هو اعادة صياغة الخريطة السياسية في المنطقة، ويرى العديد من الباحثين ان ما يجري في سوريا وبعض الدول العربية ماهو الا اعادة تقسيم جديد للمنطقة تحت ما يسمى "مشروع الشرق الاوسط الجديد" او "سايس بيكو الجديد" وفقا للمنظور الامريكي ويقوم هذا المشروع على تقسيم المنطقة على اساس الهوية العرقية والدينية والطائفية الى امارات ودويلات متحاربة.

مشروع الشرق الاوسط جاء كبديل لمشروع الشرق الاوسط الكبير الذي توقف لمدة من الوقت نتيجة لعدم توافر الظروف الملائمة، الا ان الولايات المتحدة حركت المشروع من جديد في سياق ما يعرف بـ "احداث الربيع العربي" مما اتاح للولايات المتحدة الامريكية فرصة تطبيق مشروع الشرق الاوسط الجديد من خلال تقسيم سوريا الى اربع كيانات او دويلات صغيرة وهي : الدولة العلوية، الدولة الكردية، الدولة السنية، دولة الدروز .

اذن الموقف الامريكي تجاه ما يحدث في سوريا يهدف الى تطبيق نظرية الفوضى البناءة او التفكيك النظيف بهدف اعادة رسم الخارطة الجغرافية والسياسية في سوريا والشرق الاوسط ككل، والهدف الثاني

(1)-محمد وائل القيسي، الاداء الاستراتيجي الامريكي بعد العام 2008 "ادارة باراكأوباما أنموذجا"، (ط1)، المملكة العربية السعودية:

البيكان للنشر، 2016، ص 95

(2)-أحمد سعيد نوفل وآخرون ، مرجع سابق، ص 108

الذي تسعى اليه الولايات المتحدة في سوريا فهو منع وصول السلاح لمن تعتبرهم ارهابيين (حزب الله وحماس)، والهدف الثالث الذي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقه هو هدف جيوبوليتيكي.⁽¹⁾

"ان استراتيجيتها ومصالحها الجوهرية بقيت ثابتة الى حد كبير، وتتلخص في ثلاث مصالح رئيسية: أولوية ضمان حرية الوصول الى مصادر الطاقة في المنطقة، والحفاظ على تفوق الولايات المتحدة على جميع القوى الدولية والعالمية، اختواء جميع القوى الممانعة العربية لضمان سيطرة أجنحة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربي، واصبح ضمان امن اسرائيل احد ثوابت المصالح الجوهرية"⁽²⁾

ان المصلحة الامريكية تتطلب عملية تحريك توازنات في المنطقة خاصة في سوريا سيساعد على كبح هذا النفوذ المتزايد لقوى الشرق (روسيا والصين) والهدف الرابع الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيقه من خلال مواقفها تجاه الازمة السورية متعلق بمسألة الصراع على الطاقة خاصة الغاز الطبيعي⁽³⁾

المطلب الثالث: تداعيات الازمة السورية على العلاقات التركية الامريكية

لم يسبق لاي ازمة ان عكرت العلاقات التركية الامريكية بقدر المسالة السورية المعقدة، فعلاوة على تشكيلها الاطار السياسي التركي المحلي بشكل ملحوظ، لقد اثرت الازمة السورية ايضا في سياسة تركيا الخارجية وهيكلتها التحالفية فأصبحت هوية تركيا الجيوسياسية وتحالفها الطويل الاجل مع الولايات المتحدة ومكانتها في حلف شمال الاطلسي (الناتو) مثيرة للجدل ويتعارض تعاون تركيا الزائد مع روسيا كما مع ايران مع هويتها في حلف شمال الاطلسي وهويتها الجيوسياسية التي تركز على الغرب والهوية الامنية بالمجمل، في حين تعتبر الازمة السورية عائقا ثابتا في العلاقات الامريكية قد اختلفت طبيعة شكاوى تركيا تجاه الولايات المتحدة من خلال مراحل السورية وفي بداية الازمة كان التركيز بشكل حصري على الاطاحة بنظام الاسد وتعلقت ابرز شكاوي تركيا بما بدا انه غياب عزم ادارة اوباما على نظام الاسد، واستمرت هذه الحالة حتى اواخر العام 2014 الى اوائل العام 2015، وفي الوقت عينه تساهلت في عملية مرور المقاتلين المتطرفين عبر حدودها الى داخل سوريا وفي ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة قد اعطت الاولوية على القضاء على الارهاب على حساب تغيير النظام في دمشق غير ان الولايات المتحدة لم يكن

1-foreignpolicy.com/2018/02/14/the-united-states-and-turkey-should-fix-their-relationship-before-its-too-late

(2)-أحمد سعيد نوفل وآخرون ، مرجع سابق، ص 108

(3)-مريم شرون، الاستراتيجية الامنية التركية تجاه سوريا 2011-2018، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-

قاصدي مباح -ورقة-، 2019، ص 140

الجهة الفاعلة الوحيدة التي اعادت ضبط سياستها المتمحورة حول نظام الاسد واصبحت تتمحور حول حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب ونظرا للرباط اعتمدت تركيا بشكل متزايد سياسة مكافحة التمرد في سوريا وعملت مع تركيا والولايات المتحدة الامريكية مع حلفاء محليين او وسطاء لتحثيث اهدافها ولكن لم تثق بحلفائها المحليين او حتى اعتبرتهم اربابيين بشكل صريح مما ادى الى توترات كبيرة في العلاقات الثنائية، وفيما اشرفت الولايات المتحدة على الدولة الاسلامية المزعومة على الانتهاء، كما باشرت تركيا سياستها القائمة على المواجهة المباشرة وغير المباشرة مع حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب ونفذت هذه السياسة في مراحل متعددة⁽¹⁾

المبحث الثالث: أدوار كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في مسار الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقة بين البلدين

المطلب الاول: الدور التركي في مسار الازمة السورية

تأثرت العلاقات التركية السورية بعد الأزمة السورية التي حصلت ضمن ثورات الربيع العربي، فلم تعد العلاقات كما كانت عليه قبل الأزمة السورية، مما ترتب عليه تغير أبعاد الدور التركي في سوريا، فقد اختلفت التطلعات التركية وأولوياتها تجاه سوريا، لذلك فإن الدور التركي في سوريا له أبعاد سياسية وإستراتيجية، وتنحصر في ما يلي:

أولاً: البعد السياسي:

- تمتلك تركيا مجال واسع مع سوريا فهي تمتلك أطول حدود سياسية برية مشتركة معها على جهة الشمال والغرب، فيمكنها قيام علاقة مع سوريا في مجال الزراعة والتجارة والنقل، بالإضافة إلى المناطق المائية المشتركة.

- تدرك تركيا مدى أهمية سوريا لليونان والسياسات اليونانية تجاه سوريا لذلك فإن دخولها في تحالف مع اليونان شكل تهديد مشترك لسوريا.

- تسعى تركيا إلى لعب دور بناء يهدف إلى إنهاء العنف من جهة، وإلى تحقيق آمال الشعب السوري بالحرية والعدالة والكرامة من جهة أخرى، ولكن فعليا ما تريده تركيا هو استمرار مصالحها وألا تتأثر بفعل النزاعات التي حصلت وما زالت في المنطقة.

- احتضنت تركيا على أراضيها آلاف اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة وهم من الهاربين من العنف والقصف الذي مارسه النظام السوري عليهم، وفعلياً تريد تركيا لعب دور وإيصال رسالة من وراء ذلك

(1) -صوفيا بوعلي، وفاء طواليبة، الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015، (مذكرة ماستر، غير منشورة)،

كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي التبسي -تبسة-، 2015-2016، ص88

التصرف مع اللاجئين السوريين ولقد صرح الرئيس أردوغان بخصوص الأزمة السورية ووجود نظام الأسد في المرحلة الانتقالية؛ حيث قال " سياستنا تجاه سوريا ثابتة منذ أن كنت رئيساً للوزراء وحتى الآن، ولا علاقة لنا فيما يحصل داخل سوريا لكن على الأسد والعالم أن لا ينسوا أن هناك حدوداً لتركيا مع سوريا تمتد مسافة 911 كيلو متر، وبالتالي فإن تركيا من الممكن أن تكون في أي لحظة تحت تهديد المنظمات الإرهابية الموجودة داخل سوريا".

ويتضح من هذا التصريح أن مخاوف تركيا والرئيس التركي نابعة بسبب تواجد التنظيمات الإرهابية في سوريا، والتي من الممكن وصولها إلى الحدود التركية نظراً لقرب الدولتين من بعضهم البعض. وهناك بعض المصالح والأهداف الأخرى التي دفعت تركيا لتغيير موقفها تجاه سوريا والتدخل المباشر في الصراع السوري، وتتراوح هذه العوامل بين ما هو مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي والأمني، وبين ما يرتبط بالوضع الإقليمي والدولي وتغير طبيعة العلاقة بين تركيا والقوى المؤثرة في الوضع السوري كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية و إيران، واتجهت تركيا نحو تحقيق مصالحها في سوريا من خلال التفاعل مع القوى الفاعلة المؤثرة في سوريا، وذلك من خلال تحرك تركيا في إطار توافقي يجمع مصالحها المشتركة مع روسيا وإيران وأمريكا، وذلك للتخلص من تنظيم داعش الإرهابي، إلا أن تركيا تحركت بعكس الاتفاق مما جعل المصالح المشتركة مصالح متنازعة، وبالتالي أصبحت تركيا مجبرة على مواجهة التحدي الروسي الأمريكي الإيراني والذي هدف إلى التقليل من إنجازات تركيا المدنية والدبلوماسية في سوريا.

ثانياً: البعد الاستراتيجي:

- أهمية موقع سوريا الإستراتيجي وأنها أحد المنافذ البحرية ومنطقة هامة في الشرق الأوسط.
- توفر الموارد الاقتصادية بكثرة، وعوامل الإنتاج والقدرات البشرية والإبداعية فيها
- سعي تركيا الدائم من أجل تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة

ثالثاً: مستقبل الدور التركي في سوريا:

تسعى تركيا إلى تحقيق كافة أهدافها ومصالحها في سوريا، وحصولها على امتيازات ومكانة متميزة فيها في الوقت الراهن وفي المستقبل، لذلك فهي تضطلع نحو تحسين علاقاتها مع الدول الفاعلة والمؤثرة في سوريا وتحديداً إيران وروسيا، لذلك نلاحظ أن صانع القرار التركي وجه أنظاره نحو التحالفات مع هذه الدول. وهنا جملة من الرؤية المستقبلية التركية تجاه سوريا:

- يمكن لتركيا تحقيق مصالحها الداخلية والخارجية في سوريا في ظل حالة عدم الاستقرار الحالية نتيجة للأزمة السورية التي ما زالت مستمرة حتى الوقت الحالي، حيث أن الحكومة التركية تسعى جاهدة للوقوف بجانب الثوار والجيش الحر والجماعات المسلحة داخل سوريا، وذلك لتطلعاتها بوصول هذه الجماعات للحكم وتحقيق مصالحها .

- تسعى تركيا للسيطرة على مياه نهر الفرات إذ تعتبر تركيا مياه نهر دجلة والفرات لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي وأهم ثروة قومية تخص تركيا فقط، وفي ظل البروتوكول المشترك الذي وقعت عليه سوريا وتركيا وإنشاء معاهدة للمياه، إلا أنه بقي بينهم خلاف حول قضية المياه، وفي ظل الوضع القائم في سوريا قد تتمكن تركيا من السيطرة على المياه مرة أخرى.

- امتلاك المزيد من عناصر التأثير لمواجهة التحرك الإيراني، فتركيا تسعى لمنافسة إيران على المنطقة العربية وتحديد التنافس على سوريا ومحاولة كل منهم السيطرة عليها وتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح فيها.

- الاستثمار في سوريا؛ حيث تعد تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا، وبيئة مناسبة لزيادة حجم الصادرات التركية.

- تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي التي تنتهجها تركيا، فهي تمتلك موقع وتاريخ يمكنها من التحرك في كافة الاتجاهات في المنطقة، وفي مقدمة تحركاتها إحراز التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي.

- تحاول تركيا على المدى البعيد جعل سوريا بوابتها للعالم العربي لكي تفتح خط للتجارة والعمل مع دول الخليج، وذلك تمهيداً للدور الذي تريد تحقيقه بأن تصبح معبر للطاقة لأوروبا .

تركيا واحدة من أكثر الدول المعنية بالأزمة السورية، ليس فقط بسبب أن حدودها المشتركة مع سوريا تعد الأطول بين الدولتين، وكذلك لطبيعة التشابه والتشابك العرقي والطائفي في البلدين، وإنما أيضاً لأن دور

تركيا في سوريا يعد اختباراً لمستقبل سياستها الإقليمية والخارجية⁽¹⁾، لقد راهنت تركيا على المعارضة السورية، ودعمتها في مواجهة نظام الحكم، سواء من خلال استضافة أبرز رموزها أو عبر دعمها مادياً

وعسكرياً، أو من خلال التحرك على الساحة الإقليمية والدولية لعزل النظام في دمشق، وكذلك الدعوة إلى إقامة منطقة حظر جوي في مناطق تركز المعارضة، ثم التحول بعد ذلك للدعوة إلى تشكيل تحالف دولي

لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد. بيد أن هذه السياسة أدخلت تركيا في صراعات مع العديد من دول الجوار: سوريا والعراق وإيران، كما جاءت بارتدادات سلبية على الأمن التركي ذاته، مما دفع أنقرة إلى إعادة

تدوير مواقفها وتغييرها وتعديل التوجهات والتصريحات نسبياً، وذلك في محاولة لتجاوز الصعوبات التي باتت تواجه علاقاتها مع بعض الفاعلين الإقليميين جراء الأزمة السورية وما يصاحبها من تطورات متلاحقة

على مسرح العمليات الإقليمي لقد ارتبطت الأزمة السورية بفرص عديدة حاولت تركيا اقتناصها، تمثلت إعادة ترتيب المشهد الإقليمي برمته، لتغدو أنقرة بؤرته ومركزه الأساسي

المطلب الثاني: الدور الأمريكي في مسار الأزمة السورية

(1)- إيمان أبوزيد مخيمر، <استراتيجية المصالح بين الصراع والثورة "الأبعاد الإقليمية والدولية" في المسألة السورية>، المركز الديمقراطي العربي، 2015، ص 25

اتجهت الولايات المتحدة في عهد الرئيس "أوباما" منذ بداية الأزمة السورية للدخول في تطورات الأوضاع بسوريا من خلال إتباع "استراتيجية تمكين المعارضة" لتكون بديلا عن الأسد، حيث كان يسيطر داخل الإدارة الأمريكية اعتقاد بأهمية الترتيب لمرحلة ما بعد الأسد، وكيفية تجنب تكرار سيناريو العراق، من خلال تجنب انطلاق عمليات انتقام طائفية قد تشهدها سوريا في حال سقوط الأسد، وتنفيذاً لتلك الإستراتيجية قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية محدودة للمعارضة المسلحة السورية، وتواجدت مجموعة من الاستخبارات الأمريكية في تركيا للتأكد من عدم وصول هذه الأسلحة للقاعدة

كما أصبح هناك حرص أمريكي في عدم تبني خيار التدخل العسكري في سوريا بسبب التجربة السابقة في كلٍّ من أفغانستان والعراق وليبيا، وإعراض الرأي العام الأمريكي، فضلاً عن معارضة كل من روسيا والصين وإيران، ولم تعترض الولايات المتحدة على تسليح من تسميهم "المعارضة السورية" من خلال كلٍّ من قطر والسعودية عن طريق تركيا، حيث تتواجد القاعدة العسكرية الأمريكية، ومن الواضح أن التفضيلات الإستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه سوريا أصبحت تتمثل في أن الطريق الوحيد للخروج من هذا الصراع هو مفاوضات بين المعارضة والنظام، ووافقت الولايات المتحدة بمجهود الوساطة الروسية من خلال منتدى موسكو وجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة "ستيفان دي ميستورا"، وتحجيم التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود ضمن سوريا، مركزاً الجهود في تدريب وتجهيز المقاتلين من المعارضة السورية على الأراضي الأردنية و التركية، على أن يتم استكمال هذا البرنامج في دول أخرى هي قطر والسعودية

تولّت الولايات المتحدة وفرنسا قيادة التحرك السياسي الغربي في التعاطي مع الأزمة السورية، إلّا أنّ ردودهما تميزت بالتباطؤ خاصة في المراحل الأولى اللازمة، كما كانت تجاه معظم ثورات الربيع العربي، كانت إدارة الرئيس أوباما منشغلة تماماً بموضوع إتمام الانسحاب من العراق والخروج من الأزمة المالية التي شلّت الاقتصاد الأمريكي والغربي عموماً، وعندما اندلعت الأزمة السورية، لم تُخفِ واشنطن خشيتها من انعكاس حال عدم الاستقرار في سورية على وضع قواتها في العراق، لذلك كانت تفضّل تحقيق أكبر قدرٍ من الهدوء الإقليمي حتّى تتمكن من إنجاز سحب قواتها، ما يفسّر تلكّها الدخول في الأزمة السورية لتغيير موازين القوى الإقليمية، على الرغم من الدعوات العديدة من داخل واشنطن والعالم العربي للقيام بذلك

شهدت الأزمة السورية حالة من التحيز الإقليمي والدولي، ويعود ذلك إلى أنّ سورية تشكّل أهمية في توازناتٍ إقليمية دقيقة، فأيّ طرفٍ يسيطر على الملف السوري يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته، حيث تقع سوريا على تخوم الملفات الثلاثة الساخنة في المنطقة (العراق، ولبنان، وفلسطين)، وهي تؤثر وتتأثر بها بقوة، كما أن توازن قطبي منطقة الشرق الأوسط (تركيا، إيران) يعتمد على مصالح كل منهما، حيث تشترك تركيا مع سوريا بحدود دولية تبلغ حوالي 822 كلم، بينما تشترك إيران مع سوريا بمعاهدات استراتيجية ومصالح مشتركة تمثل العمق الاستراتيجي لكل منهما، ومثل ذلك دافعاً أمريكياً لإدارة أزمتهما

والتقرب منها بحذر، بالإضافة لأسباب عديدة منها: الأزمة المالية العالمية حينها، وعدم الرغبة بالتورط في حرب مباشرة جديدة

إن الإنفاق العسكري الأمريكي قد أدى إلى دخول الولايات المتحدة في حالة من التردّي الاقتصادي، وهذا الإنفاق نجم عن رغبة التوسع في العالم واتساع التزاماتها طبقاً لهذه الرغبة، إلى درجة لم يعد بإمكان الولايات المتحدة تحملها اقتصادياً،⁽¹⁾ مما أصاب قدرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية بالضعف في الدخول بالنزاعات و الأزمات الدولية وقد تراجع الملف السوري في نهاية 2015 على سلم أولويات الولايات المتحدة، مقابل اهتمامها بملفين آخرين هما الملف النووي الإيراني، ومكافحة الإرهاب من خلال قيادتها التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق لذلك أصبح خيار "قيادة العالم من الخلف" تكتيكاً أمريكياً قابلاً للتطبيق، وينطبق ذلك على إدارة الأزمة السورية "عن بعد" فبدلاً من التحشيد العسكري في الميدان، أصبح بالإمكان تحريك الحلفاء الأقرب إلى الأزمة وإدارتها من خلالها، وي طرح الكاتب "إيمانويل تود" نموذجاً لتفسير السلوك الدولي الجديد للولايات المتحدة واصفاً إياها بأنها لا تعاني من فرط القوة، وإنما انخفاضاً في قوتها ويقدم رؤيته بأن القوة الأمريكية في تراجع و أن مراكز القوة في العالم تعدد فضلاً عن التكتلات الإقليمية التي لا تجد جدوى من وجود مركزية للولايات المتحدة على المستوى العالمي

ويعد تكتيك "قيادة العالم من الخلف"، مرتبطاً بشكل طفيف مع استراتيجية الانكماش التي تبناها الإدارات الأمريكية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، الهدف من ذلك هو تقليص الإنفاق العسكري والخسائر في المعدات والأفراد، لكنه يترك ثغرة تستغلها القوى المناوئة في ملئ الفراغ الناتج عن عملية الانكماش الأمريكي قد تتسبب في تمدد نفوذ تلك القوى في مناطق الصراع⁽²⁾ انعكس ذلك على النفوذ الروسي داخل الأزمة السورية التي تعد مرتكزاً أساسياً للنفوذ والسياسة الخارجية الروسية داخل منطقة الشرق الأوسط، لذلك تهدف خطة القيادة من الخلف إلى عرقلة أية محاولات روسية، التوسع داخل المنطقة وملئ الفراغ الناتج عن تنفيذ استراتيجيه الانكماش الأمريكي

وبذلك نجد أن الدول المؤثرة في الأزمة السورية مع الجانب الأمريكي، لم تكن سوى أدوات تم استخدامها للتأثير في مسار الأزمة وإدارتها، من خلال التمويل والتدريب للمعارضة المسلحة، أو إيواء المعارضة

(1)-معتز عبد القادر محمد الجبوري، مرجع سابق، ص 339

(2)-المختار قريشي، دور السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية "2011م-2014م"، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق

والعلوم السياسية-جامعة محمد بوضياف -المسيلة-2015، ص53

- السياسية، بمعنى آخر ان توتر حدة الأزمة أو تهدئتها كان بمثابة الدول الكبرى أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك نجد ان دور الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا اشتمل على:
- استخدام ورقة الضغط الدولية في مجلس الأمن للتدخل الدولي في سوريا، خصوصاً في قضية الهجمات الكيميائية في سوريا ضد المدنيين.
 - الترتيب لمرحلة ما بعد الأسد، ووضع إستراتيجية تجنب تكرار سيناريو العراق في الحرب الطائفية.
 - دعم المعارضة السورية لوجستياً بالسلاح والعتاد والتدريب.
 - تصعيد حدة الأزمة السورية لفرض الشروط الأمريكية، وانعكس ذلك على توتر العلاقات الثنائية مع روسيا.

المطلب الثالث: انعكاسات الازمة السورية على العلاقات التركية - الأمريكي بعد انقلاب 2016 اولاً: الموقف الأمريكي بعد انقلاب 2016.

"وبعد وقوع الانقلاب اتسم الموقف الأمريكي بالغموض والتربس ولم يصدر موقف رسمي الا بعد ان حسم الامر وتم تأكيد فشل الانقلاب حتى صدر موقف الولايات المتحدة الذي اكد على دعم جميع الاطراف للحكومة التركية المنتخبة ديمقراطياً"⁽¹⁾، ومع ذلك وفقد جاء موقف الادارة الأمريكية متأخر للغاية؛ نظراً لاهمية تركيا والى كونها دولة حليفة وعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولم تواجه الحكومات التركية اي اتهامات رسمية علنية للولايات المتحدة بالتورط بهذا الانقلاب لكنها اصدرت تصريحات متوالية بأن على امريكا ان تسلم زعيم الانقلاب فتح الله جولن المقيم في بنسلفانيا الأمريكية الى تركيا، "على هذا الاساس جاء تصريح وزير الخارجية التركي جاويش أغلو في 25 تموز 2016 بأن العلاقات التركية الأمريكية سوف تتأثر كثيراً اذا لم تسرع امريكا بتسليم جولن للقضاء التركي وفي محاولة لتخفيف التوتر مع تركيا جاءت زيارة جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي الى تركيا في 24 اب 2016،⁽²⁾ وتزامنت زيارة جو بايدن مع التوغل العسكري التركي (عملية درع الفرات) في سوريا وفي ذلك اشارة للدعم الأمريكي للخطوة التركية وبمشاركة طائرات التحالف الدولي فيها، ودعوة واشنطن للفصائل الكردية المسلحة بالتراجع الى شرق الفرات مما يحقق المطالب التركية وهو متغير مهم في موقف واشنطن يعبر عن المصالح المشتركة التركية الأمريكية، اضافة الى ما سبق دعمت واشنطن مشاركة تركيا في عملية تحرير الموصل من داعش التي انطلقت في 17 تشرين الاول 2016 على الرغم من الخلافات بين انقرة وبغداد ولعبت واشنطن دوراً في تهدئة التوتر التركي العراقي من خلال وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر، وخلال عملية

(1)- محمد الطيب حمدان، <<انعكاسات النزاع في سوريا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا>>، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 03، ع01، أبريل 2019، ص82

(2)- سعيد الحاج، <<محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا>>، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016، ص42

تحرير الرقة التي انطلقت في 6 تشرين الثاني 2016 حرصت الولايات المتحدة على مشاركة تركيا في العملية وبرز ذلك من خلال زيارة الجنرال جوزيف دانفورد رئيس هيئة الاركان الامريكية لأنقرة في 6 تشرين الثاني 2016 حيث اكد على ان التحالف سيعمل مع تركيا لاعداد خطة طويلة الاجل لتحرير الرقة والمحافظة عليها وادارتها هذا الموقف الامريكي يدل على اهمية الدور التركي بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة لاسيما في محاربة تنظيم الدولة (داعش) حيث تبقى كل من الولايات المتحدة وتركيا بحاجة للآخرى في ظل الازمة المتدهورة في سوريا والعراق وبناء على ذلك لن تتخلى الولايات المتحدة عن تركيا بسهولة؛ نظرا لموقعها الاستراتيجي المميز فهي تشكل اليوم في ظل الازمة السورية منطقة عازلة بين اوروبا والشرق الاوسط الملتهب، بالتالي ان فقدان تركيا يعني فقدان الولايات المتحدة مفتاحها في الشرق الاوسط فقاعدة انجريك الجوية هي قاعدة عسكرية مهمة تستخدمها الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها⁽¹⁾.

ثانيا: الموقف التركي بعد انقلاب 2016

خلال عملية الانقلاب العسكري الفاشلة ضد الرئيس رجب طيب أردوغان سنة 2016 في تركيا، سادت بعض مظاهر الانفلات الأمني نتج عنها ردود افعال متباينة على المستوى الدولي وبرز من بينها الموقف الامريكي، اذ تميز بتناقض واضح في موقفه منذ اعلان لحظة العملية الانقلابية، وبعد فشله، الامر الذي فرض العديد من التساؤلات حول ذلك، لكن الموقف الرسمي التركي برئاسة اردوغان، اكد ان محاولة الانقلاب تم التحريض عليها من قبل المعارض السياسي فتح الله غولن، الذي التجأ الى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1999، وعلى الرغم من دعوة تركيا لتسليمه اليها من قبل السلطات الأمريكية، وفقا لبنود المعاهدة الموقعة بينهما، لاسيما بعد ان قدمت تركيا كل الأدلة والوثائق الى الولايات المتحدة الأمريكية والتي تؤكد ضلوعه المباشر في عملية الانقلاب، ويرى اغلب المحللين ان زيادة حدة الخلاف الامريكي التركي تفاقمت بشكل واضح بعد استضافة الولايات المتحدة الأمريكية للمعارض التركي (فتح الله غولن) والمقيم في ولاية بنسلفانيا، وعد المتهم الأول في الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تستضيف معارضا سياسيا لأحد حلفائها الرئيسيين في العالم، وتمنحه الإقامة على اراضيها والعمل بحرية، لاسيما انه من الإسلاميين المتشددین، كما شكل عدم تسليمه لتركيا رغم المطالبة بتسليمه لاثاماته بتدبير الانقلاب، وحجة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تسليم تركيا للأدلة التي تثبت تورطه في الانقلاب.

ونتيجة لعدة تلبية مطالب تركيا لتسليم فتح الله غولن، أدى ذلك الى تصاعد حالة توتر العلاقات الأمريكية - التركية بلغ حد توجيه اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بالضلوع بالانقلاب الفاشل

(1)-مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص108

ووقوفها الى جانب المعارض التركي، ما أسهم في تفاقم حدة التوتر بين أنقرة وواشنطن⁽¹⁾ ودفع الأخيرة الى اتهام تركيا ومطالبتها بتوفير أعلى المعايير الديمقراطية في التعامل مع المشتركين في الانقلاب وعدم انتهاك حقوق الإنسان، في حقيقة الامر ترى واشنطن ان وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا لا يمكنه ان يمثل الحليف الامثل لها، كما كانت الحكومات السابقة وفي عهدها كانت العلاقات التركية الامريكية ممتازة ومتميزة في ظل النظام العلماني الذي حكم تركيا بعد سقوط الخلافة الاسلامية⁽²⁾ واعلان النظام الجمهوري عام 1923، لذا لا يمكن للنظام الاسلامي ان يتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية واسرائيل مهما كانت الظروف والاحوال من وجهة النظر الامريكية، وتوالت الاحداث بعد ذلك التي أكدت الرؤية الامريكية، لاسيما بعد ان رفضت حكومة العدالة والتنمية تماما استخدام القاعدة لضرب العراق ابان الاحتلال الامريكي عام 2003 على الرغم العرض السخي الذي قدمته واشنطن بدفع مبلغ 62 مليار دولار لتركيا مقابل استخدامها القاعدة.

ومع تمكن حكومة العدالة والتنمية في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تركيا والتخفيف من غلو العلمانية في البلاد، وتوطيد العلاقات مع الدول العربية والاسلامية، ودعم الشعب الفلسطيني لدرجة الصدام المسلح مع البحرية الاسرائيلية لكسر الحصار على قطاع غزة، فضلا عن دعم ثورات الربيع العربي ما ادى الى تناقض المواقف التركية - الامريكية لاسيما ما يخص القضية السورية ورفض المقترحات التركية من قبل الولايات المتحدة الامريكية باقامة مناطق عازلة في شمال سوريا ودعم الثوار وتسليحهم، وكذلك اصرار القيادة الامريكية على رفض اقتراحا تركيا سعودي بالتدخل العسكري في سوريا للقضاء على النظام الحاكم هناك الذي جلب الارهاب لسوريا ودول المنطقة.

اما قضية (فتح الله غولن) شكلت سببا اخر لاثارة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة في حين شكلت مطالب واشنطن لأنقرة بإبراز الدليل على ضلوع فتح الله غولن بالانقلاب التركي الفاشل مثار استهجان واستغراب لدى السلطات التركية، ومن الواضح ان الثقة اهتزت بين واشنطن وأنقرة منذ ثورات الربيع العربي وتباين اختلاف الرؤية السياسية وطبيعة المصالح فيما بينهما أفرزتها بشكل دقيق المتغيرات الناتجة عن تلك الثورات، والانقلاب العسكري الفاشل واثره⁽³⁾

(1)-رنا مولود شاكر، << العلاقات الامريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الامنية >>، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع12، 2018، ص 185

(2)-وليد دوزي، <<الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط في عهد حزب العدالة والتنمية>>، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، ع09، جوان 2016، ص 176

(3)-مهدي صالح حسين العبيدي، <<تركيا بعد الانقلاب الفاشل - التداعيات الداخلية والخارجية>>، مجلة العلوم الإنسانية،

ع01، جوان ، ص102

الفصل الثالث:

تقاطعات وتناقضات التنافس التركي الأمريكي في سوريا

المبحث الأول: محددات التنافس التركي الأمريكي في سوريا وأسبابه

هناك عدد من الجوانب الايجابية والسلبية التي أثرت في العلاقات التركية الأمريكية وهي كالآتي :

المطلب الاول:محددات التعاون:

1- المحددات الاقتصادية:

مع تطور العلاقات على المستوى السياسي والاستراتيجي، يعد المجال الاقتصادي الحلقة الأضعف في العلاقات الأمريكية التركية، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين الى 15 مليار دولار فقط عام 2010 بالإضافة الى الصفقات العسكرية مع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ومبيعات الطائرات، بالرغم من تعهد باراك اوباما في زيارته لأنقرة عام 2009 بدعم الروابط والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والاتفاق على تشكيل لجنة اقتصادية على المستوى الوزاري عام 2010 ويسعى الجانبان الى اقامة شراكة اقتصادية بينهما⁽¹⁾، وليس فقط زيادة قيمة التبادل التجاري ومضاعفة الصادرات التركية الى الولايات المتحدة في عام 2015 خاصة مع دعم واشنطن لاستضافة تركيا لقمة ريادة الأعمال عام 2011 وتشجيع القطاع الخاص التركي على الاستثمار في أمريكا، ويعول المسؤولون الأمريكيون والأتراك على الجانب الاقتصادي للتقليل من مخاطر توتر العلاقات بينهما بخصوص قضايا سياسية وإستراتيجية خاصة لقد زادت التفاعلات الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة خلال العقد الأخير حيث تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين، فقد وصل عام 2014 إجمالي الواردات 185,544,332 مليون دولار، كما تم إنشاء إطار للتعاون الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي، ان هذا المسعى الأمريكي كان ومازال قبل كل شيء يهدف الى توجيه تركيا بعيدا

(1)-انعام عبد الرضا سلطان، << العلاقات الأمريكية التركية للمدة (2009-2016)>>، مجلة قضايا سياسية، ع5، 2019، ص

عن التعاون مع إيران رافضة اعتمادها الشديد على إيران من الغاز وإمدادات النفط ومشجعة لها على تسهيل مشاريع خطوط أنابيب النفط التي تستبعد إيران وروسيا الاتحادية.

2- المحددات السياسية:

تحتل العلاقات مع الولايات المتحدة رئيسا في أجندة السياسة الخارجية التركية ولا يقتصر الأمر على الدعائم الثنائية التي تجمع الطرفين، بل ان تحليل السياسات الإقليمية التركية في الشرق الأوسط وقضايا جيرانها أو عضويتها في الاتحاد الاوربي لن تكون كاملة دون الأخذ بنظر الاعتبار الولايات المتحدة، وقد صنفت الولايات المتحدة تركيا كدولة محورية لاعتبارات تخص موقعها الجيوسياسي وحيوية المصالح الأمريكية التي تعد مصالح ثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية مما يقلل من احتمالات تراجع مصلحة الولايات في الشراكة مع تركيا.

وعلى الرغم من التوترات التي أصابت العلاقات بين الطرفين نتيجة لاختلاف المواقف حول بعض القضايا الإقليمية والدولية التي ذكرناها آنفا، الا ان الطرفين عملا على تعافي هذه التوترات، فقد سبق وان وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش في عام 2008 تركيا بالحليف الاستراتيجي لأمريكا وأهميتها للسلام الإقليمي والعالمي⁽¹⁾، وعن قيام ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية عام 2010 كانت مواقف تركيا منها متوافقة مع مصالح أمريكا وحلف الشمال الأطلسي وذلك بسبب إدراك الطرفين أهمية أحدهما.

3- المحددات العسكرية والأمنية :

إن الطبيعة الإستراتيجية للعلاقات الأمريكية التركية تستلزم دورا حاسما للحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا، وتسعى الإدارة الأمريكية الى التعاون الدفاعي والأمني مع تركيا على أساس ثنائي، ومن خلال حلف الشمال الأطلسي، وفي وقت يواجه فيه البلدان تحديات جديدة بفعل السياسة الخارجية التركية والتغيرات الحاصلة على صعيد الظروف الأمنية، يعز توجه الأخيرة نحو أمريكا الى حاجتها للمساعدات الاقتصادية والعسكرية في التجهيز والتدريب والتمويل والصيانة والتصنيع العسكري، وعلى الرغم من التوتر النسبي الذي أصاب العلاقة بين الطرفين خصوصا مع بداية الحرب الأمريكية على العراق 2003 الا انها عادت من جديد بسبب الحاجة التركية في الجانب العسكري الى تنويع أسلحتها حيث أن 80% من تسليحها يعتمد على الولايات المتحدة، كما ان تركيا تستفيد من الانتشار العسكري الأمريكي القريب منها في آسيا الوسطى أو الشرق الأوسط أو حتى أوروبا بما تشكل توازن عسكري لصالحها كمقارنة مع منافسيها أو أعدائها، بالإضافة الى وجود ما يقارب 12 قاعدة عسكرية جوية وتسهيلات للمواصلات

(1)-إبراهيم يوسف عبيد، <الموقف التركي من الأزمة السورية 2011-2017>، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية،

ع01، جوان 2017، ص80

والاستخبارات والتجسس بحيث ربطت بها الأبحاث الإستراتيجية العسكرية الحديثة وهي تضم مركزين الكترونيين للاتصالات يرصدان العمليات التي تخص الصواريخ النووية، ان علاقات تركيا واتفاقيتها العسكرية مع الولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي وما يتضمنه من مظلة نووية وملزم بالدفاع عن تركيا في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي ولتشكل علاقاتها التحالفية في هذا الجانب رادعا أمام أعدائها أو يزيد من مكانتها وهيبتها لدى أصدقائها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: نقاط التوتر والخلاف في العلاقات الأمريكية - التركية

هناك بعض القضايا التي أثارت جملة من الخلافات في الآراء والمواقف بين الجانبين وهذه القضايا هي كالآتي :

1- القضية الكردية:

بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 أصبحت أمريكا القوة الوحيدة التي تمارس السلطة في شمال العراق، حيث لا يزال حزب العمال الكردستاني موجودا فيه، فضلا عن تعاظم شأن الأكراد نتيجة لتمتعهم بالحكم الذاتي في شمال العراق، ما أدى الى تعزيز الهوية الكردية واعطى دافعا قويا لشعور أكراد تركيا بقوميتهم، بالإضافة الى توفير قاعدة لانطلاق هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الاراضي التركية، وفيما بعد قامت الأخيرة بالتصعيد العسكري في جنوب شرق الأناضول، مما أدى الى توتر العلاقات بين أمريكا وتركيا وتغلب عامل عدم الثقة عليها ولأن حكومة اردوغان طلبت مرارا وتكرارا المساعدة من الجانب الأمريكي للقضاء على معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، لكن حاجة الولايات المتحدة لتركيا في العراق قاد الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش في 5 تشرين الثاني 2007 بدعوة رئيس الوزراء التركي آنذاك (أردوغان) الى امريكا اذ وافق الطرفان على عمل مشترك ضد حزب العمال الكردستاني والذي تضمن التعاون في أربعة مجالات تشارك فيه العمليات الاستخبارية المساعدة في إلقاء القبض على قادة حزب العمال الكردستاني الموجودون في شمال العراق وإعادةهم الى تركيا والعمل على إغلاق معسكراتهم وقطع الدعم اللوجستي.

واستمرت امريكا في دعم المفاوضات التركية الكردية بعيدا عن العنف، لذلك تعد القضية الكردية ولا زالت من ابرز القضايا التي اصابته العلاقات الأمريكية التركية بالفطور والتأزم بسبب اختلاف المبادئ والاولويات.

2- القضية القبرصية:

هناك بعض القضايا التي مازالت تثير خلافا في وجهات النظر بين الجانبين، خاصة المتعلقة بالمشكلة القبرصية والتي شهدت تطورات كبيرة خصوصا والاستراتيجيات التي تبناها حزب العدالة والتنمية

(1)-انعام عبد الرضا سلطان، مرجع سابق، ص 140

في أولوياته بالانضمام الى الاتحاد الاوربي وتأدية دور إقليمي في جغرافيتها⁽¹⁾، وتصفية المشاكل مع دول الجوار وبالتالي دعمت خطة كوفي عنان في اجراء مفاوضات بين القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك وذلك لعدة أسباب تكمن في الاستراتيجيات التركية وهي :

- سيكون حل القضية القبرصية عاملا مساعدا في تسهيل عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي خصوصا بعد قيام الاخيرة بقبول عضوية قبرص اليونانية فيها

- الابتعاد عن خيار الحاق الشطر الشمالي من الجزيرة لتركيا وبالتالي اللجوء الى المفاوضات وحفزت القبارصة الأتراك بالتصويت لصالح الاستفتاء في 24 نيسان 2004، من اجل تحسين الصورة التركية امام الاطراف المعنية واستمرار وجود القوات المسلحة التركية في الجزيرة، لذلك عملت تركيا بكل وسائلها على رفع العزلة الدولية عن الشطر الشمالي والعمل على استحصال الاعتراف بجمهورية قبرص التركية.

اما بالنسبة للموقف الأمريكي من هذه القضية، حيث دعمت الادارة الامريكية المساعي الحميدة المشكلة من الامم المتحدة لحل المسألة من اجل تسهيل انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي التي تدعمها الولايات المتحدة وتشجيع استمرار المفاوضات بين الطرفين إلا أن الخلاف الذي نشأ بين الشطر الجنوبي التابع للقبارصة اليونان وبين الولايات المتحدة أدى الى احتجاجات كبيرة في أروقة الإدارة الأمريكية وبالأخص من قبل اللوبي اليوناني في أمريكا، وقل اهتمام أمريكا بهذه القضية بعد هذه الأحداث، وأدرج الرئيس الأمريكي باراك اوباما مقترح حل القضية القبرصية على أساس دولة واحدة ولم تكن هناك خطوات عملية تذكر على مستوى الافعال الأمريكية، مما اثر بالصورة السلبية على العلاقات الأمريكية التركية قيام الولايات المتحدة في ايلول 2011 عند ارسال الشطر الجنوبي القبارصة اليونان دعوة الى الشركات الأمريكية بالتنقيب في البحر المتوسط ودعم الأخيرة للحق القبرصي اليوناني في البحث عن مصادر الطاقة، وهنا أدركت تركيا دعم الإدارة الأمريكية للقضية القبرصية كانت قائمة بين المد والجزر وفق المصلحة والأولويات الأمريكية⁽²⁾.

المطلب الثالث: أسباب التنافس التركي - الأمريكي في سوريا

التنافس التركي الأمريكي في سوريا لم يأتي من فراغ، أو من اجل إثبات الوجود فقط، بل له أسباب جوهرية مهمة، لها نتائج مصيرية على الدولتين، نذكر منها:

(1)-المرجع نفس، ص 141

(2)-سفيان مخنف، <<البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة حالة سوريا (2011-2018)>>، مجلة مدارات سياسية،

ع05، جوان 2018، ص77

1- تعد سوريا من المناطق المهمة في العالم لاحتوائها على مخزونات هامة من النفط والغاز، وتحتوي على مخزون نفطي كبير، إضافة إلى احتوائها على مخزونات مهمة من الغاز الطبيعي⁽¹⁾، إذ تخشى تركيا من أي سيطرة أمريكية كاملة على المنطقة، الأمر الذي سوف يجرمها من موارد مالية مهمة تأتيها من خلال تصدير النفط والغاز عن طريق الأنابيب إلى أوروبا، إذ إن سيطرة أمريكا على سوريا يعني إن نفط وغاز الخليج سوف يصبح على أبواب الأوربيين وبأسعار تنافسية من خلال مد الأنابيب من الخليج عبر سوريا وتركيا ودول شرق أوروبا إلى باقي أجزاء أوروبا، وسوف تمتد سيطرة أمريكا على الأسواق النفطية الآسيوية، والتي أغلب دولها حلفاء لأمريكا، وهذا يعني إن الاقتصاد التركي سوف يتأثر في حال سيطرة أمريكا على سوريا

2- موقع سورية المطل على البحر الأبيض المتوسط ويشترك بحدود مع إسرائيل ولبنان والعراق والأردن، يجعلها ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾، إذ تعد سوريا حلقة الوصل بين شرق والغرب، وبينها وبين باقي دول المنطقة .

3- أن سوريا هي آخر حلقات الصراع بين القوى الإقليمية والدولية، لذا فهناك قوى تسعى على الإبقاء على النظام السوري، وترفض بشدة سحب دعمها له، رغم الضغوط التي تتعرض لها، وقوى تسعى لإنهاء الأزمة السورية سياسياً، إذ ترى تركيا أن أي هيمنة أمريكية مطلقة على المنطقة، يعني انحصار النفوذ التركي في المنطقة، وبالتالي سوف يجعل أمنها القومي مهدد، لهذا تحاول تركيا الإبقاء على تواجدتها في سوريا لتكون قاعدة متقدمة للدفاع عن مصالحها في حالة الخطر

4- محاولة تركيا استعادة نفوذها في المنطقة وخاصة في سوريا، فخلال سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء من الأراضي السورية، لجأت الانظام السوري إلى روسيا الاتحادية التي زودته بمختلف الأسلحة والطائرات المقاتلة، مما ساعد النظام السوري على صد هجمات التنظيم، لذا تحركت أمريكا وبدعم مالي ولوجستي لمساعدة الاكراد من أجل إحداث خلل في المنطقة، بهدف الحد من انفراد تركيا كقوة اقليمية في المنطقة

5- التدخل التركي في سوريا جاء رد فعل عن الأنباء التي تحدثت عن نية دول عربية كالسعودية وقطر بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري المباشر في سوريا بهدف معلن وهو قتال تنظيم الدولة الإسلامية، ويجري الاتفاق لأن يكون هذا الأمر في مقابل إسقاط النظام السوري، ، وقد تمت تصفية قادة كبار من تنظيمات متشددة كتنظيم داعش والنصرة وحركات إرهابية أخرى، من خلال توجيه

(1)- شفيعة حداد، دوافع التحالف الاستراتيجي الأمريكي التركي بعد غزو العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية حقوق و العلوم السياسية، جامعة بانه، 2012 ص 58

(2)- بسمة عثمان، التنافس الامني الامريكي - الروسي في منطقة المتوسط، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي، 2016، ص 51

ضربات جوية مستعينة بقواعد روسية موجودة على سواحل سوريا بالبحر الأبيض ودخلت على خط المواجهة في سوريا بشكل ملحوظ

6- إن تركيا أصبحت منافس قوي لأمريكا في المنطقة، ولهذا فمن جهة هناك مصالح بين البلدين، ومن جهة أخرى ثمة اختلاف بين الطرفين التركي والأمريكي حول عديد القضايا، وهو ما يؤدي إلى وجود تنافس بين القوتين من أجل الحفاظ كل طرف على مصالحه

المبحث الثاني: المصالح التركية - الأمريكية في سوريا ومسار التحول في العلاقات بين البلدين

المطلب الأول: المصالح المشتركة التركية - الأمريكية في سوريا

"اتسمت العلاقات التركية الأمريكية بالتعاون الذي وصل التحالف الاستراتيجي منذ انضمام تركيا إلى حلف الناتو عام 1953 وشكلت الحرب الباردة البداية الحقيقية للعلاقات التركية الأمريكية"، وزادت أهمية تركيا الاستراتيجية وبرزت أهميتها كلاعب رئيسي بعد أحداث 11 أيلول 2001، في إطار ما عرف بالحرب على الإرهاب، وبذلك شكلت تركيا قاعدة أمنية متقدمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي، "إلا أنه بدءاً من عام 2003 ساد التوتر بين الجانبين التركي والأمريكي على أثر قرار البرلمان التركي المعارض لخطة الولايات المتحدة في شن هجوم على الأراضي العراقية من الأراضي التركية"⁽¹⁾ وعلى الرغم من فتور العلاقات التركية الأمريكية إلا أن المصالح المشتركة التركية الأمريكية تفرض نفسها، "فتركيا تبقى حاضرة في السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما تجاه الشرق الأوسط وذلك بسبب الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتميز به تركيا وقربها من مراكز النفط والغاز في المنطقة"، إضافة إلى ذلك يظهر أهمية الدور التركي في المنطقة سياسياً وأمنياً من خلال عضويتها في حلف الناتو.

وتبقى الولايات المتحدة بحاجة لتركيا لتنفيذ سياساتها وأهدافها في المنطقة إضافة إلى ذلك أن استمرار الشراكة، والمصالح التركية الأمريكية ضرورة لحل المشكلات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتبقى العلاقات التركية الأمريكية مرشحة لمزيد من التطور بسبب المصالح المشتركة وأهمية كل طرف للآخر وتبقى الولايات المتحدة بحاجة لتركيا لكي تلعب دوراً في سلسلة الأدوار في المنطقة الإقليمية والعربية وذلك لعدة اعتبارات جيوسياسية واستراتيجية وأمنية أهمها الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وسوريا واعتبار تركيا نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف

(1) -بجرازين مسعود، الازمة السورية في السياسة الخارجية الروسية والتركية من (2011-2019)، (مذكره ماستر، غير منشورة)، كلية

الحقوق والعلوم السياسية-قاصدي مرباح -ورقة-، 2019، ص 61

وثيق مع الولايات المتحدة مما قد يساهم في تحسن صورة واشنطن في الشرق الاوسط⁽¹⁾ واهمية تركيا كموازن استراتيجي لايران في الشرق الاوسط لاسيما بعد حالة الفراغ بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق، لقد بات من المستحيل الحديث عن اي ترتيبات مستقبلية في منطقة الشرق الاوسط دون ان يكون لتركيا دورا فيها لا سيما وان تركيا باتت شريكا في قضايا المنطقة هذا الى جانب القبول العربي بالدور التركي، وكلما ازداد الانخراط التركي في ملفا الشرق الاوسط عموما وفي سوريا خصوصا كلما ازدادت اهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية باعتبارها حليفا يجب الحفاظ عليه، "وبالتالي تعاضد دور تركيا السياسي في المنطقة وتوسع نفوذها نتيجة لانفتاحها على الدول العربية وخاصة سوريا"⁽²⁾، واصبح الرئيس التركي رجب طيب اردوغان قائدا لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة، "حيث لم يحظى عدد كبير من القادة الاجانب بفترة طويلة من المقابلات مع الرئيس اوباما كما حصل مع اردوغان"⁽³⁾ وعند تتبع الدور التركي يلاحظ انه دوما كان يمثل انعكاسا للمصالح الامريكية وعلى اساسها دعمتها الولايات المتحدة ورأت فيها نموذجا للدولة الاسلامية والبديل المعتدل

وعلى مدار الازمة السورية تجسدت المطالب التركية بانشاء منطقة امنية في الشمال السوري وبامتناع الولايات المتحدة عن التعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) وذراعه العسكرية قوات حماية الشعب اللذين تعتبرهما منظمين ارهابيين لعلاقتهما مع حزب العمال الكردستاني⁽⁴⁾، وتؤكد تركيا على اهمية ايجاد بديل معتدل لتنظيم (داعش) حيث ان القضاء على التنظيم دون ايجاد البديل المعتدل الذي يمكن ان يملأ الفراغ، يعني ان البديل سيكون توسعا شيعيا مدعوما من قبل ايران في المنطقة، وتمددا من اطراف اكراد سوريا المتحالفين مع ايران، حيث تخشى تركيا من ان نجاح الاكراد ربما يشجع التطلعات القومية الكردية للانفصال وعلان دولة، برز ذلك بوضوح من خلال الموقف الامريكي الداعم لعملية درع الفرات التي شكلت تمهيدا لاقامة منطقة امنية في شمال سوريا⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: تناقض المصالح التركية - الامريكية في سوريا

(1)-مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص101

(2)-محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية - السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 2007-2012،

(مذكرة ماجستير، غير منشورة)، كلية الاداب والعلوم الانسانية-جامعة الازهر -غزة-، 1434-2013، ص 93

(3)-بيسان مصطفى موسى، <<الدور الاقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية>>، مجلة دراسات استراتيجية، ع21، 2014، ص 94

(4)-رايا ديهية، أكلي محفوظ، دور استراتيجيات القوى الاقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الاوسط (2011-2016)

سوريا أمودجا، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة مولود معمري -تيزي وزو-، 2017، ص 79

(5)-عياش بوشريف، دلال بحري، <<تركيا وأمننة المسألة الكردية: مابين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا>>، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، ع02، 2019، ص76

ان رؤية تركيا للحل في سوريا، وعلى مدى سنوات الثورة، إصرارها على ضرورة رحيل الأسد بوصفه اصل الازمات في بلاده والمنطقة، بينما رأت واشنطن أولوية محاربة تنظيم الدولة "داعش"، ولم تخرج تركيا عن السقف الأمريكي الواضح في "دعم وتسليح المعارضة السورية، قبل ان تغير موقفها تدريجيا في المدة الاخيرة، أولا بدعم مسار جنيف - والذي يعني ضمنا القبول ببقاء الاسد حتى الانتخابات - ثم الاعلان رسميا عن امكانية بقاء الاسد في الفترة الانتقالية بعد التقارب مع روسيا"، لقد طالبت واشنطن من أنقرة الدخول ضمن التحالف الدولي لمحاربة الارهاب في سوريا، لكنها رفضت ذلك ووضعت شروطا محددة لتنضم الى التحالف الدولي⁽¹⁾، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية، القبول بها، وتلخصت هذه الشروط بضرورة اسقاط النظام السوري ومحاكمة رئيسه بشار الاسد، وانشاء منطقة امنية لاجلاء المدنيين وفرض الحظر الجوي على الجيش السوري التابع لنظام الاسد، ويتضح ان طبيعة الخلاف بين واشنطن وأنقرة يتعلق بمسألة حل القضية السورية، وتعتزم تركيا حل الازمة عبر القضاء على النظام السوري بشكل كامل ونهائي، وانشاء سوريا ونظام سوري جديد، أما أمريكا ترى أنه "يمكن حل القضية عبر مراحل انتقالية يكون الرئيس السوري بشار الاسد طرفا فيعا، وهنا تبدأ الخلافات التركية الأمريكية تجاه القضية السورية وتستمر إستراتيجيتهم المتبعة تجاه القضية السورية في حالة غموض حادة".

ومما زاد من حدة الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في مواصلة الاخيرة بتقديم الدعم للاكراد السوريين الذين يحاربون تنظيم داعش الارهابي، اذ بدأت الشراكة بين الولايات المتحدة ووحدات حماية الشعب الكردية والمليشيات العربية السورية - المعروفة حاليا باسم قوات سوريا الديمقراطية - منذ عام 2015 تحت قيادة الرئيس السابق باراك اوباما، واستمرت ادارة الرئيس دونالد ترامب الحالية بدعم قوات سوريا الديمقراطية، كقوة محاربة لداعش الارهابي في شمال سوريا، وقد اقتربت القوات من فرض سيطرتها على الرقة - وهي عاصمة تنظيم داعش الارهابي - بعد موافقة ترامب على خطة لتقديم الاسلحة بنحو مباشر لهذه القوات للمعركة الاخيرة للقضاء على التنظيم، لكن تركيا ترى ان هذه القوات تشكل خطرا كبيرا⁽²⁾، بسبب انتمائها الى حزب العمال الكردستاني الذي نظم تمردا دمويا داخل تركيا قبل ثلاثة عقود، وتسببت هذه المصالح المتعارضة بحدوث تصادم بين واشنطن وأنقرة، وتعد مخاوف تركيا بشأن القوات الديمقراطية السورية أمرا بديهيا ومعروفا، ولكن مالم يكن معلوما لدى العديد ان الاجراءات والقرارات التي اتخذها الرئيس رجب طيب اردوغان تسببت في عرقلة الجهود المشتركة بين "الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا للقضاء على تنظيم داعش الارهابي، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الى توطيد علاقاتها

(1)-رنا مولود شاكر، << العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الامنية >>، مجلة تكريت للعلوم

السياسية، ع12، 2018، ص 177

(2)-رنا مولود شاكر، مرجع سابق، ص 178

مع وحدات حماية الشعب الكردية والمليشيات العربية السورية وتشكيل قوات سوريا الديمقراطية في نهاية المطاف، ومع سيطرة هذه القوات على الرقة، فمن غير المرجح ان تتخلى عنها ادارة ترامب".
الا ان هناك عدد من المتغيرات جعلت من الولايات المتحدة الامريكية تغير من سياستها تجاه تركيا ومنها :

1- سياسة اندفاع تركيا نحو منطقة الشرق الاوسط التي اتسمت بالتوتر، وخاصة تجاه جيرانها الجنوبيين (العراق وسوريا)، وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة الامريكية للمعارضة السورية ضد الرئيس بشار الاسد وانها تريد اسقاطه، الا انها لم تكن ترغب في ان تقوم تركيا بشكل علني بالخروج على اعراف وتقاليده ادارة الازمات السياسية الدولية المتبعة في العالم وتدعم المعارضة المسلحة المتهمة بالارهاب مثل (داعش والنصرة) "المصنفة كمنظمات ارهابية في العالم"⁽¹⁾، مما اوقع هذه الدول في خانة الانتقاد الدولي، وجعل العديد من الدول مثل روسيا وايران ومنظمات أخرى ان تتدخل بشكل علني في الازمة السورية بحجة محاربة الارهاب والتطرف والتطرف"

2- ان سياسة اثارة المشاكل التي اتبعها الرئيس (أردوغان) شملت بعض دول المنطقة الحلفاء للولايات المتحدة الامريكية مثل مصر والسعودية، وايضا وقوف تركيا وبشكل علني الى جانب الاخوان المسلمين ضد الرئيس (عبد الفتاح السيسي) المدعوم من امريكا والسعودية، وهذه السياسة عدت في نظر "الولايات المتحدة الامريكية تدخل غير مقبول من قبل حليف لها ضد سياساتها في المنطقة، لهذا جاء الموقف الامريكي تحذيرا للرئيس اردوغان، ولكل حليف يسعى لاتباع سياسة بعيدة او معاكسة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة".

3- الدعم الامريكي العلني لاكرد سوريا، هو موقف يعد استفزازي بنظر تركيا، وهو ما أكدته الرئيس التركي في احدى خطبه بالقول ان على أمريكا ان تختار بين تركيا والاكرد، لهذا فإن امريكا بدأت باتباع سياسة جديدة مع تركيا وهي سياسة تطويع الحلفاء لمصلحتها، واستثمار الخلافات والصراع في الشرق الاوسط لصالحها وعلى اوسع نطاق، حتى لو أدى ذلك الى تضرر الحلفاء، وهو ما تم تأكيده على الارض عن طريق قيام تركيا باحتلال منطقة (عفرين) لاحقا.

4- خطأ تعامل الرئيس التركي مع حليفته الكبرى الولايات المتحدة الامريكية، اذ من غير الممكن وفق الاعراف السياسية والدبلوماسية، ان يعلن الرئيس التركي لحليفه الامريكي ان يختار بين بلاده التي تملك واحدا من اكبر الجيوش في المنطقة، واقتصادا من بين اقوى 20 دولة في العالم، وبين الاكرد، وبطبيعة

(1)-عياش بوشريف، مرجع سابق، ص78

الاحوال فإن الادارة الامريكية التي لا ترفض مثل هذا الأمر، على الرغم من حرصها الى زيادة فاعلية التعاون المشترك مع حلفائها، وفق أهمية تسلسله ضمن أولويات إستراتيجيتها العليا، ان المميزات التي كانت تركيا تتمتع بها قبل 2003، قد تغيرت بشكل جذري لاسيما بعد احتلال العراق، فقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية في شمال العراق قواعد مهمة وسهلة التعامل معها في حماية مصالحها في المنطقة

5- محاولة تركيا تحسين علاقاتها مع دول الجوار لاسيما، هذه السياسة لم ترق للولايات المتحدة الامريكية وعدت بنظرها تخلي تركيا عن دعم جهود حليفاتها في المنطقة بسبب اصرار تركيا على التدخل في الازمة السورية سعيا منه لحلها وفق رؤيته السياسية وبعيدا عن التوجهات الامريكية، ادى الى اشغال حالة التوتر بينهما، لاسيما بعد القرارات التي اتخذتها تركيا حول الشأن السوري، ونتيجة لذلك تفاقمت حدة الخلافات بين أنقرة وواشنطن، وتصاعدت حدتها بعد ان اعلنت تركيا رفضها القاطع لإقامة أي شكل من اشكال التفاهم والحوار بين المعارضة السورية ونظام الاسد، كما برز من "رفض اردوغان وداوود أوغلو للمبادرة التي طرحها رئيس الائتلاف الوطني السوري معاذ الخطيب فيما كانت واشنطن تؤيد هذه المبادرة وتجاوز موسكو من اجل التوصل الى مخرج سياسي للازمة السورية، لكن تركيا أبدت خشية وخيبة شديدة من الموقف الامريكي، وحملت الادارة الامريكية مسؤولية بقاء النظام السوري"⁽¹⁾. ونجد أن إصرار تركيا على موقفها هذا ارتبط بمسألة تخوفها من إلغاء دورها الإقليمي الفاعل لحل الازمة السورية، وأيضا تكمن في عدم رغبتها في إيجاد أي تسوية ما بين الأطراف السورية المتصارعة لا تتواءم ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وشكل اعلان الولايات المتحدة الامريكية ان لا نية لها للتدخل عسكريا في سوريا ولن تعمل على اسقاط نظام الاسد كما حصل في العراق امرا محبطا لأنقرة، لاسيما ان الاوضاع الامنية الجارية في سوريا تصاعدت حدتها وبدأ تأثيرها ينتقل الى الدول المجاورة وتركيا ليست بمنأى عنها، كما تبين لتركيا ان توجهات الادارة الامريكية حول الازمة السورية في بعض من خياراته مرتبط بأمن واستقرار اسرائيل، فضلا عن وجود اعتبارات اقليمية ودولية اخرى، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ مثل هذه القرارات والتي وجدتها تركيا تؤثر بشكل مباشر على الامن القومي التركي ومصالحه في المنطقة.

اذن التوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الثورة السورية مرتبط أولا وأخرا بمصالحها الإستراتيجية العليا، والتي تختلف تماما عن المصالح التركية وطموحاتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بمعنى ان تركيا منذ دخولها في شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية "تنتهز الفرصة للحصول على المزيد من الدعم الأمريكي لتعزيز دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، بينما لواشنطن إستراتيجيتها المبنية على مصالحها تجاه المنطقة، وتعد إسرائيل في قلب هذه الإستراتيجية"⁽²⁾

(1)-رنا مولود شاكر، مرجع سابق، ص 182

(2)-فتيحة ليتيم، <<تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط>>، مجلة الفكر، ع05، 2016، ص 96

المطلب الثالث: مسار التحول في العلاقات التركية الأمريكية

التحول في مسار العلاقات التركية الأمريكية ليس وليد ما بعد 2011 وتداعياته في سوريا بشكل خاص، بل بدأ منذ العام 2003، وإن كان يمر الآن بأسوأ مستويات العلاقة بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية، ولم تشهد العلاقات الأمريكية التركية هذا القدر من التوتر منذ 15 عاما، عندما رفض البرلمان التركي تحويل الأراضي والقواعد التركية إلى منطلق لغزو الأراضي العراقية في 2003، وتعمق الخلاف بين البلدين في أعقاب طفرة الربيع العربي في 2011، حيث بدأت تركيا ترغب في استعادة مكانتها الإقليمية وتطوير الحضور التركي إقليميا باتجاه لعب دور أكبر في قيادة الشطر الأكبر من العالم الإسلامي، وهو ما ارتأت الولايات المتحدة مفارقا لمصالحها الحيوية في المنطقة، كما يتعارض مع رؤية الولايات المتحدة لتركيا، والدور المرتبط بموقعها الإستراتيجي المؤثر في حماية الضفة الشرقية للقارة الأوروبية من روسيا. وأدى هذا التصور لعدم تقبل الولايات المتحدة بأن يكون لتركيا مصالح خاصة تتعارض مع المصالح الأمريكية أو خارج إطار حلف الناتو، ومن هنا جاء الخلاف مع تركيا⁽¹⁾، إلا أن حدة هذه الخلافات زادت مع وصول ترامب إلى السلطة ويمكن القول: بأن ثمة عدد كبير من العوامل التي أثرت وتؤثر على العلاقات التركية الأمريكية، منها ما يؤثر على الموقف التركي ومنها ما يؤثر على موقف الأمريكي.

أولا: العوامل المؤثرة على الموقف التركي.

تتمثل العوامل التي أثرت على الموقف التركي في: "محاولة الانقلاب الفاشلة" في يوليو/تموز 2016 التي يرى النظام التركي أن الأيدي الأمريكية ليست مبررة من المشاركة فيها، ويرتبط بتلك القضية قضية أخرى، هي قضية التركي فتح الله جولن؛ زعيم "جماعة الخدمة" التركية، والتي تعتبرها حكومة العدالة والتنمية ضمن المكونات الأساسية للدولة العميقة التركية، وتعتبره إدارة أردوغان شريكا في المحاولة الانقلابية⁽²⁾، فيما تستضيفه الولايات المتحدة وترفض طلبات تركية متكررة بتسليمه إليها ومن جهة ثالثة، فإن قضية المصربي التركي هاكان أتيل كانت من بين العوامل التي أثارت توترا في العلاقات الثنائية بعد أن احتجزته السلطات الأمريكية في 27 مارس/ آذار 2017، بتهمة خرق العقوبات الأمريكية على إيران، وقضى عليه القضاء الأمريكي بالسجن لمدة 32 شهرا، ثم أفرجت عنه بعد 28 شهرا، وسلمته لتركيا

(1)- سعيدة بولعيون، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء الازمة السورية، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق

والعلوم السياسية-قاصدي مباح-ورقة-، 2019، ص48

(2)- صحيفة الاستقلال، 2989، 9 أوت 2020، ص8 / <https://www.alestiklal.net/>

أما المشكلات ذات الطابع الإستراتيجي التي مثلت مصدر تهديد لتلك العلاقات بصورة جدية فتتعلق باختلاف تصورات كل من تركيا والولايات المتحدة لترتيبات الأمن في المنطقة، وعلى رأس هذه التباينات تقع القضية الرئيسية المتمثلة في العلاقات الأمريكية مع قوات سوريا الديمقراطية، والتي رأت فيها تركيا وجها أمريكيا لا يبالي بالأمن القومي التركي، ولا يكثرث لما سبق ومثله الأكراد من تهديد إرهابي لتركيا، برغم تصريحات وزير الدفاع الأمريكي التي أفرت بمشروعية المخاوف الأمنية التركية، كما ان التعامل الأمريكي مع تركيا وكأنها تابع لا حليف إستراتيجي، وهو ما بدا من تجاهل مطالب التسليح التي توجهت بها تركيا للدول الغربية قبل أن تتجه لطلبها من روسيا، ما دفع تركيا للنظر في تجاهل مطالب الأمن الأساسية ليس فقط باعتبارها تواطؤا مع مهددات الأمن القومي التركي، بل يرونها إهانة قومية كذلك.

ثانيا/ العوامل المؤثرة على الموقف الأمريكي

فيما يتعلق بالعوامل التي تثير حفيظة المؤسسة الأمريكية نجد أن ثمة عدة ملفات في هذا الصدد، منها ملف اعتقال القس البروتستانتي أندرو برونسون في تركيا بتهمة التحسس ضمن أعمال التطهير والتمشيط الأمنيين التي أجرتها الحكومة التركية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، وهي الأزمة التي انفجرت بعد مفاوضات بين الجانبين، وفي هذا الإطار، وفي ضوء المسعى التركي لزيادة نفوذها وتأثيرها في العالم الإسلامي، تعد قضية المقدسات الإسلامية في القدس من أهم الرموز التي تعنى تركيا بالتعاطي مع حمايتها، وهو ما أدى لتصاعد الخلاف الأمريكي التركي إثر إعلان "ترامب" الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في 7 ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى مواجهة سياسية ودبلوماسية بين الولايات المتحدة وتركيا، التي تزعمت احتجاجا إسلاميا في مواجهة قرار نقل السفارة ومن جهة ثانية، هناك أيضا ملف العلاقات الممتدة بين تركيا وروسيا الاتحادية، والتي ترى فيها الولايات المتحدة، وكذلك الدول الأعضاء في حلف الناتو، تهديدا محتملا للأمن الجماعي الأوروبي، من دون النظر إلى المسؤولية الأوروبية عن توجه تركيا شرقا، وبخاصة مع اتجاه العلاقات التركية مع روسيا نحو التدهور بعد قصف ضباط أترك خارجين عن السيطرة لطائرة روسية، في توقيت كانت فيه العلاقات التركية مع دول حلف الناتو تشهد توترا بسبب مواقف دول الناتو في سوريا⁽¹⁾

ومن الملفات المرتبطة بذلك الملف أيضا ما تابعا من قلق أمريكي من المشتريات التركية من الأسلحة الروسية، وهو مدخل مهم بالنسبة للولايات المتحدة من منظور أمني أو من منظور تجاري، لما أدى

(1)-جاسم محمد حاتم العزاوي، العلاقات التركية الايرانية بعد عام 2011، (ط1)، برلين المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات

إليه ذلك من فتح الباب لقوى إقليمية عدة لشراء منظومة "إس 400"، بما في ذلك قطر، وهو ما فتح الباب لترويج روسيا أسلحتها لدى دول حليفة للولايات المتحدة، وتعتمد عليها تسليحيا مثل السعودية والإمارات

ومن بين الملفات ذات الطبيعة الإقليمية، التي تربك الموقف الأمريكي من تركيا ما تبديه الأخيرة من تمسك بعلاقاتها مع إيران، ضاربة بعرض الحائط التحذيرات والعقوبات الأمريكية في تلك المساحة، وهو ما أدى لأكثر من لتوتر العلاقة، كان من بينها ملف اعتقال المصري التركي "هاكان أتيل"، وسبق لتركيا أن أعلنت رفضها توجيهها أمريكا لم يتبلور حتى الآن بمواجهة البرنامج النووي الإيراني عبر عمل عسكري.

وعلى صعيد الملفات الإقليمية أيضا نجد أن العلاقات التركية المتوترة مع تل أبيب تمثل أحد مداخل القلق الأمريكي من تركيا. وأدى تنامي العلاقات الإيجابية بين حكومة العدالة والتنمية في تركيا وبين حركة حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تعقد العلاقات التركية - "الإسرائيلية" التي كانت قد بلغت مرتبة التعاون العسكري الصناعي والدفاعي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة.

وأدى هذا التقارب التركي الحمساوي إلى تصاعد التوتر بين تركيا وإسرائيل إثر حرب تل أبيب في غزة في 2014، ويستصحب التوتر الإستراتيجي لأية دولة في منطقة الشرق الأوسط مع تل أبيب توترا أمريكيا مع الدولة مصدر التوتر.

وأخيرا، فإن موقف تركيا من التطورات التي شهدتها مصر عقب الانقلاب العسكري في 3 يوليو/تموز 2013 على التجربة الديمقراطية الوليدة، أدى إلى تذبذب العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، وهو تذبذب يرجع إلى ما تقدم به سلطة 3 يوليو نفسها للإدارة الأمريكية باعتبارها حليف إستراتيجي لإسرائيل، وهو ما دفع الرباعي الدولي "إسرائيل" والسعودية والإمارات ومصر يدفعن باتجاه عدم استقرار نمط العلاقات الأمريكية التركية

المبحث الثالث: مستقبل التنافس التركي - الأمريكي في سوريا والبحث عن حل لتأزم العلاقة بين البلدين

المطلب الأول: محددات مستقبل التنافس التركي الأمريكي في سوريا

بالنظر للطبيعة المصلحية في العلاقات الدولية، يمكن تفهم أسباب الفتور الأمريكي ⁽¹⁾ تجاه المطالب التركية، سواء الأمنية أو التسليحية، وذلك بالنظر لتزدي العلاقة المصلحية بين الطرفين، ففي

(1) -شاهر اسماعيل الشاهر وآخرون، مؤلف جماعي، الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية "دراسة تحليلية للفترة

الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، (ط1، برلين المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،

2017)ص123

أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية توجه أنظارها صوب جمهورية تركيا، مع تقدير أهمية تركيا وموقعها الإستراتيجي لتحقيق قدر من المصالح الإستراتيجية في المنطقة، هذه الأهمية كانت عائدة بالأساس إلى عاملين، هما:

أولاً: أهمية الموقع الإستراتيجي التركي

تمتع تركيا بموقع إستراتيجي متميز بين طرقي القارة الأوروبية والآسيوية، حيث إنها تطل على رقعة إستراتيجية هامة تتمثل في أوروبا غرباً، والبحر الأبيض المتوسط جنوباً، ومنطقة القوقاز من جهة الشمال الشرقي،" كما تطل على البحر الأسود الواقع في شمال تركيا"⁽¹⁾، ومنه تتحكم في مضيق البسفور والدردنيل. هذا الموقع الإستراتيجي جعلها تقع في منطقة متوترة تتقاطع فيها مصالح الدول الكبرى وفي هذا الإطار، بدت التوجهات الروسية في المنطقة، خاصة منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تستدعي حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحالف مع تركيا. ولذلك تلعب تركيا دوراً هاماً في خدمة المصالح الأمريكية المتمثلة في مواجهة روسيا وفي هذا الإطار، حددت الإستراتيجية الأمريكية الدور التركي في تمثيله خط دفاع متقدم في مواجهة روسيا، والعمل على الحد من قدرتها ومن سعيها إلى نشر نفوذها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وتلعب تركيا هذا الدور بكفاءة منذ انضمامها إلى حلف "الناتو" عام 1952 وعرفت السياسة الأمريكية لتوظيف تركيا في مهمة حماية الضفة الجنوبية الشرقية للقارة من الاتحاد السوفيتي باسم سياسة "سد المنافذ". وبعد إعلان تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانفضاض العلاقة بينه وبين "الكتلة الشرقية، بدأت مراكز التفكير الغربية تتداول تصورات حول تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا إثر هذا الانهيار، وانعدام الحاجة في هذا الإطار لسياسة "سد المنافذ"، ولا لوكيل يتولى تنفيذها⁽²⁾

ثانياً/ تطور أهمية العلاقات مع تركيا

لم تعد العلاقات الأمريكية التركية رهناً بالاتحاد السوفيتي الذي سقط في 1991، بل تطورت هذه العلاقة بالنظر لتطور الدور التركي الإقليمي، ليطل مناطق أخرى تهم الإستراتيجية الأمريكية الراهنة، مثل آسيا الوسطى والقوقاز، بالإضافة لتنامي قدرة تركيا على المشاركة الفعالة في معالجة قضايا مثل أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب، والأهمية اللوجيستية لقاعدة أنجوليك، هذه الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات

1-stephen larrabee and Lan O.lesser, Turkism foreign policy in age of uncertainty, RAND corporation, 2003, p.159

(2)-صحيفة الاستقلال، مرجع سابق

المتحدة الأمريكية تعود لثلاثة أسباب رئيسة، الأول: يكمن في موقعها الجيوبوليتيكي المتميز الواقع وسط القارات الثلاث التي تمثل قلب العالم وفق رؤية ماكيندر، وهو الموقع الذي يربط تركيا بالعديد من المناطق التي تقع في صلب المصالح الأمريكية، فتركيا ترتبط بمناطق الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز، والبحر الأسود، وآسيا الوسطى، بروابط اقتصادية وثقافية وتاريخية. إلى جانب تحكمها في الممرات البحرية في البوسفور والدردنيل، وكونها معبرا لخطوط النفط والغاز من آسيا الوسطى، وبحر قزوين إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأما السبب الثاني: فيتمثل في المنظور الجديد (العمق الإستراتيجي) الذي اتبعه حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية، حيث مكن هذا المنظور تركيا من الانخراط في معظم القضايا المتوترة في منطقة الشرق الأوسط، أهمها سوريا،

ويتمثل السبب الثالث: في أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى تركيا باعتبارها الدولة الإسلامية "النموذج". فهي دولة ديمقراطية حديثة، حققت قدرا كبيرا من التنمية الاقتصادية، وتمثل من وجهة النظر الغربية تعايشا بين الإسلام وقيم الحداثة الغربية.

هذه الأسباب جعلت من تركيا مصدر عون للسياسة الأمريكية في سوريا، ويأتي في إطار إعادة تقييم تركيا لنفسها ولمشروعها الخاص ولقدراتها، لاجداث توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: آفاق التحالف التركي الأمريكي في سوريا

إن التحالف الأمريكي مع تركيا يقوم على أسس سياسية و اقتصادية و أمنية معقدة بنيت على عشرات السنين من التعاون مما يجعل التراجع عنها باهظ الثمن لكلا الطرفين، و لكن رغم ذلك لا تلوح في الأفق القريب بوادر أى تحسن قد يطرأ على علاقات أمريكا مع حليفتها تركيا. و مما يدل على ذلك:

- التغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا حيث تبحث عن شركاء بديلين لتركيا في المنطقة، فقد أصبحت تركيا أحد وكلاء واشنطن وليس وكيلها الوحيد.

- نظرة تركيا لنفسها كقوة إقليمية بحد ذاتها بصرف النظر عن دعم الولايات المتحدة لها، بل وشرعت تبحث عن تنويع دوائر الانتماء، و كذلك تنوع الحلفاء الذي ظهر في التقارب التركي مع كل من روسيا و قطر و إيران⁽¹⁾

- رفض الولايات المتحدة استيعاب وجهة النظر التركية و رغبتها في لعب دور إقليمي.

- اتباع الولايات المتحدة سياسة متشددة تجاه تركيا، و ذلك راجع إلى:

(1)- يحي السيد عمر، القوة التركية الناعمة، (ط1؛ اسطنبول: دار الاصول العلمية، 2019)، ص 43

- اتخاذ تركيا سياسات مستقلة تعتبرها الولايات المتحدة غير متوافقة مع مشاريعها في المنطقة و بالأخص في سوريا و العراق.

- محاسبة تركيا على تقاربها مع روسيا و تعاونها العسكرى معها، و خاصة في موضوع صفقة الصواريخ (S-400)، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية العملاقة التي تتعاون فيها تركيا مع روسيا و الصين، و عدد من دول منظمة “شنغهاي”، و مجموعة دول أوراسيا.

و لكن من ناحية أخرى، و على الرغم من كل هذه التوترات ليس هناك ما يشير إلى أن الولايات المتحدة سالتقلب تماماً على شريكها الاستراتيجية، نظراً لعدة أسباب:

- مصلحة الولايات المتحدة في الابقاء على علاقات جيدة مع تركيا لأهميتها الجيوسياسية للسياسة الأمنية الأمريكية في مواجهة تحديات التحولات السياسية في الشرق الأوسط.

- أن إيجاد بديل عن تركيا ليس بالأمر السهل، كما أن سلبات قطع العلاقات مع تركيا ليست قليلة.

- من غير المعقول أن تضحي الولايات المتحدة بتحالفها التاريخي مع تركيا لمصلحة أكراد سوريا الذين لا يشكلون وزناً كبيراً في ميزان المصالح الأمريكية⁽¹⁾

- أن قطع العلاقات مع تركيا سيخلق فجوة من شأنها تهديد الطريق لمزيد من التقارب الروسي التركي، و هو الأمر الذي لن تسمح به واشنطن.

في ضوء ما تم استعراضه، يمكن قول أن التشدد سيظل يحكم السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع حليفها تركيا في الفترة المقبلة و ليس ثمة أى بوادر لحدوث انفراج في العلاقات، فقد يحدث بعض الخطوات من باب نزع فتيل الأزمة و منع الصدام مع تركيا. أما التحسن العلاقات تماماً و عودتها إلى سابق عهدها كدولتين حليفتين كما هو الحال قبل عام 2011 يمكن أن يحدث في حالة واحدة و هى تبدل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا و تفهما لرغبتها في لعب دور أقليمي، أو تبدل السياسة الخارجية التركية بشكل جذري و العودة إلى موقع التابع للولايات المتحدة، و هو أمر مستبعد تماماً⁽²⁾.

بناءً على ما سبق يتضح أن هذه المرحلة تشهد ارهاصات علاقة جديدة آخذة في التشكل تكون فيها تركيا أبعد عن الولايات المتحدة من دون قطيعة معها، و أقرب إلى روسيا من دون تحالف معها. فأن الولايات المتحدة لا يمكن لها التخلي عن تركيا على الأقل في ظل المعطيات الراهنة، لأن البديل هو ترك فراغ يملؤه التمدد الروسي الإيراني في المنطقة.

(1)-أميرة البربري، الاقتصاد و السياسة فى التوتر التركى - الأمريكى، مجلة السياسة الدولية، ع 214، المجلد 53، اكتوبر

2018، ص 27

(2)-رنا مولود شاكر، مرجع سابق، ص 8

المطلب الثالث: امكانية تجاوز تأزم العلاقات التركية - الأمريكية في سوريا

تسببت المسألة السورية المعقدة على مدى سنوات في تعكير العلاقات التركيّة - الأمريكيّة، حيث أثّرت الأزمة السورية في سياسة تركيا الخارجيّة وهيكليّتها التحالفيّة، وصارت هويّة تركيا الجيوسياسية وتحالفها الطويل الأجل مع الولايات المتّحدة ومكانتها في حلف شمال الأطلسيّ (الناتو) أمراً مثيراً للجدل، خاصة بعد تعاونها المستمر مع روسيا وإيران، وبعد تساهلها في عمليّة مرور المقاتلين المتطرفين عبر حدودها إلى داخل سوريا⁽¹⁾، ومع ذلك فإن امكانية تجاوز التأزم في العلاقات ما بين البلدين من مصلحة تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ علاقتهما الثنائية، رغم خلافاتهما المتزايدة، والان الوضع الحالي المتأزم في شمال سوريا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتم ذلك من خلال:

أولاً/ تدارك الخلافات بين حلفاء الناتو (NATO)

لم تعد الإطاحة بنظام الأسد أولوية بالنسبة لتركيا والولايات المتحدة، ففي حين كانت الإطاحة بنظام الأسد تمثل أولوية لتركيا في بداية الأزمة السورية، إلا أن تركيا قد أعطت الأولوية لمكافحة الإرهاب وذلك على حساب تغيير النظام في دمشق. ومع ذلك قامت تركيا بمراجعة سياستها في سوريا فابتعدت بشكل كبير عن سياستها المتمحورة حول نظام الأسد، وأصبحت تتمحور حول تأمين حدودها وملاحقة الفصائل الكردية التي تصنفها على أنها منظمات إرهابية، ومن ناحية أخرى، انصب تركيز الولايات المتحدة في المقام الأول بعد اندلاع الصراع المسلح منذ تسعة سنوات على جهود مكافحة الإرهاب بالنظر إلى السيناريو الحالي، تعاونت كلّ من تركيا والولايات المتحدة الأمريكيّة مع حلفاء محليّين أو وُسطاء لتحقيق أهدافهما، لكنّهما لم تثقاً بحلفائهما المحليين، ممّا أدّى إلى توترات كبيرة في العلاقات الثنائيّة⁽²⁾.

وعلى الرغم من الملفات الشائكة التي أثّرت على العلاقات بين البلدين، بدأت العلاقات التركية الأمريكية في التحسن بعد الاتفاق الذي توصل إليه كلا البلدين في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي والذي يقضى، بوقف إطلاق النار، وتعليق عملية "نبع السلام"، وانسحاب وحدات قوات سوريا الديمقراطية من "المنطقة الآمنة" التي يتولى الجيش التركي إقامتها في المنطقة.

كما أدى موقف الولايات المتحدة الداعم لتركيا بعد استهداف قوات الأسد لمواقع عسكرية تركية في إدلب في شباط/فبراير الماضي، إلى حدوث انفراجة جديدة في العلاقات التركية الأمريكية، ونتيجة لهذا الهجوم أعلنت الولايات المتحدة إن من حق تركيا الدفاع عن نفسها وأنها ستقدم ذخيرة لتركيا لاستخدامها

(1)- سعيد الحاج، إقالة تيلرسون و العلاقات التركية-الأمريكية، المعهد المصري للدراسات، 23 مارس 2018، ص131

(2)- أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب و قضايا الشرق الأوسط..حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، مجلد 52،

يناير 2017، ص119

في عملياتها في إدلب، كما أنها تجرى تقييماً لطلب تركيا الخاص بنشر صواريخ باتريوت على حدودها. ومن ثم، وعلى الرغم من مواقف اردوغان التي أدت في بعض الأحيان إلى إغضاب الولايات المتحدة، إلا أن تركيا ستظل بلد مهما بالنسبة للولايات المتحدة وذلك كونها شريكا تجاريا مهما من ناحية وجليفا في الناتو من ناحية أخرى.

ومن جانبها، حاولت تركيا تخفيف التوترات مع الولايات المتحدة والقيام بتأجيل تفعيل نظام الدفاع الصاروخي أس-400 الروسي، الذي قامت بشرائه العام الماضي، كما أرسل الرئيس التركي أردوغان رسالة إلى نظيره الأمريكي دونالد ترامب التي رافقت المساعدات الطبية التركية للولايات المتحدة الأمريكية، وردا على ذلك، أكد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في خطابه أن الحلفاء في إطار الناتو يجب ان يقفوا معا في الازمات، إضافة إلى المحادثة الهاتفية بين المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن ومستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت أوبراين وأكدوا فيها على أهمية التضامن على صعيد حلف الناتو، هذا كله يمكن احتسابه كمؤشرات تصلح للبناء عليها في موضوع هام يفيد الطرفين، ويساعد على تحقيق استقرار دائم وثابت في المنطقة، يؤدي بالضرورة إلى القضاء التدريجي على تنظيم داعش، الذي يعتبر الهدف الأهم للولايات المتحدة في المنطقة.

ثانيا/ أهمية تعزيز المصالح المشتركة في شمال سوريا

ربما يكون هذا التعاون الوثيق بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية هو الأكثر أهمية في سوريا، حيث انه سيأخذ في الاعتبار الواقع الجيوسياسي في سوريا خاصة بعد أن صارت خرائط السيطرة في الشمال السوري تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً، وتوزعاً أقل تداخلاً للقوى التي تتقاسم مناطق النفوذ في سوريا، ويأتي ذلك كنتيجة لخروج المعارضة السورية -بشقيها السياسي والعسكري- من معادلات التأثير والتحكم في الشمال السوري⁽¹⁾. كما أصبح هناك تجميع تدريجي - في هياكل كبرى - لغالبية الفصائل العسكرية المعارضة التي صارت منضوية للقوتين المسيطرتين في الشمال السوري (تركيا عبر الفصائل المنضوية في غصن الزيتون ودرع الفرات ونبع السلام، والولايات المتحدة عبر الفصائل المنضوية في قوات سورية الديمقراطية).

بالمقابل هناك العديد من القوى والمليشيات الأخرى يتحكم الروس والإيرانيون بقراراتها، وتتواجد حالياً في مناطق على يمين نهر الفرات، وهي في حالة تراجع⁽²⁾، وتحاول تأسيس فصائل تحت مسميات

(1)-أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط "الفرص والتحديات"، (مذكرة ماجستير، غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم -جامعة الشرق الاوسط -ألاردن-، 2014م، ص75

(2)-التجاني دلال، بولوسة سارة، التدخلات الإقليمية في الازمة السورية "دراسة حالة ايران تركيا"، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، 2016-2017، ص 62

عدة، بالتزامن مع محاولة الميليشيات التابعة لإيران، تأسيس حشيشات شيعية، وتشجيع سكان هذه المناطق العربية السنية الواقعة على يمين الفرات. وهناك أيضا حضور روسي من خلال الدوريات التي يُسيرها مع الأتراك، تنفيذاً لاتفاقات ثنائية بينهما، مع محاولة التأسيس لتواجد عسكري ثابت في محيط عين العرب وعين عيسى (اللواء 93) وحزيمة ومطار القامشلي. بدأت أيضا بقايا تنظيم الدولة في التلاشي من الشمال السوري، ولم تعد تسيطر على مساحات متصلة.

انطلاقاً من هذا التوصيف، يمكن القول إن الصراع الجيوسياسي في سوريا أصبح بين طرفين، طرف يحاول إعادة إنتاج نظام الأسد كما كان عندما كان يسيطر على كل سوريا، وطرف آخر يعتقد أنه لا يمكن إعادة إنتاج نظام الأسد ثانية، مع الإقرار بهشاشة وارتهاق معارضييه، وعدم قدرتهم على إنتاج كيانات سياسية وعسكرية. الطرف الأول ملعبه الرئيسي الشمال السوري والذي يحاول السيطرة على شرق سوريا وربط المناطق التي تمت السيطرة عليها حالياً (التنف وغرب الفرات) بهدف قطع طرق الإمداد البري الإيراني، فيما يتوسع الطرف الآخر الموالي للأسد في بقية مناطق سورية ويعمل على ربطها وإخلائها من الفصائل المعارضة، والعمل على تأمين طريق يصل بيروت ودمشق بطهران مروراً بالأراضي العراقية.

أمام هذا المشهد، ولوجود مصالح كثيرة تجمع القوتين الرئيسيتين (تركيا والولايات المتحدة) خارج الموضوع السوري، وللتخلص من المخاطر التي تواجه عملهما بشكل منفرد، أصبح من الضروري العمل على تقليص الخلافات بينهما في الموضوع السوري، وتوحيد جهودهما، وإيجاد صيغة جديدة للتعاون بينهما لإدارة هذه المناطق، التي يسيطران عليها، والتي تشكل أكثر من ثلاثين بالمئة من المساحة الإجمالية لسوريا، وهذا يمكن أن يتحقق عبر تطوير تنسيقهما المشترك في الشمال السوري، بغطاء وإشراف أممي في الجانب الإنساني⁽¹⁾. ويجب أن يتزامن ذلك مع، إعادة توجيه ومراقبة صرف الدعم السعودي والإماراتي والقطري والأوروبي، لما يخدم أبناء المنطقة كافة في مختلف متطلبات الحياة الآمنة الكريمة والتنمية. ويمكن أن يتحقق ذلك عبر تشكيل مجالس محلية موحدة تغطي بقبول السكان، وتأسيس أجهزة إدارية وأمنية محترفة، تكفل حماية المواطنين وحماية أعمالهم، وتؤمن ظروف عودة النازحين والمهجرين من هذه المناطق إلى بيوتهم وأعمالهم.

تشمل الإجراءات الإضافية التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة وتركيا للمساعدة في تعزيز الاستقرار العمل الحثيث على إخراج القوات الروسية وبقايا قوات النظام، من مناطق تواجدتها في محافظتي دير الزور والرقعة، وإيقاف عمليات تهريب البترول والمنتجات الزراعية، التي تجري بتنسيق بين النظام

(1) -أميرة البربري، الاقتصاد و السياسة فى التوتر التركى - الأمريكى، مجلة السياسة الدولية، ع 214، المجلد 53، اكتوبر

والإيرانيين من جهة، وقوات سورية الديمقراطية من جهة ثانية، والعمل على السيطرة على النفط والمنتجات الزراعية ، وهي المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية في سوريا ، وهو ما سيساعد في القضاء على احتمال عودة ظهور هذه الجماعات في تلك المناطق⁽¹⁾. وبالمثل، يمكن للعمل بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة والولايات المتحدة وتركيا المساعدة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والغذائية.

يبقى من مصلحة الولايات المتحدة وتركيا العمل معاً لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة، فبعداً عن أوهام بعض الأطراف الانفصالية، وزيف الادعاءات التي يسوقونها، ومحاولات ابتزاز المجتمع الدولي بالمبالغة في تصوير حجم تنظيم داعش الإرهابي، وممارساتهم العنصرية التي صارت عبئاً على التحالف الدولي. لابد كمرحلة أولى من هذا التنسيق بين الفاعلين الحقيقيين الأمريكي والتركي، الذي يمكنه أن يوقف تمدد النظام من جهة، ويساعد على الخلاص من بقايا تنظيم داعش الإرهابي، ومنع عودة التنظيم مرة أخرى. ومن ثم، فإن المزيد من التعاون سيساهم في حماية السكان من الوقوع في فخ المتطرفين. وقد أثبتت التجارب السابقة في الشمال السوري أن التعامل بين الدول أكثر جدوى واستقراراً، من التعامل مع المجموعات الصغيرة، فعندما تتبع كل مجموعة أجندتها الخاصة، فمن غير المرجح أن تتوافق النتائج مع احتياجات السوريين العاديين.

(1) -عائشة عمراني، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط سوريا أنموذجا 2010-2018، (مذكرة ماستر، غير منشورة)،

كلية الحقوق والعلوم السياسية-قاصدي مباح -ورقة-، 2019، ص57

خاتمة:

مما لا شك فيه ان التوازن الجديد في سوريا يقوم على مثلث استراتيجي تركي أمريكي، بالإضافة الى أطراف اقليمية ودولية، وتقوم الاستراتيجية التركية على السعي لاقامة علاقات دبلوماسية أوثق مع المنافسين استراتيجيا، سياسيا واقتصاديا المحتملين للولايات المتحدة الامريكية، مثل روسيا وايران.. كما تسعى الى تطوير مصالح مشتركة مع دول العالم العربي والاسلامي لتعزيز المكانة التركية، وزيادة قدرة تركيا على المساومة مع الولايات المتحدة الامريكية وأطراف اقليمية ودولية اخرى من جهة واستئناف الحوارات والاتصالات السياسية والعسكرية الرسمية مع واشنطن وحلفائها، من جهة اخرى للحفاظ على علاقة ايجابية مع مختلف الاطراف.

وفيما تزداد تركيا قوة، فإنها ستكشف ضغوطها حتى تأخذ زمام المبادرة لضبط استقرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية ورغم الاختلافات بين الطرفين التركي والامريكي منذ سنة 2011 الا انه هناك تعاون فعلي تركي - أمريكي جمع الجانبين لوجود مصالح على اصعدة مختلفة، خاصة فيما يتعلق بقضايا استراتيجية وامنية اساسية، فإن الولايات المتحدة الامريكية تراجعت عن بعض قراراتها وقدمت تنازلات منها الموافقة على انشاء منطقة امنية كما وافقت على عملية درع الفرات لتقترب اكثر من الجانب التركي، رغم الاختلاف في عديد القضايا وخاصة فيما يخص الازمة السورية، لذلك من المتوقع ان تقتلص مساحات التعاون الاستراتيجي مستقبلا بين البلدين ويزداد التنافس بينهما، مع العلم ان استقرار سوريا هو الشرط اللازم الكفيل بتحسين العلاقات التركية الامريكية وترسيخها، فتطوير تركيا لكيفية ادارة شؤونها الداخلية والخارجية ينعكس على علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

وعلى هذا الاساس صاغ الامريكيون سياستهم تجاه تركيا، فالولايات المتحدة الامريكية تضطلع عن قرب بالتطور الذي تحققة تركيا، وتسجل بدقة التصاعد المطرد في معدلات النمو الاقتصادي، ودعم الحركة التصنيعية، والتفوق في المجال العسكري الى جانب المكاسب الدولية التي تحققتها تركيا بعد ان استعادت مكانتها كقوة اقليمية مهمة، الى جانب سعيها الى لتحقيق مكاسب توسعية جديدة بالإضافة الى الاحترام الدولي الذي تحظى به أنقرة خاصة بين بلدان العالم العربي والاسلامي

ان المعادلة الدولية من وجهة نظر واشنطن تعني ان تمضي وفق نظرية استيعاب تركيا وتوظيفها في اطار المشروع الأمريكي، في ظل الازمة السورية لكي تسيطر على هذه القوة الصاعدة وتتعاون معها لتصب في نهاية الامر في مصلحتها ومصلحة حلفاءها، لا ان تصبح قوة تركيا خصما معاديا لقوة الولايات المتحدة

الامريكية، اما الجانب التركي فإن أنقرة تدرك من جهتها ان الكثير من اوراق اللعبة في العالم في ايدي الولايات المتحدة الامريكية، لذا فان تركيا اليوم باتت على يقين بأنها لكي تستكمل مراحل نموها العسكري والاقتصادي والسياسي وتعزز نفوذها الدولي الا بأن تتجنب مواجهة مباشرة مع واشنطن، وفيما يلي اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها:

- ان الولايات المتحدة الامريكية لا ترغب ان تحتل دولة اسلامية مكانة دولية وان تلعب دورا اقليميا ودوليا موازيا لها

- واشنطن بنت استراتيجيتها على احتواء القوى الصاعدة عن طريق تعزيز علاقات عسكرية وبناء تحالفات مع شركاء جدد

- تنتهج الولايات المتحدة الامريكية من جانبها استراتيجية اوسع في الشرق الاوسط

- ان دور الولايات المتحدة الامريكية سيستمر في المستقبل على المدى المتوسط والبعيد بناء على ترتيبات امنية مرهونة بمصداقية الوعود الامريكية لحماية حلفائها والوقوف الى جانبهم عند الحاجة

- القوة العالمية الامريكية تتراجع نسبيا عن هيمنة القطب الواحد عالميا

- ظهور تركيا كقوة اقليمية جديدة تنافس الولايات المتحدة الامريكية

- من الممكن اتجاه بعض تركيا كقوة اقليمية رغم الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية الى تطوير تقارب استراتيجي سياسي لجعل التحول الى قوة عالمية اكثر فعالية وفائدة التحالف

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية.

أولاً: الكتب.

- (1) - الشاهر شاهر اسماعيل وآخرون، مؤلف جماعي، الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية "دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب"، (ط1، برلين المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)
- (2) - الصواني يوسف محمد ، ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، تر: لطفي زكراوي، (ط1؛ بيروت: منتدى المعارف، 2013)
- (3) - القيسي محمد وائل ، الاداء الاستراتيجي الامريكي بعد العام 2008 "ادارة باراكأوباما أنموذجا"، (ط1، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2016)
- (4) - العزاوي جاسم محمد حاتم ، العلاقات التركية الايرانية بعد عام 2011، (ط1، برلين المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)
- (5) - بنلي مليحة، إيشيق ألتون، سياسات تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية، (ط1؛ الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)
- (6) - عربي لادمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا، والقضية الفلسطينية 1990-2010م، (ط1، برلين المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)
- (7) - عمر يحي السيد ، القوة التركية الناعمة، (ط1؛ اسطنبول: دار الاصول العلمية، 2019)
- (7) - قدرى جميل ، الأزمة السورية الجذور والآفاق، (لبنان: دار الفرابي، آذار 2019)
- (8) - قدورة عماد يوسف ، مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، (الدوحة قطر): المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسة السياسات، 2015)
- (9) - لارابي إف ستيفان ، عاليرظا نادر، العلاقات التركية الايرانية في شرق أوسط بات متغيرا، (ط1، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2013)
- (10) - نصر ربيع وآخرون، الأزمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013

- 11- نوفل أحمد سعيد وآخرون ، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير) 2014
- 12- وليام يونغ وآخرون، امتداد الصراع في سوريا: تقييم للعوامل التي تساعد وتمنع انتشار العنف، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2014)
- ثانيا: الدوريات.
- 1- أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب و قضايا الشرق الأوسط...حدود التغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، مجلد 52، يناير 2017.
- 2- ارنج بولند ، <<حركة التغير في العالم العربي.. نصره من تركيا>> ، مركز الشرق الاوسط للدراسات الإستراتيجية، ع05، يوليو 2014
- 3- البربري أميرة ، الاقتصاد و السياسة في التوتر التركي - الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، ع 214، المجلد 53، أكتوبر 2018.
- 4- الجبوري معتز عبد القادر محمد ، <<الادوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الازمة السورية>>، مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ع10 ، جامعة جيهان، كلية القانون والعلاقات الدولية
- 5- الحاج سعيد ، إقالة تيلرسون و العلاقات التركية-الأمريكية، المعهد المصري للدراسات، 23 مارس 2018.
- 6- الحاج سعيد ، <<محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا>>، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016
- 7- الخطيب علاء الدين ، <<الصراع الدولي والأزمة السورية: الأسباب والنهيات >> ، مجلة مينا للدراسات، ع01، 2018
- 8- الشربجي نور ، منصور علاء ، <<الدور التركي في الازمة السورية>>، مجلة دراسات سياسية، مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات، أكتوبر 2017
- 9- السويدي محمد عبد الله علي ، <<العلاقات التركية السورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من 2002-2014م>>، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2015
- 10- العبيدي مهدية صالح حسين ، <<تركيا بعد الانقلاب الفاشل- التداعيات الداخلية والخارجية>>، مجلة العلوم الإنسانية، ع01، جوان 2017
- 11- العامري حيدر زائر ، الجنابي مقدس عبد الكاظم ، <<المواقف الاقليمية والدولية من الازمة السورية مانعكاساتها على حقوق الانسان للاجئين السوريين >>، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 10، ع02، كانون الاول 2019

- 12- بشير أبو بكر المبروك ، << المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط بعد ثورات الربيع العربي >> ، مجلة جامعة سبها، المجلد 13، ع01، 2014
- 13- . بوشريف عياش ، بحري دلال ، <<تركيا وأمننة المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا>>، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، ع02، 2019
- 14- بشلطاش مراد ، اوزكيجالجيك عمر ، <<السياسات التركية في سوريا وفاقها من المنظور التركي>>، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2019
- 15- جمال منصور، <<العلاقات السورية - التركية التحولات والرهانات>>، مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ع 10، 2017
- 16- حداد شفيعة حداد، دوافع التحالف الاستراتيجي الأمريكي التركي بعد غزو العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية حقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011-2012
- 17- حمد زياد يوسف ، <<الازمة السورية (2011-2018) دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها>>، مجلة اتجاهات سياسية، ع 06، كانون الاول، 2018
- 18- حشود نور الدين ، <<جيوبوليتيك الثورة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات ادوار الفاعلين الاقليميين في مسرح الصراع السوري..>>، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع16، جانفي 2017
- 19- حمدان محمد الطيب ، <<انعكاسات النزاع في سوريا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا>>، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 03، ع01، أفريل 2019
- 20- حوراني النقيب رشيد ، <<تفاعلات السياسة الامريكية في سوريا: "العوامل المؤثرة والسيناريوهات المحتملة">>، مجلة المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2018
- 21- دوزي وليد ، <<الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط في عهد حزب العدالة والتنمية>>، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، ع09، جوان 2016
- 22- شاكور رنا مولود، <<العلاقات الامريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الامنية>>، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع12، 2018
- 23- شوفي أسماء ، <<استراتيجية خلق منطقة امنة في سوريا "كآلية لحماية الامن القومي التركي في مواجهة التنظيمات الارهابية -داعش نموذجاً->>، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع02، أفريل 2018
- 24- صلال حيدر ، << ازمة التدخلات الاقليمية والدولية في سوريا >>، مجلة دراسات شرق اوسطية، ع02، 2018

- (25) - طالب حفيظة ، <<خريطة الشرق الاوسط في الفكر الاستراتيجي التركي بعد 2011>> ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع02، سبتمبر 2019
- (26) - عبيد إبراهيم يوسف ، <<الموقف التركي من الأزمة السورية 2011-2017>> ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، ع01، جوان 2017
- (27) - علي مدين ، فارس راما سليم ، <<تطور العلاقة السورية - التركية خلال الفترة (2000-2012)>> ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 36، ع04، 2014
- (28) - ليتيم فتيحة ، <<تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط>> ، مجلة الفكر، ع05، 2016
- (29) - مخنف سفيان ، <<البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة حالة سوريا (2011-2018)>> ، مجلة مدارات سياسية، ع05، جوان 2018
- (30) - مخيمر إيمان أبوزيد ، <<أستراتيجية المصالح بين الصراع والثورة "الأبعاد الإقليمية والدولية" في المسألة السورية>> ، المركز الديمقراطي العربي، 2015
- (31) - محفوض عقيل ، <<العلاقات السورية - التركية التحولات والرهانات>> ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات: الدوحة، يناير 2011
- (32) - موسى بيسان مصطفى ، <<الدور الاقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية>> ، مجلة دراسات استراتيجية، ع21، 2014
- (33) - نوفل أحمد سعيد وآخرون ، <<ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية - التركية ودور تركيل الاقليمي>> ، ع12 ، مركز دراسات الشرق الاوسط : الاردن، نوفمبر 2016
- (34) - ولد الشيخ محمد الملقب الداه ، <<الانقلابات العسكرية في تركيا ومرحلة التحول الديمقراطي (دراسة في الاسباب)>> ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، ع01، 2019
- المقالات ومحاضرات :**
- (1) - عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية، ממركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
- (2) - الجغرافيا السياسية الجديدة للشرق الاوسط: دور أمريكا في منطقة متغيرة "محاولة لفهم واقع المنطقة واستشراف مستقبلها" <>، تر: المركز الكردي للدراسات، بوخوم -المانيا-، 2019/09/01
- (3) - الهام صفرة، <<رهانات وتحديات مستقبل الدور التركي اقليميا ودوليا دراسة استشرافية لسيناريوهات مخرجات الدور التركي الفعلية والمحتملة>> ، 2010-2014
- (4) - بغداد باي نعيمة، التجربة السياسية لتركيا وانعكاساتها على المستوى المحلي والواقع العربي

- 5- جمال منصور، العلاقات العربية التركية في مطلع القرن الحادي والعشرين - تقاطعات القيم والمصالح. دفاتر المتوسط، العدد 1.
- 9- ممدوح منصور، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات أقيمت على طلبية الفرقة الثالثة قسم علوم سياسية، 2016.
- 10- إبراهيم وردة، كيف سيؤثر الصدع الأمريكي-التركي على سياسة تركيا في الشرق الأوسط، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2018/8/27.
- 11- سعيد الحاج، إقالة تيلرسون و العلاقات التركية-الأمريكية، المعهد المصري للدراسات، 23 مارس 2018.
- م12- حمد طرايرة، تداعيات قرار إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، المركز الديمقراطي العربي، 2018/7/14.
- 13- مظاهر توتر العلاقات الأمريكية-التركية و افاقها، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 24 يناير 2018.

ثالثا: البحوث الجامعية.

- 1- دحلوح نور الهدى ، السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الازمة السورية، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي بن المهدي -أم البواقي -
- 2- القدرة محمود خليل يوسف ، تطور العلاقات السياسية التركية - السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 2007-2012، (مذكرة ماجستير، غير منشورة)، كلية الاداب والعلوم الانسانية-جامعة الازهر -غزة-، 1434-2013
- 3- تلنزار العيد ، مكّي حسام الدين ، السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة 08 ماي 1945، -قلمة-، 2016
- 4- الراحلة احمد سليمان سالم ، الدور التركية في منطقة الشرق الاوسط "الفرص والتحديات"، (مذكرة ماجستير، غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم -جامعة الشرق الاوسط -الأردن-، 2014م
- 5- التجاني دلال، بولوسة سارة، التدخلات الاقليمية في الازمة السورية "دراسة حالة ايران تركيا"، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، 2017
- 6- عثمانى بسمة ، التنافس الامني الامريكي - الروسي في منطقة المتوسط، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي بن المهدي -أم البواقي-، 2016

- (7) - عمراني عائشة ، التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط سوريا أنموذجا 2010-2018، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-قاصدي مرياح -ورقة-، 2019
- (8) - بولعيون سعيدة، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء الازمة السورية، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-قاصدي مرياح -ورقة-، 2019
- (9) - شرون مريم، الاستراتيجية الامنية التركية تجاه سوريا 2011-2018، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-قاصدي مرياح -ورقة-، 2019
- (10) - بحرالزين مسعودة، الازمة السورية في السياسة الخارجية الروسية والتركية من (2011-2019)، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-قاصدي مرياح -ورقة-، 2019
- (11) - بوعلي صوفيا ، طوالبية وفاء ، الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي التبسي -تبسة-، 2016
- (12) - سليمان رائد حاج ، اثر المتغير القيادي على العلاقات السورية-التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000-2011، (أطروحة الدكتوراه، غير منشورة)، كلية الاقتصاد-جامعة حلب-حلب، 1436-2014
- (13) - دنديني سهام، غلوشي أنيسة، التنافس التركي الايراني في منطقة الشرق الاوسط 2011-2015، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة مولود معمري -تيزي وزو-، 2015
- (14) - رايا ديهية، أكلي محفوظ، دور استراتيجيات القوى الاقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الاوسط (2011-2016 سوريا أنموذجا)، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة مولود معمري -تيزي وزو-، 2017
- (15) - المختار قريشي، دور السياسة الامريكية تجاه الازمة السورية "2011م-2014م"، (مذكرة ماستر، غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، 2015
- (16) - حداد شفيعة ، دوافع التحالف الاستراتيجي الأمريكي التركي بعد غزو العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية حقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012.

رابعا: الجرائد

(1) - صحيفة الاستقلال، 2989، 9 أوت 2020، ص 8 <https://www.alestiklal.net/>

ثانياً: المراجع الأجنبية

Books

- Edkins jenny and williams nick vaughan, critical theorist and internationa relation, (new york :routledge, 2009, p.159
- Hplbrad carsten, the super power and international conflictolity, (usa : the macmillan press,ltd 1979, p.112
- stephen larrabee and Lan O.lesser, Turkism foreign policy in age of uncertainty, RAND corporation, 2003, p.159.

Studies and Researches

- Amanda sloat, united states and turkey should fix their relationship before it's too late, foreign policy,14/2/2018.
- foreignpolicy.com/2018/02/14/the-united-states-and-turkey-should-fix-their-relationship-before-its-too-late
- Amanda sloat, how to save the U.S.-Turkey relationship, foreign affairs, 30/7/2018.
- www.foreignaffairs.com/articles/europe/2018-07-30/how-save-us-turkey-relationship
- Defne arslan, Pinar dost and Grady Wilson, us-turkey relations: from alliance to crisis, Atlantic council,7 august 2018.
- Ely karmon and Michael barak, Erdogan's turkey and the Palestinian Issue, perspectives on terrorism, volume 12, Issue 2, April 2018.
- Nate schenckan, policy brief: Dealing with the new turkey: Recommendationn for U.S. policy after the elections, freedom house.
- freedomhouse.org/report/special-reports/dealing-new-turkey-recommendations-us-policy-after-elections
- Seth J.Frantzman, where is the U.S.-turkey crisis headed?, the Jerusalem post, 24/8/2018.
- www.jpost.com/Opinion/Where-is-the-US-Turkey-crisis-headed-565665
- Selim Sazak, the U.S.-turkey relationship is worse off than you think, foreign policy,11/9/2018
- foreignpolicy.com/2018/09/11/the-u-s-turkey-relationship-is-worse-off-than-you-think/
- Yochi Dreazen, in coup's aftermath new rifts between U.S. and Turkey, foreign policy, 17/7/2016.
- foreignpolicy.com/2016/07/17/in-coups-aftermath-new-rifts-between-u-s-and-turkey/

- F.stephen larrabee and Lan O.lesser, Turkism foreign policy in age of uncertainty, RAND corporation, 2003, p.159.
- Defne arslan, Pinar dost and Grady Wilson, us-turkey relations: from alliance to crisis, Atlantic council, 7 august 2018.
- Nate schenckman, policy brief: Dealing with the new turkey: Recommendationn for U.S. policy after the elections, freedom house.
- freedomhouse.org/report/special-reports/dealing-new-turkey-recommendations-us-policy-after-elections
- Defne arslan, Pinar dost and Grady Wilson, us-turkey relations: from alliance to crisis, cit.
- Amanda sloat, united states and turkey should fix their relationship before it's too late, foreign policy, 14/2/2018.
- foreignpolicy.com/2018/02/14/the-united-states-and-turkey-should-fix-their-relationship-before-its-too-late/
- Amanda sloat, how to save the U.S.-Turkey relationship, foreign affairs, 30/7/2018.
- www.foreignaffairs.com/articles/europe/2018-07-30/how-save-us-turkey-relationship
- Nate schenckman, policy brief: Dealing with the new turkey: Recommendationn for U.S. policy after the elections, cit.
- Yochi Dreazen, in coup's aftermath new rifts between U.S. and Turkey, foreign policy, 17/7/2016.
- <https://foreignpolicy.com/2016/07/17/in-coups-aftermath-new-rifts-between-u-s-and-turkey/>
- Ely karmon and Michael barak, Erdogan's turkey and the Palestinian Issue, perspectives on terrorism, volume 12, Issue 2, April 2018.
- Seth J.Frantzman, where is the U.S.-turkey crisis headed?, the Jerusalem post, 24/8/2018
- www.jpost.com/Opinion/Where-is-the-US-Turkey-crisis-headed-
- Selim Sazak, the U.S.-turkey relationship is worse off than you think, foreign policy, 11/9/2018.
- foreignpolicy.com/2018/09/11/the-u-s-turkey-relationship-is-worse-off-than-you-think
- Seth J.Frantzman, where is the U.S.-turkey crisis headed?, cit.

الفهرس

مقدمة

07	الفصل الأول: الأزمة السورية من التدويل الى التدخلات الخارجية.....
08	المبحث الأول: أسباب اندلاع الأزمة السورية ومسار تطورها وتداعياتها.....
08	المطلب الأول: أسباب اندلاع الأزمة السورية.....
12	المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة السورية
18	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة السورية
20	المبحث الثاني: التدخلات الأجنبية في مسار الأزمة السورية
21	المطلب الأول: تدخل القوى الإقليمية في أزمة سوريا
25	المطلب الثاني: تدخل القوى الدولية في أزمة سوريا.....
28	المطلب الثالث: انعكاس التدخلات الأجنبية على مسار الأزمة السورية.....
33	المبحث الثالث: أثر الانقسامات الإقليمية والدولية حول كيفية حل الأزمة السورية
33	المطلب الأول: أثر الانقسام الإقليمي حول حل الأزمة السورية
35	المطلب الثاني: أثر الانقسام الدولي حول حل الأزمة السورية.....
37	المطلب الثالث: أسباب الانقسامات الإقليمية والدولية حول الأزمة السورية
	الفصل الثاني: العلاقات التركية – الأمريكية في ضوء الأزمة السورية
39	
40	المبحث الأول: المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية – الأمريكية
40	المطلب الأول: المتغيرات الداخلية
42	المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية
47	المطلب الثالث: المتغيرات الدولية.....
	المبحث الثاني: الأهداف التركية والأمريكية من التدخل في الأزمة السورية وتداعيات الأزمة السورية على
48	العلاقات بين البلدين.....
48	المطلب الأول: الأهداف التركية من التدخل في الأزمة السورية.....
49	المطلب الثاني: الأهداف الأمريكية من التدخل في الأزمة السورية.....

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة السورية على العلاقات التركية الأمريكية.....	51
المبحث الثالث: أدوار كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في مسار الأزمة السورية.....	52
المطلب الأول: الدور التركي في مسار الأزمة السورية.....	52
المطلب الثاني: الدور الأمريكي في مسار الأزمة السورية.....	54
المطلب الثالث: انعكاسات الازمة السورية على العلاقات التركية - الامريكي بعد انقلاب	
2016.....	57
الفصل الثالث: تقاطعات وتناقضات التنافس التركي الأمريكي في سوريا.....	60
المبحث الأول: محددات التنافس التركي الأمريكي في سوريا وأسبابه.....	61
المطلب الأول: جوانب التعاون التركي - الأمريكي في سوريا.....	61
المطلب الثاني: جوانب الاختلاف التركي - الأمريكي في سوريا.....	63
المطلب الثالث: أسباب التنافس التركي - الأمريكي في سوريا.....	64
المبحث الثاني: المصالح التركية - الأمريكية في سوريا ومسار التحول في العلاقات بين البلدين.....	66
المطلب الأول: المصالح المشتركة التركية - الأمريكية في سوريا.....	66
المطلب الثاني: تناقض المصالح التركية - الأمريكية في سوريا.....	67
المطلب الثالث: مسار التحول في العلاقات التركية - الأمريكية.....	70
المبحث الثالث: مستقبل التنافس التركي - الأمريكي في سوريا والبحث عن حل لتأزم العلاقة بين	
البلدين.....	73
المطلب الأول: محددات مستقبل التنافس التركي - الأمريكي في سوريا.....	73
المطلب الثاني: آفاق التحالف التركي - الأمريكي في سوريا.....	75
المطلب الثالث: إمكانية تجاوز تأزم العلاقات التركية - الأمريكية في سوريا.....	76
الخاتمة.....	81
قائمة المراجع المعتمدة.....	83

الملخص

منذ نهاية الحرب الباردة شهد العالم عدة تحولات جذرية، حيث انتقل من نظام الثنائية القطبية الى النظام الاحادي القطب، وفي ظل هذا التحول سعت بعض الدول الإقليمية والدولية كتركيا والولايات المتحدة الأمريكية الى بسط وتكريس نفوذها في سوريا في الفترة ما بين 2011 و 2019، بالإضافة الى هذه التغيرات الدولية كانت للتغيرات الداخلية التي مرت بها هاتين الدولتين في تسعينات القرن الماضي أثرها الواضح على رسم سياستهما الخارجية تجاه هذه المنطقة.

ونظرا لأهمية هذه المنطقة التي اكتسبتها، اشتد التنافس بين البلدين بعد إحداث سنة 2003 واختيار النظام العراقي وذلك لبسط نفوذهما في المنطقة وتوظيف كل معطياتهم التاريخية والجغرافية والثقافية لتأكيد الرابط بهذه الأخيرة وإظهار أنموذج دولتهما على انه النموذج المناسب والمثالي، ليأتي الحراك العربي والذي أوضح هذا التنافس بشكل جلي خاصة بعد أن وصل هذا الحراك لسوريا، وتباين موقف كل من تركيا والولايات المتحدة حولها، وهذا ما أزم العلاقة بين البلدين.

كما كان للحراك العربي تأثيرا سوء ايجابيا أو سلبيا على الدولتين، فمن ناحية بعد توطيد تركيا علاقاتها مع سوريا منذ 2002م، وأصبحت سوق اقتصادية لها تغيرت المواقف مع حلول سنة 2011م، بعد تأييدها للمعارضة السورية، وهذا ما أزم علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل استمرار المصالح بين اطرفين رغم الاختلافات في عديد القضايا وهو ما انعكس على موقف كل طرف من الازمة السورية.

ABSTRACT OF THE STUDY IN ENGLISH

Since the end of the Cold War, the world has witnessed several radical transformations, as it moved from the bipolar system to the unipolar system, and in light of this transformation, some regional and international countries such as Turkey and the United States of America sought to extend and devote their influence in Syria in the period between 2011 and 2019, in addition to these International changes The internal changes that these two countries went through in the nineties of the last century had a clear effect on the drawing of their foreign policy towards this region.

In view of the importance of this region that it acquired, the competition between the two countries intensified after the creation of the year 2003 and the collapse of the Iraqi regime, in order to extend their influence in the region and employ all their historical, geographical and cultural data to confirm the link with the latter and to show the model of their country as the appropriate and ideal model, so that the Arab movement, which explained this competition in a way It was evident, especially after this movement reached Syria, and the stance of Turkey and the United States differed on it, and this is what troubled the relationship between the two countries.

The Arab movement also had a negative, positive or negative impact on the two countries. On the one hand, after Turkey consolidated its relations with Syria since 2002 AD, and it became an economic market for it, the attitudes changed with the advent of 2011 AD, after its support for the Syrian opposition, and this is what worsened its relationship with the United States of America. The continuation of interests between the two parties despite the differences in many issues, which is reflected in the position of each party on the Syrian crisis.

